جامعة يحيى فارس –المدية -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية و المحاسبة

عنوان المذكرة

فعالية إستخدام مؤشرات التحليل الإئتماني في إتخاذ قرار منح الإئتمان دراسة حالة البنك القرض الشعبي الوطني و كالة المدية -CPA-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم مالية و محاسبة
تخصص: مالية مؤسسة

من إعداد الطالبين:

منصوري أحلام
عيد وهيبة

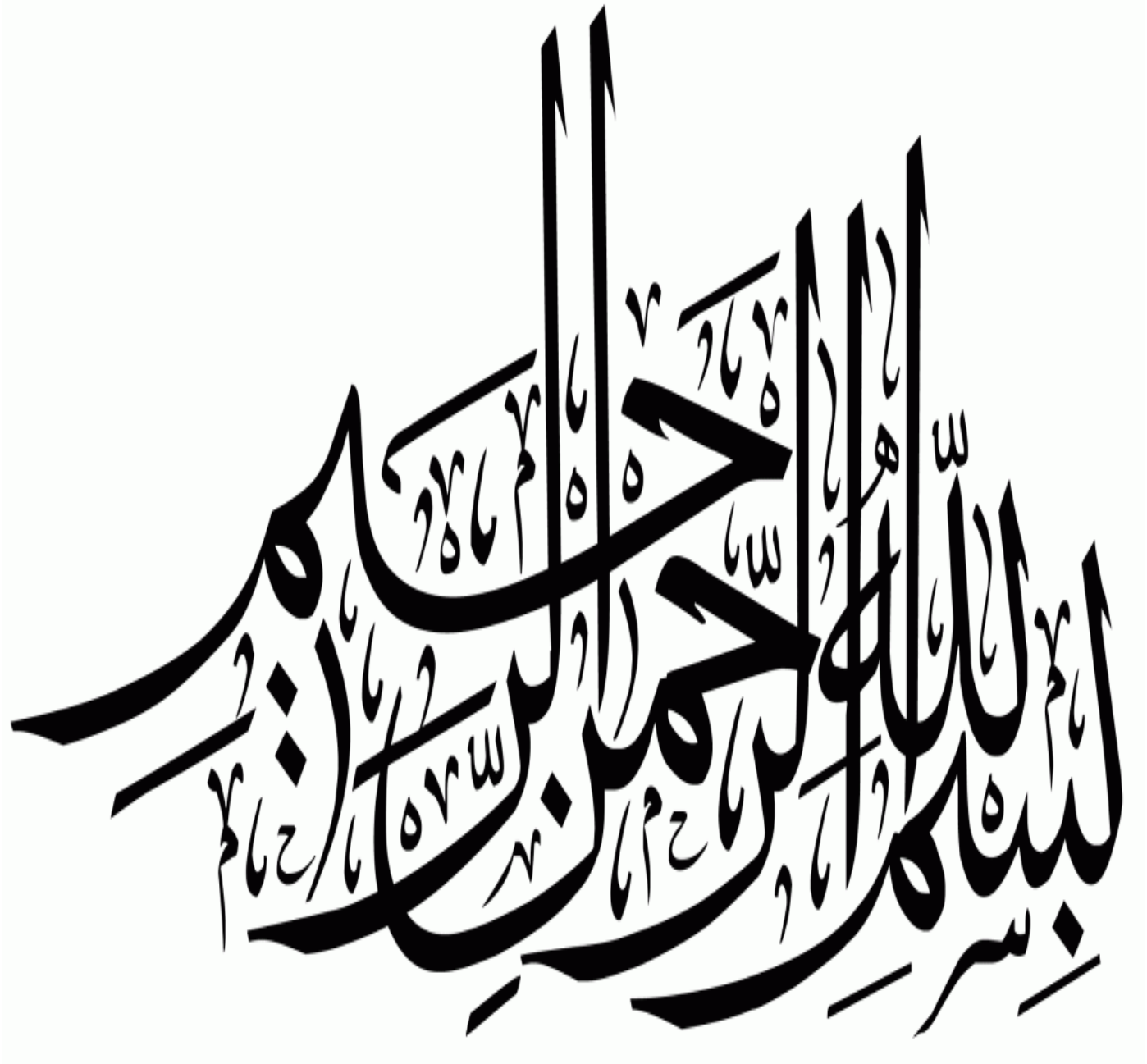
الأستاذ المشرف :

باصور رضوان

أعضاء لجنة المناقشة:

بوجطو حكيم	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	رئيسا
باصور رضوان	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	مشرفا
ميسوم بوشنافة	أستاذ مساعد أ	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2020–2021


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة و السلام على عباده الذين اصطفى

يارب لا يطيب الليل غلا بشكرك ولا النهارإلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكركولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

أما بعد:

إلى من حصد الأشواك عن طريقي ليمهد لي طريق العلم

ويا أعز واغلى ما أملك والدي اكريمين

حفظهما الله ورعاهما

إلى أثمن نعمة لقلبي أخوين العزيزين نوفل ، عبد القادر

إلى كل عائلتي و أحباتي وكل من دعماني بالأخص هاجر وزوجها

إلى أجمل صدفة وأجمل ملاك زوجي العزيز

إلى صديقاتي إلى من تحلو بالإخاء وتميز بالوفاء و العطاء والأخص وهيبة مريم ،لامية، سلمى، خديجة

وإلى كل من رفع من معنوياتي في ساعة الضيق و العسرة بالكلمة الطيبة وشجعني إلى المضي قدما بكل صدق

أحلام

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة و السلام على عباده الذين اصطفى

يارب لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

أما بعد:

إلى من كنا سبب نجاحي وحصدا الأشواك عن طريقي ليمهدا لي طريق العلم

ويا أعز وأغلى ما أملك والدي الكريمين

-حفظهما الله ورعاهما-

إلى أثمن نعمة لقلبي أخوتي محمد حياة حنان عبد القادر

إلى كل عائلتي و أحباتي وكل من دعماني بالأخص خالتي عتيقة حورية

إلى صديقتي و رفيقة دربي التي شاركتني حلم الدراسة **أحلام**

إلى صديقاتي إلى من تحلو بالإخاء وتميز بالوفاء و العطاء والأخص مريم، لامية، حليمة، حنان، إكرام

و إلى كل من رفع من معنوياتي في ساعة الضيق و العسرة بالكلمة الطيبة وشجعني إلى المضي قدما بكل صدق



وهيبة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الصادق الأمين وعل صحابته الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ربنا انفعنا بما علمتنا وعلمنا بما ينفعنا ولا تحرمنا وزدنا ولا تنقصنا وأرضنا و أرضى عنا آمين يارب العالمين أما بعد :

لقد أمرنا ديننا الحنيف أن نقدم الشكر لمن أجرى الله النعمة على أيدهم،إذ يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "ومن صنع لكم معروفا فكافئوه،فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فادعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه"رواه أحمد"

وعليه نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير الخاص،إلى كل من مد لنا يد العون والمساعدة وساهم في تذليل ما واجهتنا من صعوبات وبداية نتقدم بالشكر الأستاذ المشرف **"رضوان باصور"** الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاده.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى السيد **"مناصر طيب** "على مساعدته وإرشاده الذي كان عونا لنا عونا في إنجاز هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية .

أ/نقناق محمد أ/نصر الدين دبيب

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى فعالية إستخدام مؤشرات التحليل الإئتماني في إتخاذ قرار منح الإئتمان في البنوك التجارية ومعرفة الأساليب والإجراءات في التقليل من مخاطر وتخفيض الخسائر التي يمكن أن تواجهها البنوك نتيجة القروض والتسهيلات الممنوحة وذلك من خلال الدراسة حالة القرض الشعبي الجزائري _وكالة المدية_.

لهذا الغرض فقد وضحت الدراسة في جانبها النظري الأساليب والمعايير بدءا بالأساليب الكلاسيكية القائمة على التحليل المالي والحديثة القائمة على التحليل الإحصائي كما وضحت هذه الأساليب دورها في تقدير المخاطر القروض البنكية وترشيد القرارات الإئتمانية المتخذة،أما الجانب التطبيقي فقد وقفت هذه الدراسة على مدى مساهمة التحليل الإئتماني في إتخاذ قرار منح القروض في هذا البنك .

وتوصلت الدراسة إلى أهمية التحليل الإئتماني ودوره في الوقوف على حقيقة الوضع المالي للعملاء والمقترضين كما يضمن لها حسن توظيف وإستثمار في موردها المالية خاصة إذا عملت على مواكبة التحديات الجديدة للعمل البنكي وائتماني واستخدام الطرق والتقنيات الحديثة التي تساعدها في وظيفتها.

الكلمات المفتاحية:الإئتمان البنكي_ التحليل الائتماني_منح الإئتمان.

Abstract

The purpose of this study is to make effective use of credit analysis indicators in deciding to grant credit in commercial banks and to indentify methods and procedures for reducing the risk and reducing the losses that banks may face as a result of lonas and facilities granted by examining the situation of the Algerian populace of the Tidayat agency.

For this purpose, the theoretical aspect of the study illustrated methods and criteria, starting with classical methods based on financial analysis and modern methods based on statistical analysis, as well as their role in assessing the risk of bank loans and streamlining the credit decision taken.

The study found the importance of credit and its role in identifying the real financial situation of client and borrowers and ensuring that they are well employed and invested in their financial resources, especially if they keep up with the new challenges of banking and credit work and use modern methods and techniques to help them function

Key words : bank credit ; credit analysis ; credit grant.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

المستخلص

فهرس المحتويات I

قائمة الجداول والأشكال IV

قائمة الملاحق VII

مقدمة أ

الفصل الأول: مدخل الإئتمان البنكي ومخاطره

تمهيد 02

المبحث الأول:ماهية الإئتمان البنكي ومخاطر 03

المطلب الأول:مفهوم الإئتمان البنكي ونشأته 03

المطلب الثاني:مميزات وأهمية الإئتمان البنكي 06

المطلب الثالث:أنواع الإئتمان البنكي 08

المبحث الثاني:منح الإئتمان البنكي ومخاطره 21

المطلب الأول:سياسة الإئتمانية 21

المطلب الثاني:أسس وإجراءات منح القرار الإئتمان 24

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة على قرار منح الإئتمان 32

المبحث الثالث:مخاطر منح الإئتمان البنكي 39

المطلب الأول:مخاطر الإئتمانية 39

المطلب الثاني:أسباب المخاطر الإئتمان وأساليب تسييرها 44

المطلب الثالث:تحليل وتقييم المخاطر الإئتمانية 48

خلاصة الفصل 54

الفصل الثاني:إستخدام التحليل الإئتماني في ترشيد قرار منح

الإئتمان

تمهيد 56

المبحث الأول:القوائم المالية المقدمة في التحليل الإئتماني 57

المطلب الأول:مدخل القوائم المالية 57

المطلب الثاني:عرض القوائم الازمة المالية الإتماني 61

المطلب الثالث:إعتبارات دراسة وتحليل القوائم المالية للعملاء 63

المبحث الثاني:إتخاذ قرار منح الإئتماني بإعتماد على أساليب التقليدية لتحليل الإئتماني 66

المطلب الأول:مدخل إلى تحليل المالي 66

المطلب الثاني:تحليل المالي بواسطة النسب المالية 72

المطلب الثالث:إستخدام النسب المالية في إتخاذ قرار منح الإئتمان 76

المبحث الثالث:إتخاذ قرار منح الإئتمان بإعتماد على أساليب الحديثة 90

المطلب الأول:القرض التنقيطي 90

المطلب الثاني:أهمبة القرض التنقيطي 103

المطلب الثالث:أساليب ونماذج تصنيف المخاطر على إتخاذ القرار 104

خلاصة الفصل 115

الفصل الثالث: دراسة حالة بالقرض الشعبي الجزائري – وكالة المدية–CPA

تمهيد 116

المبحث الأول: لمحة حول البنك القرض الشعبي الجزائري 117

المطلب الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري 117

المطلب الثاني: تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري -C.P.A-بالمدية 121

المطلب الثالث: خطوات وحصيلة القروض الممنوحة 125

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قروض الإستغلال للمؤسسة 129

المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض 129

المطلب الثاني:الدراسة المالية لملف القرض 131

المطلب الثالث:إتخاذ القرار 144

خلاصة الفصل **146**
الخاتمة **148**
قائمة المراجع **152**

قائمة
الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تقييم مخاطر القرض	49
1-2	أهم النسب المالية من وجهة نظر المقرضين	88
2-2	متغيرات نموذج كولنكس	99
3-2	قاعدة تصنيف وفقا لنموذج كونان وهرالدار	100
4-2	مؤشرات تقييم الوضع المالي للمؤسسة وفقا لطريقة crédit men	102
5-2	تصنيف المخاطر الإئتمانية حسب عوامل الجدارة الإئتماني	107
6-2	متغيرات نموذج sherrord	108
7-2	تصنيف القروض البنكية حسب درجة المخاطرة وفقا لنموذج Sherrod	109
8-2	متغيرات نموذج النوعي لتصنيف مخاطر الإئتمان	110
9-2	تصنيف القروض وفقا لنموذج النوعي	111
10-2	حصيلة القروض الممنوحة	113
1-3	حصيلة القروض الممنوحة	128
2-3	الميزانية المالية جانب الأصول	132
3-3	الميزانية المالية جانب الخصوم	133
4-3	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	134
5-3	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم	134
6-3	تطور عناصر الميزانية المالية للمؤسسة	135
7-3	جدول حساب النتائج للمؤسسة	136

8-3	تطور عناصر جدول حساب النتائج للمؤسسة	138
9-3	حساب رأس المال العامل للمؤسسة	139
10-3	حساب إحتياجات رأس المال العامل للمؤسسة	140
11-3	جدول حساب السيولة	141
12-3	حساب نسب النشاط السيولة	141
13-3	حساب نسبة المديونية	142
14-3	حساب نسبة الربحية	142
15-3	حساب الإستقلالية المالية	143

قائمة
الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الوساطة المالية للبنوك التجارية	05
2-1	خطوات منح القرض	30
3-1	مصادر مخاطر الإئتمان البنكي	43
4-1	عملية تسيير الحسابات في البنك التجاري	52
1-2	أنواع التحليل المالي	67
2-2	مراحل وخطوات التحليل المالي	69
3-2	أنواع النسب المالية	74
4-2	آلية القرض التنقيطي	91
5-2	مراحل بناء دالة تنقيط	93
6-2	مصفوفة تصنيف مخاطر الائتمان على أساس تقييم إستراتيجية المؤسسة	106
1-3	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري	119
2-3	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية	122

قائمة
الملاحق

قائمةالملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم (3-1)	الميزانيةالاصول لسنة 2018
الملحق رقم (3-2)	الميزانية الخصوم لسنة 2018
الملحق رقم (3-3)	جدول حسابات النتائج لسنة 2019
الملحق رقم (3-4)	الميزانيةالاصول لسنة 2019
الملحق رقم (3-5)	الميزانية الخصوم لسنة 2019
الملحق رقم (3-6)	جدول حسابات النتائج لسنة 2019

المقدمة العامة

تعد البنوك التجارية إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة حيث أنها تقوم بالعديد من الوظائف والأنشطة وتقديم العديد من الخدمات المصرفية التي تؤدي في مجملها إلى تحسين الأداء الإقتصادي في الدولة ورغم تعدد وتنوع هده الوظائف و الأنشطة نتيجة التطورات التي شهدها قطاع مصرفي كالتقدم التكنولوجي ...الخ إلا أن النشاط اللإئتماني يعد مرحلة مهمة من مراحل تطور الخدمات المصرفية فهو يعبر عن الثقة التي تنشا بين المقرض (المصرف) والمقترض من المصرف (الزبون)التي تدل على التوافق الرغبة و الحاجات بين من تتوافر لديه الأموال ومن يحتاج إليها فبذلك تصاحبه عدة مخاطر ومن اجل تقليل من هذه المخاطر تقوم البنوك التجارية بدراسة طلبات الإئتمان مستخدمة في ذلك العديد من وسائل وتقنيات، فالمؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي تساعد البنوك التجارية على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقويم الأداء واتخاذ قرار إئتماني رشيد.

وعلى ضوء العرض السابق جاءت دراستنا هذه لتبين فعالية استخدام مؤشرات تحليل الائتماني في اتخاذ قرار منح الائتمان لدى البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية كيفية معالجة ملفات طلب الائتمان.

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى اعتماد القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية على استخدام المؤشرات المالية في معالجة ملفات طلب ومنح قرار الائتمان ؟

الأسئلة الفرعية:

1- ماهو المفهوم الصحيح للإئتمان البنكي وكيف يتمكن البنك من تقديمه؟
2- هل تعتمد البنوك التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قرراتها الإئتمانية؟
3- ما هي الأدوات التي تعتمد عليها وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية في الدراسة المالية لتقييم طلبات الإئتمان؟
4- لماذا تقوم إدارة الإئتمان بدراسة طلبات الإقرار قبل منحها القروض ؟

من أجل الإجابة على التساؤلات الفرعية تم الإعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : الإئتمان البنكي هو مجموع العمليات و الخدمات التي يقدمها البنك التجاري لزبون وليتمكن البنك من تقديمه لابد من تسطير السياسات الإئتمانية محكمة .

الفرضية الثانية : يعتبر التحليل المالي كأداة لترشيد القررات الإئتمانية في البنوك التجارية.
الفرضية الثالثة : يعتمد البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية في دراسة طلبات الإئتمان على مؤشرات و نسب مالية.
الفرضية الرابعة : تقوم إدارة الإئتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها للإئتمان لمعرفة الوضعية المالية للعميل و مدى قدرته على السداد.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من خلال الدور الذي يلعبه الإئتمان البنكي في تنمية الاقتصاد الوطني فهو يمثل عصب الحياة الإقتصادية ومن أهم القطاعات التي توجد في أي دولة تزداد أهميته من خلال المكانة التي تحتلها الوظيفة الائتمانية في هذا القطاع .حيث تعتمد الدراسة على التحليل الإئتماني فهذه النسب المالية هي عبارة عن بسط و مقام ويمكن الحصول على هذين الرقمين من خلال القوائم المالية ولكن المشكلة في انعدام الأشخاص الاكفاء ينظرون إلى هذه النسب بنظرة تحليلية وليس رقمية فهذا التحليل هو الذي يساعدها في إتخاذ قرار منح إئتمان سليم.

أهداف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة لجملة من الأهداف منها:

- التعرف على مدى إعتماد البنوك التجارية على التحليل الإئتماني كأداة من أدوات إتخاذ القرار الإئتماني .
- التعرف على مختلف الطرق و الأساليب منح الإئتمان في البنوك التجارية.
- معرفة مدى حرية البنك التجاري في التوسع في منح الإئتمان .
- استخدام التحليل الإئتماني في التحليل المالي كأداة تحليلية والرقابة و تقويم الأداء و اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.
- تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الإئتمان في الكشف و التحقق من سلامة مركزه المالي و جدارته المالية و قدرته على السداد إلتزاماته بعد الحصول على الإئتمان المطلوب.

دوافع الدراسة:

- الموضوع المختار ذو صيغة مالية ،ومن ثم فهو يتعلق بنوع الإختصاص الذي ندرسه(مالية مؤسسة) حيث تتمثل أهم الأسباب و الدوافع التي أدت بنا إلى إختيار الموضوع فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في الإطلاع على جوانب الموضوع .
- الأهمية التي يكتسيها التحليل الإئتماني على مستوى البنوك التجارية بصورة تسمح لها بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة قبل إتخاذ قرار الإئتمان.

المنهج المتبع :

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة و الوصول إلى الأهداف المرغوبة إعتمدنا على مزج بين المنهج الوصفي و المنهج التحليلي :

حيث تم الإعتماد المنهج الوصفي لتوضيح الجزء النظري للإئتمان البنكي و التحليل الإئتمان ، أما المنهج التحليلي إستخدم الجزء التطبيقي لدراسة الميزانيات المالية بواسطة مؤشرات ونسب المالية ، حيث قمنا بربط منهج الوصفي بالمنهج المتبع(التحليلي) من خلال دراسة ملف طلب قرض بوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية.

صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول على القوائم المالية نظرا لسرية الملفات و أرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.
- عدم التعاون في تقديم بعض المعلومات المفيدة في الدراسة.

حدود الدراسة :

البعد الموضوعي : إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالممارسات البنكية فعالية استخدام مؤشرات التحليل الإئتماني في إتخاذ القرار منح الإئتمان.

البعد المكاني: دراسة ميدانية في البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية رقم 110.

البعد الزماني : اعتمدنا في هذه الدراسة على الوثائق المالية طالبة للقرض خلال الفترة (2018-2019-2020) .

دراسات سابقة:

يعتبر موضوع التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد قرار منح القروض من مواضيع الهامة على الصعيد الإقتصادي ،وبذلك حظي الموضوع من قبل الباحثين، وتتمثل أهم الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع والتي تم الإطلاع عليها فيما يلي :

- دراسة طروانة (2003): هدفت الدراسة إلى توضيح المؤشرات و المعايير التي تستخدمها البنوك في تحليلاتها الإئتمانية لتحديد أهلية عملائها و قدرتهم غلى سداد القروض كما هدفت إلى تحديد الأهمية النسبية لهذه المؤشرات في عملية التحليل الإئتماني ، وقد توصل الباحث إلى أن البنوك تستخدم مجموعة من المؤشرات المالية و المحاسبية و الإقتصادية و التسويقية في إتخاذ قراراتها الإئتمانية وأن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التقييم و أهلية العميل و قدرته على السداد ، كما توصل إلى أن هذه المؤشرات تختلف من حيث أهميتها النسبية في عملية التحليل الإئتماني حيث أثبتت الدراسة أن المؤشرات المالية و المحاسبية ذات أهمية أكبر مقارنة بالمؤشرات الأخرى.
- دراسة أنجرو(2007): هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل الإئتماني في صنع القرار الإئتماني في البنوك التجارية و توضيح دوره في التقليل من المخاطر الإئتمانية ، وقد تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى النسب الرئيسية المستخدمة في التحليل الإئتماني للحكم على سلامة المركزالمالي للعميل.

هيكل الدراسة :

يتكون هذا المبحث من ثلاثة فصول مقدمة وتليهم خاتمة.

الفصل الأول: ماهية الإئتمان البنكي و مخاطره وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث :

يتناول المبحث الأول مفهوم الإئتمان البنكي و أنواعه أما المبحث الثاني يتناول معايير و العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار ، بالإضافة إلى المبحث الثالث يتناول المخاطرالإئتمانية.

الفصل الثاني : إستخدام التحليل الإئتمان في ترشيد قرارمنح القروض وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث

يتناول المبحث الأول القوائم المالية المعتمدة في التحليل الإئتماني أما المبحث الثاني يتناول إتخاذ قرار منح الإئتمان بالإعتماد على أساليب التقليدية لتحليل الإئتمان و المبحث الثالث يتناول اتخاذ القرار منح الإئتماني بالإعتماد على الأساليب حديثة.

الفصل الثالث: التحليل الإئتماني في البنك القرض الشعبي الجزائري -C.P.A-

يتناول المبحث الأول لمحة حول البنك القرض الشعبي الجزائري أما المبحث الثاني يتناول دراسة حالة منح قروض الإستغلال للمؤسسة قيد الدراسة.

الفصل الأول:

مدخل الإئتمان البنكي ومخاطره

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية في الزمن الراهن من الركائز الأساسية لتحريك اقتصاد أي دولة ،ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه في عملية منح الائتمان بهدف تمويل المشاريع ،هذه العملية تعتبر من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك،حيث ترتكز البنوك في نشاطها التمويلي على الائتمان لكونه يعطي أكثر مرد ودية ومعدل عائد مرتفع عند عملية استرجاعه،كما يعتبر الائتمان من أهم أوجه الاستثمار الموارد المالية للبنك فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول العائد المتولد عنها الجانب الأكبر الإيرادات.

ونظرا للأهمية التي يحتلها الائتمان على مستوي نشاطات الأفراد والمؤسسات أصبح من ضروري أن يولي المسئولون في البنك عناية خاصة من خلال وضع أسس وإجراءات والمعايير لعملية منح القرض لكن بالرغم من ذلك إلا أنه معرض لعدة مخاطر وللتقليل من هذه المخاطر سواء بالنسبة للبنك نفسه أو بالنسبة لاقتصاد على السلطة النقدية أن تتخذ مجموعة من الوسائل التي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشرة، وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإئتمان البنكي ومخاطره من خلال ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي:

-المبحث الأول:مفاهيم الأساسية حول الإئتمان البنكي

-المبحث الثاني:منح الإئتمان البنكي

-المبحث الثالث:مخاطر الإئتمان البنكي.

المبحث الأول:ماهية الائتمان البنكي وأنواعه

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف و الخدمات التي تقدمها للمتعاملين،من بين هذه الوظائف منح الإئتمان البنكي الذي يعتبر مصدر مهم من مصادر إيرادات البنك من جهة ومن جهة أخري هو من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية،إذا لا تقف تأثيراته الضارة على مستوى البنك و المِؤسسات المالية الوسطية ،وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد اذالم يتم استخدامه بالطريقة الصحيحة والذي سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث من حيث ماهيته وأقسامه .

المطلب الأول:مفهوم الإئتمان البنكي وخصائصه ونشأته

تنوعت وتعددت التعاريف حول الائتمان البنكي شأنه شأن الكثير من المفاهيم فى مختلف المجالات الاقتصادية ، و الإدارية ، والاجتماعية وعلى العموم فهو يرتكز بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن والمدين والتي نجم عنها دفع قيمة في الحاضر والمؤجل في المستقبل.

أولا: مفهوم الائتمان البنكي

أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض ،واصطلاحا: هو الالتزام جهة لجهة أخري بالإقراض أو المداينة ،ويراد به في الاقتصاد الحديث :أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين،فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.[1]

ويعرف صلاح الدين حسن السيسي الإئتمان البنكي بأنه الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليه الطرفين ،ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذالك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات و المصاريف.

وتعرف القروض البنكية بأنها :" تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها دفعة واحدة أو على أقساط

[1]عبد العزيز دغيم،ماهر الأمين،إيمان نجرو،التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عملية إقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28)العدد(3)،2006،ص194.

في تواريخ محددة ،ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقيف العميل عن السداد بدون أية خسائر.[1]

وينوي هذا المعني على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على كل من مفهوم الائتمان و السلفيات.

وهو الثقة التي يوليها البنك لعمليه في في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.[2]

ويعرف الائتمان البنكي أنه عملية يرتض بمقتضاها البنك مقابل فائدة أن يمنح عميلا فرد أو شركة أعمال بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين بتسهيلات في صورة أموال نقدية أوأي صورة أخرى ،وذالك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد،أو اقتراض العميل لأغراض استثمارية ،أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك نيابة عن العميل لدى الغير.[3]

ويقصد به كذالك "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة ،على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها والعملات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة .حسب العقد . وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر" [4]

وهو يمثل مقياس لقابلية الشخص المعنوي والاعتباري للحصول على القيم الحالية "نقود" مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت معين في المستقبل.[5]

ثانيا:نشأة الائتمان البنكي.

يعرف الدارسين للعلوم المالية والمصرفية والمهتمين بذالك أن البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى لم تصل إلا ماهية عليه الآن باعتبارها شكل من أشكال الوساطة المالية إلا بعد أن مرت بمراحل تطور غاية في الأهمية غيرت من شكلها ودورها ومنهج عملها ولربما أهدافها حتى غدت أنضج وسيط مالي يتحمل ثقل تحقيق التوازن المالي Financial Equilibriumفي الاقتصاد و الذي يعبر إحداهم الموضوعات التي تسعى الدول إلى ضمان تحقيقها إملاء زيادة معدل النمو في ناتج المحلي الإجمالي.[6]

---

[1]رحيم حسين ، سليم حمودة ، استخدام الأساليب فاتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية ، الملتقى الوطني السادس ، حول الأساليب الكمية ودورها في القرارات الإدارية ، يومي 27-28 جانفي 2009جامعة سكيكدة ، الجزائر ص4

[2]صلاح الدين حسن السيسي،قضايا مصرفية معاصرة ،ط1،دارالفكر العربي ، القاهرة،2004،ص15.

[3]عبدالمعطي رضا أرشيد ،محفوظ أحمد جودة ،إدارة الإئتمان ،عمان، 1999،ص32.

[4]عبد المطلب عبد الحميد ،البنوك الشاملة وعمليات وإدارتها ، دار الجامعة الإسكندرية،مصر،2002،ص18,

[5]حمزة محمود الزبيدي إدارة الإئتمان المصرفي و التحليل الإئتماني ،ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان 18،2002.

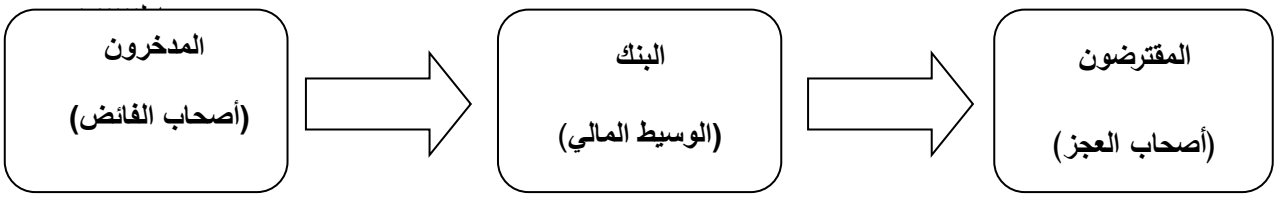
[6]حمزة الزبيدي،مرجع سابق،ص30

نشأ الإئتمان البنكي كالنتيجة طبيعية لنشأة البنوك التجارية وتطور وظائفها حيث كانت الوظيفة الأولى والأساسية لهذه البنوك لهذه البنوك هي قبول الودائع،لم أصحاب هذه الودائع يتحصلون على فوائد كما هو الحال في الوقت الحاضر بل كانوا يدفعون عمولة لقاء السهر والمحافظة على ودائعهم.[1]

بعد ذالك تطور العمل البنكي حيث لاحظه البنكيون أن عدد كبير من المودعين لايقومون بسحب ودائعهم ويتركونها لفترة طويلة ،ففكروا في استخدام هذه الودائع و استثمارها في القيام بعمليات الإقراض ،حيث اتضح أنه ضرورة للاحتفاظ بكامل هذه الودائع المكدسة في الخزائن والبنوك، وهكذا انتقل العمل البنكي من مهمة قبول الودائع إلى ممارسة عملية الإقراض والتسليف،ليصبح الركن الأساسي لعمل البنوك هي قبول الودائع من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

وبتلك أصبحت الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية هي وظيفة الوساطة المالية ،ويقصد بهذه الوظيفة ببساطة قيام البنوك بتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات التي يتوفر لديها فائض الى ثم توظيف هذه المدخرات عن طريق توجيها الإفراد ولقطاعات التي تعاني من عجز مالي [2]والشكل التالي يوضح ذال

شكل رقم(1-1): الوساطة المالية للبنوك التجارية



المصدر:أحمد غنيم ،صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتجية الشاملة للمصرف الطبعة الثانية ،مطابع المستقبل ، القاهرة ،1999،ص6.

ومن خلال هذا الشكل نلاحظ أن نشأة الائتمان البنكي ترجع أصلا إلى ظهور وظيفة

الوساطة المالية التي يقوم البنك بمقتضاها بالربط بين وحدات الفائض ووحدات العجز ،ومن خلال هذه الوظيفة يمكن للبنك أن يضمن غايات الأطراف الثلاثة مشكلة للعلاقة الموضحة في الشكل السابق وذالك كما يلي:[3]

[1]عادل أحمد حشيش،الإقتصاد النقدي المصرفي،دار الجامعة الجديدة ،لإسكندرية ،مصر،2004،ص140.
[2]أحمد غنيم،صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للمصرف،الطبعة الثانية،مطابع المستقبل،القاهرة،1999،ص6.
[3]خالد محمود الكحلوت ، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2005،ص69.

-المدخرون: وهم الذين يقومون بإيداع أموالهم لدى البنوك سعيا في تحقيق عائد مناسب يتمثل في الفائدة التي يدفعها البنك هؤلاء المودعين مقابل تنازلهم على أموالهم مؤقتا.

-المقترضون:وهم الذين يتقدمون إلى البنك للحصول على أموال لمواجهة احتياجاتهم وذالك مقابل تحملهم لتكلفة تتمثل في الفائدة التي يدفعها البنك لهؤلاء المقترضون إلى البنك.

-البنك: ويمثل الوسيط المالي بين المدخرين والمقترضين،حيث يقرب هذا الوسيط بين الأفراد والقطاعات التي يتوفر لديها فائض مالي والأفراد والقطاعات التي تعاني من عجز مالي وذالك مقابل حصوله على عائد يتمثل في الفرق بين الفوائد المطبقة على القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على الودائع المجمعة.

المطلب الثاني :مميزات الإئتمان البنكي وأهميته.

يتميز الإئتمان البنكي بالعديد من الخصائص والمميزات التي تجعله من أهم مصادر تمويل إقتاد الوطني وأكثرها مساهمة في نموه وازدهاره.

أولا:مميزات الإئتمان البنكي:يتميز الإئتمان البنكي بالخصائص التالية :[1]

-يعتبر الإئتمان البنكي من أهم مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسات خاصة الصغيرة و الحديثة منها وهذا نظرا لضعف الثقة في مركزها الإئتماني من الجهات الدولية الأخرى.

-لا يؤدي الإئتمان البنكي إلى تدخل البنوك في مجالس إدارة المؤسسات المقترضة وبذالك تحافظ هذه المؤسسات على استقلالية إدارتها ووحدة قراراتها.

-تحقق المؤسسات من خلال اعتمادها على الائتمان البنكي وفرا ضريبيا وذالك مقارنة باللجوء إلى التمويل عن طريق الاكتتاب في الأسهم ،وذالك لأن الفوائد على القروض تعتبر مصروفا لغاية الضريبة أي أنها تخصم من الأرباح قبل احتساب الضريبة .

-يساعد الائتمان البنكي على الإنتاجية رأس المال إذ يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل لاستعمال الأموال من شخص لآخر ،أي أنه واسطة لتبادل وتحويل المدخرات النقدية لمن يحتاجها ويحسن استغلالها.

[1]فلاح حسن الحسيني،مؤيد عبد الرحمان الدوري،إدارة البنوك مدخل الكمي وإستراتيجي معاصر،الطبعة الثالثة دار النشر والتوزيع،عمان،الأردن،2006،ص124.

- تنظم عمليات الائتمان البنكي وفق جداول زمنية لتسديد أقساط القروض المستحقة حيث لايمكن للبنك المطالبة بالتسديد قبل تواريخ الاستحقاق المحددة ،وفي حالة تعذر التسديد فإن البنك يبدي نوعا من المروة في التأجيل السداد مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المؤسسة وعدم إرباك سيولتها.

ثانيا :أهمية الائتمان البنكي:

يلعب الائتمان البنكي دورا هاما في الحياة الاقتصادية ،ويمكن النظر إلى هذه الأهمية من ثلاث زوايا.فمن الزاوية الأولى ينظر إلى أهمية الائتمان البنكي بالنسبة للمقترض ،ومن الزاوية الثانية ينظر إلى هذه أهمية بالنسبة للبنك المقرض ،ومن الزاوية الثالثة ينظر إلى أهمية الائتمان البنكي [1]

1- أهمية الائتمان البنكي بالنسبة للمقترض:تكمن أهمية الإئتمان البنكي بالنسبة للمقترض من خلال الدور الذي يلعبه هذا الإئتمان في تدعيم عملياته الإستهلاكية، إذ يمكن المقترض من الحصول على بعض السلع الإستهلاكية ،على رغم من عدم قدرته على على دفع قيمتها في الوقت الحاضر وذالك بمنحه التمويل اللازم لشراء هذه السلع على أن يتم سددها على أقساط.

وبالنسبة للمؤسسات فإن الإئتمان يمكنها من مواجهة الصعوبات المالية وتسوية توازنها المالي كما يمكنها من الحصول على التمويل اللازم لشراء بعض الأصول الإنتاجية التي تلزمها(الأراضي،الآلات والمعدات ...الخ).

2-أهمية الإئتمان البنكي بالنسبة للبنك:يلعب الإئتمان البنكي دورا بالغ في أهمية بالنسبة للبنك فهو يمثل المصدر الرئيسي لإيراداته و الاستثمار الذي يضمن له تحقيق الربحية العالية،كما أن ارتفاع نسب القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير إلى زيادة أهمية الفوائد و العمولات وتوفير قدر مناسب من السيولة تمكن البنك من مواجهة سحوبات العملاء .

كما أن الائتمان البنكي يساهم في تشغيل الأموال العاطلة والموجودة في البنوك في بصورة مؤقتة وذالك عن طريق التمويلات قصيرة الأجل ،هذا ويساهم الائتمان البنكي في زيادة الحصة السوقية للبنك وبالتالي تحقيق نموه وازدهاره.[2]

وعموما يلعب الإئتمان البنكي دورا هاما في تحقيق الأهداف العامة للبنك.

[1]فلاح حسن الحسيني،مؤيد عبد الرحمان الدوري،مرجع سابق،ص126.
[2]وفاء يحي أحمد الحجازي،المحاسبة عن القروض الائتمان ،كلية التجارة ، جامعة بنها ، مصر ،2009،ص11.

3-أهمية الإئتمان البنكي بالنسبة للاقتصاد الوطني:تكمن أهمية الائتمان البنكي في الاقتصاد الوطني في الدور الذي يلعبه هذا الإئتمان في تنمية هذا الاقتصاد، ويمكن تلخيص أهمية الإئتمان البنكي بالنسبة للاقتصاد الوطني في النقاط التالية :[1]

-يمثل الإئتمان البنكي مصدر من مصادر إشباع الحاجيات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية من زراعة، صناعة، تجارة وخدمات.

-يساهم الإئتمان البنكي في تسهيل عملية التبادل التجاري في الدولة وذالك لأن استخدام الإعتمادات المستندية –التي تمثل أحد أشكال الإئتمان البنكي –يوفر طريقة سهلة لتمويل التجارة الخارجية كما يعمل على ضمان حقوق كل من الموردين والمصدرين.[2]

-يمكن الائتمان البنكي من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدم الرخاء للمجتمع الذي يخدمه ، حيث تعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوي المعيشة .

-يساعد الائتمان على تدعيم العمليات عمليات الإنتاج التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة .

وبصفة عامة يلعب الائتمان البنكي دورا هاما في توزيع الموارد المالية المتاحة لدى الجهاز البنكي على مختلف القطاعات مما يحقق للاقتصاد نموا متوازنا يخدم السياسة الإقتصادية للدولة ويكفل تحقيق مختلف الأهداف المرسومة.

المطلب الثالث:أنواع الإئتمان البنكي

يمثل الإئتمان البنكي الإستثمار الأكثر جاذبية للبنوك التجارية ولامعنى للودائع والأموال التي تقوم البنوك بجمعها مالم توظف بطريقة أو بأخرى في سد الحاجيات التمويلية للمتعاملين الإقتصادين ،وتعدد صور وأشكال توظيف هذه الودائع وهذه الأموال لتتعدد بذالك صور وأشكال التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من طرف البنوك.

وتصنف التسهيلات الإئتمانية وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة،إلا أن التصنيف الأكثر شيوعا هو تصنيف التسهيلات الإئتمانية حسب طبيعتها إلى ائتمان بنكي مباشر ، وائتمان بنكي غير مباشر و ائتمان إيجاري و هذا التصنيف الذي سنعتمده في هذا البحث.

[1]عبد المطلب عبد *الحميد*،مرجع سابق،ص ص104-105.
[2]وفاء أحمد يحي حجازي،مرجع سابق،ص12.

1-الإئتمان البنكي المباشر:يعرف الإئتمان البنكي المباشر بأنه ذالك الإئتمان الذي يقوم بموجبه البنك بتقديم مبلغ نقدي مباشر إلى العميل ،ويمثل الإئتمان البنكي المباشر أكثر أنواع الإئتمان شيوعا بالنسبة للبنوك التجارية ويتشكل أساسا مما يلي:

- القروض البنكية
- الحساب الجاري المدين
- خصم الأوراق المالي

1-1- القروض البنكية :تمثل القروض للبنوك التجارية ،فبالرغم من وجود مجالات أخرى أمام البنوك التجارية لتوظيف أبسط صور الإئتمان البنكي وأكثرها شيوعا كما تمثل النشاط الأساسي لتحقيق الأرباح أموالها وتحقيق الأرباح إلا أن الأرباح المتولدة من القروض تحتل مركزا بارزا من حيث أهميتها النسبية ،حيث أثبتت الدراسات أنها تفوق ما نسبته50% من باقي التسهيلات الإئتمانية الأخرى.وتعرف القروض على أنها الخدمات المقدمة من طرف البنوك والتي يتم مقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتم التعهد بالسداد هذه الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة .[1]

كما تعرف على أنها ذالك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك بمنح أموال إلى شخص ما أو يعده بمنحها أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذالك مقابل ثمن أوتعويض يتمثل في سعر الفائدة .

وتصنف القروض المصرفية حسب العديد من المعايير وذالك كمايلي:[2]

- حسب أجل القرض:تصنف القروض إلى قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل.

- حسب الضمان:تصنف القروض إلى قروض مضمونة وقروض غير مضمونة.

- حسب النشاط الممول:تصنف القروض إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

- حسب القطاعات الاقتصادية:تصنف القروض إلى قروض زراعية ،قروض صناعية وقروض تجارية قروض عقارية.

- حسب عدد المقترضين:تصنف القروض إلى قروض يقدمها بنك واحد وقروض مشاركة.[1]

[1] قويدر ابتسام،دور التحليل الإئتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة،الجزائر ،2014،ص9.
[2] أحمد علي دغيم ،إقتصاديات البنوك ، مكتبة مديولي،القاهرة،مصر،ص ص66-68

- حسب طبيعة المقترضين:تصنف القروض إلى قروض للقطاع العام، قروض القطاع الخاص وقروض للأفراد.

وبما أن طبيعة القرارات الإقراضية في البنوك التجارية تختلف حسب أجل القرض إن كان قرض قصير ،متوسط أو طويل الأجل ،كما تختلف حسب الضمان المقدم إن كان القرض مضمون أو غير مضمون .و بما أنه لايوجد اختلاف بين معياري أجل القرض و النشاط الممول حيث أن القروض القصير الأجل هي القروض الموجهة لتمويل نشطات الاستثمار ،فإننا سنقوم في بحثنا هذا بالتطرق إلى أنواع القروض البنكية حسب معياري النشاط الممول والضمان .

- ❖ أنواع القروض حسب النشاط الممول : تقسم القروض في هذه الحالة إلى أنواع التالية:
- ✓ قروض الاستغلال:نشاطات الإستغلال هيكل العمليات التي تقوم بها

المؤسسات خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدي في غالب إثنتا عشر شهرا ،وبعبارة أخرى هي تلك النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال الدورة الإستغلال كالتموين ،التخزين، الإنتاج التوزيع ....إلخ.وتأخذ نشاطات الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك التجارية وتصنف القروض الممنوحة لتمويلها إلى صنفين أساسين هما قروض الصندوق وقروض بالإمضاء .[2]

وتجدر الإشارة إلى أن القروض بالإمضاء هي عبارة عن الضمان الذي يقدمه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على تمويل جهة أخرى،أي لاينتج هذا النوع من القروض خروج فعلي للأموال وبذالك فإن القروض بالإمضاء لاتمثل إئتمان البنكي مباشر بل تمثل إئتمان غير مباشر،ومرعاتة للتصنيف الذي تم اعتماده في هذا البحث سنقوم بتوضيح هذا النوع من القروض لاحقا عند التطرق إلى الإئتمان البنكي غير المباشر

ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى قروض الصندوق التي تشمل الأنواع التالية:

أ-تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض تمنحها البنوك لمواجهة صعوبات السيولة المؤقت الناجمة عن تأخر إيرادات العميل عن نفقاته،ويتجسد هذا النوع من القروض في السماح للعميل بترك حسابه مدينا وذالك في حدود مبلغ معين ومدة زمنية قصيرة جدا تتراوح عادة بين يومين وخمسة عشرة يوما،ويقوم البنك بحساب أجر التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي له وكذالك على أساس المدة الزمنية الفعلية، أي تلك المدة التي يبقي فيها الحساب مدينا.ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر نفقات العميل

[1]سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الإئتمان ، الطبعة الأولى ، دار الفخر، عمان ،الأردن،2012،ص63
[2]قويدر ابتسام،،مرجع سابق، ص10.

نتيجة قيامه بدفع رواتب العمال أو تسديده لفواتير حان أجلها كفواتير الكهرباء والغاز والماء إلى غير ذالك من النفقات.

ب- السحب على المكشوف: هي عبارة عن قروض تمنحها البنوك للعملاء الذين يسجلون عجزا في الخزينة ناتج عن عدم كفاية رأس المال العامل،ويتجسد هذا النوع من القروض ماديا في السماح للعميل بترك حسابه مدينا في حدود المبلغ معين ولفترة زمنية أطول نسبيا قد تصل إلى السنة،وعى رغم من تشابه الموجود بين تسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف في كون أن كل منهما يتجسد في ترك الحساب العميل مدينا إلا أنهما يختلفان من حيث المدة،الغرض ودرجة المخاطرة،فإذا كانت مدة القرض في تسهيلات الصندوق تتراوح بين يومين وخمسة عشر يوما فإن السحب على المكشوف يمتد من خمسة عشر يوما إلى السنة، كما أن تسهيلات الصندوق تمنح لتمويل العجز المؤقت في خزين العميل أما السحب على المكشوف فيمنح لغرض الاستفادة من الظروف التي تتيحها السوق كشراء بعض السلع بكميات كبيرة نيجة إنخفاض أسعارها مثلا[1]، هذا ويتميز السحب على المكشوف بدرجة مخاطرة أكبر من المخاطر المتعلقة بتسهيلات الصندوق نظرا لطول الفترة الزمنية التي تبقى فيها أموال البنك مجمدة بالنسبة للسحب على المكشوف.

ج- القروض الموسمية: عبارة عن قروض تطلبها المؤسسات في بعض المواسم التي تزيد فيها احتياجات التمويل المؤقت نظرا لزيادة الطلب على منتجاتها وإلزامية الإنتاج بكميات كبيرةفالكثيرمن هذه المؤسسات

من هذه المؤسسات تكون نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الإستغلال ومن أمثلتها إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية،إنتاج وبيع اللوازم المدرسية ،...الخ.وبالتالي هذه القروض تستعمل لتمويل حاجيات الخزينة الناجمة عن بعض النشطات الموسمية .

د-قروض الربط:هي عبارة عن قروض تمنحها البنوك التجارية لتمويل عمليات مالية يكون تحققها شبه مؤكد،أو هي القروض التي تمنحها البنوك التجارية والتي يقوم العميل بتسديدها من مصدر معلوم ومن أمثلتها[2] مايلي:

-تقديم قرض لمؤسسي المشروع ماإلى حين القيام بعملية الاكتتاب وإصدار الأسهم والسندات وجمع الأموال اللازمة.

- تقديم القرض لعميل ماإلى حين قيامه ببيع أصول أو عقارات-يعتقد بأنه بغير حاجة إليها –واستخدام مبلغ البيع في سداد القرض .

[1]أحمد بوراس ،تمويل المنشآت الإقتصادية ندار العلوم للنشر والتوزيع ،الجزائر،2008،ص39.
[2]الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان مطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005،ص55.

-تقديم القرض لعميل ما إلى حين حصوله على التمويل من مؤسسة مالية أخرى حيث يحص العميل على قرار التمويل من مؤسسة مالية أخرى إلا أنه لأسباب معينة متعلقة بالضمانات والدراسات أخرى يتأخر العميل في الحصول التمويل من هذه المؤسسة فيطلب قرض من البنك.

- تقديم قروض لورثة الدفع رسم الأيلولة " إلى حين تصفية التركة .

وبالتالي فهذا النوع من القروض لا تقره البنوك التجارية إلا إذا كان هناك تأكد تام من تحقق العملية محا التمويل لكن هناك أسباب معينة فقط أخرت تحقيقها.

ويصاحب هذا النوع من القروض مخاطر مرتبطة بعدم تحقق العملية نتيجة إلغائها أو إعادة النظر فيها لأسباب معينة بالإضافة إلى مخاطر استعمال الأموال الناتجة عن العملية المالية في أغراض أخرى غير استعمالها في تسديد القرض.

ه- **تسبيقات على الفاتورة:** هي القروض التي تمنحها البنوك لعملائها لمواجهة الحاجة إلى السيولة مقابل ضمان تسديد الفاتورة في وقت لاحق.

و- تسبيقات على البضائع: وهي عبارة عن قروض يقدمها البنك لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على ضمان ممثل من البضائع،وينبغي على البنك عند قيامه بتقديم هذه التسبيقات أن يقوم بفحص هذه البضاعة من حيث قيمتها ، طبيعتها ،مطابقتها للموصفات المطلوبة إلى غير ذالك من الخصائص المرتبطة بها.

ز- تسبيقات على الصفقات العمومية: الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقيات شراء أو أشغال لفائدة السلطات العمومية الممثلة في الإدارة المركزية(الوزرات)أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،وتنظم هذه الصفقات في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها بواسطة القانون الصفقات العمومية، ونظرا لأهمية هذه الصفقات وكبر حجمها يجد المقاول نفسه بحاجة إلى أموال ضخمة لإنجاز الأشغال المكلف بها، ونظرا لعدم إتاحة هذه الأموال في الحال من قبل السلطات العمومية يضطر المقاول إلى اللجوء إلى البنك للحصول على قروض لتمويل إنجاز هذه الأشغال وتسمى هذه القروض بالتسبيقات العمومية.

✓ قروض الاستثمار: وهي القروض التي تمنح لغرض تمويل نشاط الاستثماري للمؤسسة وتدعيم طاقتها الإنتاجية وغالبا ماتكون هذه القروض طويلة الأجل ولذالك لاتحبذ البنوك التجارية منحها نظرا لطول الفترة التي تبقي فيها هذه القروض في حكم الأموال المجمدة نظرا للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها جراء

منحها لهذا النوع من القروض، لاكن لايوجد مايمنع من منحها لأنها قد تكون أكثر سلامة من قروض أخرى حيث يجل على البنوك فقط مراعاة المركز المالي للمقترض والحصول على ضمان عيني كبير كرهن المصنع مثلا، كما يجب عليها أن تضع قيودا على النواحي المالية للمقترض كتوزيعات الأرباح،طريقة استعمال القرض،رهن باقي الأصول بالإضافة إلى ضرورة لا تزيد قيمة هذه القروض عن نسبة المعينة من رأس مال البنك واحتياطاته.[1]

ونميز هذا النوعين من قرض الاستثمار:

أ-قروض الاستثمار متوسطة الأجل: وهي عبارة عن قروض تتراوح مدتها بين السنتين والسبع سنوات وتمنح لغرض تمويل العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشاريع الصناعية كإحلال آلات جديدة محل الآلات القديمة أو إدخال أساليب إنتاجية جديدة لتطوير الإنتاج أو لأغراض التوسع، وبالتالي يوجه هذا النوع من التمويل لتلبية احتياجات لاستثمارات التي لاتتجاوز عمرها الإنتاجي عن السبع سنوات مثل الآلات، المعدات،وسائل النقل، تجهيزات الإنتاج،...إلخ.

ب-قروض الاستثمار طويلة الأجل:توجه هذه القروض لتمويل الأصول الثابتة و الاستثمارات التي تزيد مدة إهتلاكها عن السبع السنوات ويمكن أن تصل إلى عشرين سنة بالنسبة للعقارات.

- ✓ القروض الاستهلاكية: وهي القروض يقدمها البنك للأفراد وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الشخصي لهؤلاء الأفراد كشراء السيارات مثلا، ويتم سداد هذا النوع من القروض من دخل المقترض أو التصفية بعض ممتلكاته.

❖ **أنواع القروض حسب الضمان:** ونميز في هذه الحالة بين نوعين من القروض:

- ✓ القروض المضمونة:وهي القروض التي يقدم العميل مقابلها ضمانات معينة للبنك، وتلجأ البنوك التجارية لهذا النوع م القروض في الحالات التالية:[2]

-ضعف المركز المالي للعميل مما يدفع لبنك إلى طلب ضمانات معينة لقاء تقديمه للقرض.

-طلب القروض بمبالغ كبيرة.

-في حالة تقديم القروض للمشاريع الصغيرة باعتبار هذه الأخيرة تتعرض للمخاطر تفوق تلك التي تتعرض لها المشاريع الكبيرة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سبق ذكره،ص ص114-115.
[2] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2000ص41.

ونميز بين نوعين من القروض المضمونة هي:[1]

القرض بضمان شخصي:يقدم البنك هذه القروض استنادا إلى كفالة شخص آخر سواء كان الشخص طبيعيا أو معنويا وذالك في ضوء التحليل المالي والائتماني الذي يتم إجراؤه على المقترض والكفيل ويتوقف قبول لبنك للكفلة على حسن سمعة الكفيل،مدى وفائه بالتزاماته، قوة ومتانة مركزه لمالي، قدرته ورغبته في السداد في حالة العجز المدين الأصلي.[2]

القروض بضمان عيني:في هذا النوع من القروض يقدم المقترض أو شخص آخر أصول عينية كضمان للبنك،وتكون هذه الضمانات في صورة لرهن بحيث لايمكن بيعها من طرف العميل خلال فترة رهنها، وإذا ماحل تاريخ الاستحقاق ولم يتم دفع جاز للدائن خلال خمسة عشر يوم من تاريخ تبليغ العميل أو الكفيل العيني أن يشرع في بيع العلني للأصول المروهنة ، ويمكن أن تأخذ هذه الضمانات في شكل أصول مالية أي يتم تقديم أوراق مالية أو تجارية (كمبيالات وغيرها)، كما يمكن أن تكون في شكل أصول غير مالية (بضائع، محاصيل زراعية، عتاد وتجهيزات،...الخ)، أو تكون في شكا ودائع مجمدة سواء تعلقت هذه الودائع بالمدين أو شخص ثالث غير المدين ،هذا ويمكن أن تكون الضمانات العينية في شكل عقارات (أراضي ، مباني صناعية أو تجارية أو سكنية.....الخ).

وتبعا لذالك نميز بين الأنواع التالية م القروض المضمونة بضمانات عينية هي :

- **قروض بضمان بضائع أو المحاصيل الزراعية:** سواء كانت هذه البضائع أو هذه المحاصيل الزراعية منتجة بمعرفة العميل أو مشتراة ،ويشترط فيها أن تكون أسعارها مستقرة وتكاليف تخزينها منخفضة وأن لاتكون معرضة للتلف بسرعة، وأحيانا يسمح البنك بأن تظل البضائع في مخازن العميل لكن يقوم برهنها رهنا حيازيا ويعين مندوبا له لحراستها.

-**قروض بضمان الأوراق مالية:** سواء كانت أسهم أو سندات، ويشترط فيها أن تكون سهلة التداول وقابلة للتسبيل وأن تكون صادرة عن مؤسسات شركات كبيرة مصنفة ضمن درجة ائتمانية جيدة ويكون لها صفة الاستقرار سواء من حيث أسعارها أو من حيث أرباحها.وتتفاوت نسبة القروض إلى قيمة هذه الضمانات وذالك وفقا لمكانة الأسهم والسندات ائتمانيا وتسويقيا فقط قد تصل إلى95%بالنسبة للأسهم والسندات الحكومية و60% بالنسبة لغيرها.

[1]عبد المطلب عبد الحميد،، مرجع سبق ذكره، ص 112.
[2]أحمد علي الدغيم ،مرجع سبق ذكره،ص72.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التميز في حالة رهن الأصول المالية (الأسهم و السندات)بين الأسهم والسندات الاسمية والأسهم والسندات لحاملها والفرق هنا أنه بالنسبة للأسهم والسندات الاسمية تقتضي إبلاغ الشركة بعقد الرهن و قيده في سجلاتها بينما بالنسبة للأسهم والسندات لحاملها يتم الاكتفاء بالعقد بين المدين والدائن مالك الأسهم والسندات.

- قروض بضمان أوراق تجارية:تمنح هذه القروض بضمان كمبيالات تفوق قيمتها مبلغ القرض،ويشترط التحقق من جودة هذه الكمبيالات من حيث مراكز المسحوب عليهم آجال إستحقاقها.

- قروض بضمان المرتبات:ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الضمانات في حالة القروض الاستهلاكية حيث يكون الراتب المقترض الضمان الوحيد لعملية الإقراض ، ويشترط في هذا النوع من القروض الحصول على موافقة الجهة التي يعمل فيها المقترض على تحويل راتبه إلى البنك حتى يقوم بصرفه من البنك بعد خصم القسط المستحق عليه.

- قروض بضمان عقارات: ويجب التأكد من القانونية هذه العقارات وعدم وجود نزاعات تتعلق بملكيتها كما يجب تقييمها كم حيث موقعها وأسعارها.[1]

- قروض بضمان الودائع: قد تفرض البنوك عملائها بضمان ودائعهم أو ودائع الغير وذالك إن كان من صالح العميل عدم تصفية الوديعة وخسارة العائدعليها وخاصة إذا كانت الفائدة على الوديعة أعلى مما يدفعه المقترض كالفوائد على القرض أو إذا كان أجل استحقاق الوديعة قد أوشك ومبلغ القرض أقل من مبلغ الوديعة .[2]

وفي حالة ما إذا كانت الودائع المضمونة تعود لشخص ثالث يجب على البنك أن يطلب من هذا الشخص التوقيع على البند الذي يجيز للبنك حق التحويل حساب الدائن المرهون إلى حساب البنك في حالة عدم وفاء المدين بالتزاماته،وعموما تعتبر الودائع من أفضل الضمانات التي يرحب بها البنك وهذا راجع لسرعة تسيليها وانخفاض مخاطرها بالنسبة للبنك.

- قروض بضمان مستخلصات المقاولين: قد تقوم البنوك بتمويل أعمال المقاولين مقابل تنازلهم عن مستحقاتهم لهذه البنوك (المستخلصات الخاصة بالعميل)فغالبا ما لا يستطيع المقاول –الذي رست عليه الصفقة –تنفيذ عملية معينة فيطلب تسهيلات ائتمانية من البنك مقابل تنازله عن مستحقاته(المستخلصات)

[1] Hubert de la Brûlerie, Analyse financières et risque de crédit Dunod, paris, 1999, PP316-331.

[2] وفاء يحي أحمد الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

للبنك سداد القرض و التسهيلات، وتقوم البنك بتحصيل قيمة هذه المستخلصات ثم يخصم منها ماسبق إقراضه للمقاول ويسمح للعميل بسحب الجزء المتبقي هكذا يتم الوفاء بقيمة القرض حتى ورود المستخلص النهائي للعملية .

- ✓ **القروض غير المضمونة:** وهي القروض التي لايقدم العميل مقابلها أي أصل عيني أو ضمان شخصي يتم الرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض ، وتمنح البنوك التجارية هذا النوع من القروض لعملائها الذي يظهر التحليل المالي والإئتماني لقوائمهم المالية متانة مركزهم المالي وتحقيقهم للأرباح عالية وسيولة مناسبة، كما يظهر سجل معاملاتهم مع البنك-إذا سبق لهم التعامل مع البنك –سمعتهم الطيبة ومقدرتهم ورغبتهم في الوفاء بالتزاماتهم .وبالتالي فإن البنوك لا تمنح القروض غير المضمونة إلا لعملائها المتميزين والذين تثق فيهم ماليا إلى درجة كبيرة وذالك لمخاطر هذا النوع من القروض إذ لم يستطيع العميل السداد.

1-2-الحساب الجاري المدين: هي عبارة عن اتفاق بين البنك وعميله ويقوم البنك بموجبه بتحديد مبلغ معينا أو سقف محدد لايمكن للعميل تجاوزه في السحب، ويسمع للعميل بالإيداع في هذا الحساب. وعادة مايمنح الجاري المدين لتمويل رأس المال العامل وذالك من خلال فترة زمنية محددة غالبا ماتكون سنة قابلة لتجديد لفترة مماثلة بموافقة الطرفين على ضوء أداء الحساب وحجم العمل للبنك والوضع المالي للعميل. [1]

1-3- خصم الأوراق التجارية:وتتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخالإستحقاق مقابل الحصول على فائدة تعرف بسعر الخضم تطبق على المدة الفاصلة بين تاريخ التقديم ورقة الخصم وتاريخ الاستحقاق ، بمعنى أخر يقوم البنك بتقديم سيولة آنية لحامل الورقة التجارية قبل موعد الاستحقاق مقابل عمولة يتحصل عليها.وقد شاع استخدام هذا النوع من الإئتمان نظرا لشيوع استخدام الورقة التجارية في المعاملات الاقتصادية ، وتتمثل أهم هذه الأوراق في: الكمبيالة، السندالإذني، والشيك وأذونات الخزينة.[2]

2-الإئتمان البنكي غير مباشر: يختلف الائتمان البنكي غير المباشر عن الائتمان البنكي المباشر بأن الأول لايعطي الحق العميل باستعمال النقد مباشرة كما أنه لايمثل دينا مباشرا مترتبا على العميل اتجاه البنك، ويشمل الائتمان البنكي غير المباشر مايلي:[3]

[1]خالد أمين عبد الله،إسماعيل إبراهيم الطرد،إدارة العمليات المصرفية ،الطبعة الأولى،دار وائل ،عمان،الأردن،2006،ص171.
[2]عادل أحمد حشيش،مرجع سبق ذكر،ص147.
[3]وفاء يحي أحمد حجازي، مرجع سابق، ص 12.

- بطاقات الائتمان

- خطابات الضمان

- الإعتماد المستندي

2-1- بطاقات الائتمان: تعتبر بطاقة الإئتمان شكلا من أشكال الإئتمان المعاصر، وهي عبارة عن بطاقة خاصة يصدرها البنك لعميله بحيث تمكنه هذه البطاقة من الحصول على السلع و الخدمات دون دفع المقابل في الحال ويلتزم البنك المصدر للبطاقة بالدفع عن حاملها والتحصيل منه إما فوريا بالخصم من الحساب أو آجلا خلال مدة زمنية معينة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن العميل لايدفع أية فوائد أو عمولات نظير تمتعه بهذه الخدمة إذا كان حسابه يسمح بذالك، أما إذا لم يسمح الحساب أو تم السداد بعد مدة المتفق عليها فإنه يتحمل فوائد وعمولات.

2-2-خطابات الضمان: يعرف الخطاب الضمان البنكي بأنه تعهد يلتزم بموجبه البنك بدفع مبلغ نقدي إلى شخص معين نيابة عن طرف ثالث ضمانا لتنفيذ غرض معين خلال فترة زمنية معينة،ويصدر البنك خطاب ضمان بناء على طلب العميل وقد يطلب هذا البنك من عميله نسبة تأمين معينة يتم دفعها نقديا أو يتم خصمها من حسابه(حساب العميل).

وهناك أنواع عديدة من الخطابات الضمان نذكر منها:خطابات الضمان الابتدائي، خطاب الضمان النهائي، خطاب الضمان لدفعات مقدمة.[2]

2-3- الإعتماد المستندي: يعد الإعتماد المستندي من أشهر الطرق المستعملة لتمويل التبادل التجاري الدولي، ويتمثل هذا الإعتماد في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن بحل محل المستورد في تسديد وإرادته إلى المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام كافة الوثائق والمستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقدة عليها.

[1] إبراهيم محمد شاشو،بطاقة الإئتمان حقيقتها وتكيفها الشرعي،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،العدد2011،27،ص655.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، ، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-139.
*ظهرت أول شركة متخصصة في إصدار بطاقات الإئتمان عام1949وهي شركة وقد اقتصرت في البداية على إصدار بطاقة خاصة برواد المطاعم ،وفي سنة 1951 إنتقلت عملية إصدار البطاقات إلى البنوك حيث بدا ذالك "فرانكلين" في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار البطاقة.

ويلاحظ من خلال هذا التعريف أن العلاقة الناجمة عن فتح اعتماد مستندي تربط بين أربعة أطراف هي : المصدر، المستورد/ بنك المستورد (البنك الفاتح للاعتماد)وبنك المصدر (البنك مبلغ الإعتماد)، ومن الملاحظ أيضا أن ذالك يتم وفق التسلسل التالي:

- إبرام عقد استيراد البضاعة مع المصدر الذي يتعين عليه القيام بإرسال هذه البضاعة والمستندات إلى المستورد.

- طلب المستورد من البنك (بنك المستورد) فتح اعتماد مستندي يتعهد بموجبه هذا البنك بتسديد قيمة الصفقة مقابل إستيلام كافة المستندات الدالة على تنفيذ العقد وإرسال البضاعة .

- التسديد الفعلي لصالح المصدر وذالك عن طريق البنك الذي يمثله.

- قيام بنك المصدر بجعل حساب هذا الأخير دائنا.

ويوجد أنواع عديدة من الإعتماد المستندي نذكر منها:الإعتماد القابل للإلغاء، الإعتماد غير القابل للإلغاء، الإعتماد الغير القابل للإلغاء والمعزز،الإعتماد القابل لتحول، الإعتماد الدائر،الإعتماد القابل لتجزئة،اعتماد الدفعات المقدمة،الإعتماد المقابل لاعتماد آخر.[1]

3-الائتمان الإيجاري (التمويل بالإيجار):يعتبر التمويل بالإيجار مصدر حديثا من مصادر التمويل المؤسسات وإن كانت هذه الطريقة لاتزال تحتفظ بفكرة القرض إلا أنها تتضمن تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسات المقرضة والمؤسسات المقترضة.

ويعرف التمويل بالإيجار على أنه تلك العملية التي يقوم بموجبها بنك أو المؤسسة مالية أو الشركة تأجير مؤهلة قانونا لذالك بوضع آلات أو المعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة المؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى بثمن الإيجار.

من خلال هذا التعريف يمكن استنتاج خصائص التمويل بالإيجار فيمايلى:

[1]مدحت صادق،الأدوات وتقنيات المصرفية،دار غريب للنشر والتوزيع القاهرة،مصر،2001،ص ص17-22.

* لقد تم اعتماد طريقة التمويل بالإيجار في الجزائر وتم تقنينها بواسطة الأمر 96-09 المؤرخ في جانفي 1996.

- أن المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل (المستأجرة)غير المطالبة بالإنفاق المبلغ الكلى للاستثمار دفعة واحدة وإنما تقوم بدفع على أقساط ،وتتضمن الدفعة جزء من ثمن الشراء الأصل المضاف إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل.
- تعود ملكية الأصل أثناء فترة العقد المؤسسة المؤجرة وليس للمؤسسة المستأجرة فهذه الأخيرة تستفيد من حق الاستعمال فقط وتبعا لذالك تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية بينما مساهمة المؤسسة المستأجرة تكون اقتصادية،
- تقيم عملية التمويل بالإيجار علاقة بين ثلاثة أطراف وهي المؤسسة المستأجرة ،المؤسسة المؤجرة و المؤسسة الموردة للأصل وذالك في بعض أنواع الاستئجار.فالمؤسسة المستأجرة تختار الأصل الذي ترغب فيه لدي المؤسسة الموردة ثم تقوم المؤسسة الموردة ثم تقوم المؤسسة المستأجرة بشراء الأصل من المؤسسة الموردة وتقوم بتقديمه للمؤسسة المستأجرة على سبيل الإيجار.

وعند نهاية فترة عقد هذا التمويل تتاح المؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات:

-تجديد عقد الإيجار وهذا وفقا لشروط يتفق عليها مجددا وبالتالي تستفيد من حق استعمال هذا الأصل لفترة أخرى.

-شراء الأصل بالقيمة المتبقية و المنصوص عليها في العقد ومنه تنتقل الملكية القانونية الأصل المؤسسة المستأجرة.

-إرجاع الأصل للمؤسسة المستأجرة .

وينقسم الائتمان الإيجاري إلى:

-3-1-الإئتمان الإيجاري التشغيلي:حسب المادة الثانية96-09 المتعلق بالإئتمان

الإيجاري يعتبر ائتمان ايجاريا تشغيليا إذا لم يتم تحويل كل الحقوق و الإلتزمات و المنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بالملكية الأصل المعني، ومعنى ذالك أن الفترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر كل نفقاته وبتالي عليه انتظار فترة أخرى لاستعادة ماتبقى من نفقات سواء بتجديد العقد أو بيع الأصل*

- **الائتمان الإيجاري المالي:** حسب المادة الثانية من نفس الأمر يعتبر الائتمان تجاريا ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق والالتزامات والمنافع و المساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر، ويعنى ذالك أن مدة العقد الإئتمان الإيجاري كافية لكي تسمح للمؤجر بإستعادة كل نفقات رأس

المال مضافا إليه مكافأة هذه الأموال المستثمرة، ويمتاز هذا النوع من التمويل بأنه لايتضمن خدمات الصيانة،بمعنى المستأجر هو الذي يتكفل بنفقات الصيانة وبتكاليف التأمين وكذا الضرائب العقارية، كما لايمكن إلغاء هذا العقد من طرف المستأجر وإن أراد ذالك فعليه أن يسدد كافة دفعات الإيجار المتبقية وهذا لدفعة واحدة.

وينقسم الإئتمان الإيجاري المالي بدوره إلى:

- ✓ **البيع وإعادة الإستئجار:** هو عبارة عن عقد تقوم المؤسسة بموجبه بيع أحد أصولها إلى مؤسسة مالية معينة بشرط أن تقوم هذه الأخيرة إعادة تأجيل هذا الأصل إلى المؤسسة البائعة[1]،ويلاحظ أن هذه المؤسسة تستلم قيمة البيع من المؤسسة المشترية(المؤجرة)فورا وفي نفس الوقت تحتفظ بالأصل المباع ،ثم تقوم المؤسسة المستأجرة بالدفع إلى مؤسسة المؤجرة دفعات متساوية وفي أوقات متتالية تساوي في مجموعها قيمة شراء الأصل بكامله بالإضافة إلى عائد معين على الاستثمار للمؤسسة المؤجرة.
- ✓ **الاستئجار المباشر:** في هذا النوع من التمويل تختار المؤسسة الأصل الذي هي بحاجة إلية ثم تتفاوض مع صانع أو مورد هذا الأصل على قيمة الشراء وكذا شروط تسليمه، ثم تتصل هذه المؤسسة بالبنك وتتفق معه على عقد يقضي بشراء البنك لهذا الأصل من المورد وتأجيره للمؤسسة مباشرة، وبهذا تحصل المؤسسة على الأصل وتقوم بدفع الإيجار إلى البنك على دفعات متساوية في فترات متتالية تساوي في مجموعها قيمة شراء الأصل بكامله بالإضافة إلى عائد معين على الاستثمار للبنك .

ومهما كان نوع هذا التمويل (التمويل بالإيجار)، فهو يتميز بمرونته على الرغم من إرتفاع تكاليفه مقارنة بالقرض العادي.[2]

[1] رابح خوني،رقية حساني ،واقع آفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كالبديل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،بحث مقدم في الملتقي الدولي حول متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،يومي17-18أفريل2006،ص368.

[2] Tairo Akim, Analyse et décisions financiers, mémoire master, faculté de sciences économiques, université de, France, 2005, p, 132.

المبحث الثاني: منح الإئتمان البنكي

لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بمنح الإئتمان البنكي،حيث تعتبر هذه السياسة مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بحجم ومواصفات الإئتمان ، كما تحدد الضوابط منح الإئتمان ومتابعة تحصيله بناءا على مجموعة من العوامل وهذا ماسنحاول التطرق له من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: سياسة الإئتمانية

إن إعداد السياسة ائتمانية واضحة للبنك من المهام الأساسية للقائمين على إدارته بغية وضع إطار عام وإيجاد معايير محددة،يسترشد بها متخذو القرارات الإئتمانية على مستواه

أولا: مفهوم السياسة الإئتمانية.

هي تلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا بالبنك وتتقرر فيه مجالات إستخدام الأموال ،وأهم قواعد منح الإئتمان بغرض التأكد من سلامة القروض التي يمنحها البنك وضمان تحقيقه عوائد مرضية،وتنمية أنشطته ، مع توفير الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مختلف مراحلها.[1]

كما يمكن تعريف السياسة الإئتمانية على أنها إطار عام يضم مزيج متكامل من المعايير و الشروط والقواعد التي توجه وترشد عملية إتخاذ القرار الإئتماني بالبنوك ، ويجب أن تراعي بعض الإعتبارات أهمها:

أن تكون السياسة منح الإئتمان مكتوبة لضمان المعالجة الموحدة للمواضيع المتشابهة، وتشجيع القائمين على عملية الإقراض على إتخاذ القرارات بسرعة دون الرجوع للمستويات العليا .

ينبغي أن تعكس السياسة الإئتمانية للبنك أغراضه وإمكانيته المالية،والبشرية وأن تساعد في ضمان عائد مناسبا له،وتسهم في فاعليته وقدرته على تحقيق أهدافه.

يجب أن تتوافق السياسة الإئتمان مع الشروط الخاصة بتنظيم الإئتمان والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي ومتطلبات الرقابة على البنوك ، كمايجب أن تتماشي مع الإتجاه العام للسياسة الإقتصادية للدولة من حيث توظيف جانب من موارد البنك طبقا لأولويات خطط التنمية الإقتصاية.

[1]أسعد حميد العلمي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق،2013،ص149.

ثانيا:خصائص السياسة الإئتمانية.

تتصف السياسة الإئتمانية الجيدة بمجموعة من الخصائص وفقا للآتي:

1-التوثيق: يستوجب على كل مصرف أن يضع السياسة ائتمانية مكتوبة تبرز هويته الإستراتيجية في السوق وعادة تتسم هذه السياسة بالوضوح والشمول والمرونة والواقعية وتسعي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة الأمد للمصرف.

2-الثقة: يفترض أن تكون قادرة على توفير عامل الثقة بين الإدارة والعاملين بالمصرف،إذ يتطلب تحديد سبل العمل التي تتصف بالمرونة والسرعة في خدمة العملاء على أن تولد عنصر الإبداع والتطور الذاتي لدي العاملين في البنك وعلى وجه الخصوص دائرة التسهيلات الائتمانية.

3- المؤشرات التنظيمية[1]: عادة ما تتعلق السياسة الرئيسة للإقراض بمسائل هامة مثل حجم الأموال المتاحة للإقراض، وتشكيلة التي تتكون منها محفظة القروض، ويشمل التحليل كافة المقترضين الماليين ومقدرتهم على السداد وسلامة الضمانات والتاريخ المالي لهم وشروط التعاقد، ومتابعة القروض، والملفات التي تتضمن مستندات وبيانات كل قرض.

4- الملائمة: تصاغ السياسة الإئتمانية بشكل متوافق مع البيئة الخارجية التي تعمل فيها ومع كل ظرف من ظروف التي تمربها الأوضاع المالية العامة،إذ يتطلب ذالك السياسة ائتمانية مرونة تنسجم مع مقتضيات التغير، ومن هذا المنطلق يفترض بالسياسة الإئتمانية أن تكون أكثر ملائمة لمتطلبات الفترة المستقبلية ويكون بمقدورها ضبط مسار المال وتجنب الهزات الاقتصادية.

5- التوافق مع البيئة المصرفية الخارجية والتي تختلف من وحدة مصرفية لأخرى.

6- السياسة الائتمانية يفترض أن تسير في خطين متوازيين أولهنا الارتقاء بمستوى وكفاء العاملين في إدارة الائتمان ، وثانيهما مراجعة السياسات الائتمانية بصفة دورية والاعتماد بصورة أكبر على التحليل الشمولي لملائمة العميل وتحليل السوق والصناعة إذ تهدف سياسة الإقراض عادة إلى تحقيق أغراض عديدة من أهمها: سلامة القروض التي يمنحها البنك وتنمية نشاطه بصورة مستمرة وتحقيق عائد مقبول على الأصول المستثمرة.

7-التناسق فيما بين السياسات الائتمانية الإقليمية الفرعية بمختلف المحافظات والمدن هذا البعد يتعين أن يراعي التنمية الاقتصادية.

[1]منير إبراهيم هندي،إدارة البنوك التجارية ،مدخل اتخاذ القرار،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ،2000،ص237.

8-تناسق السياسة الإقراضية للبنك مع باقي سياساته لاسيما الرئيسية كسياسة التنمية الودائع، سياسة الاستثمار المالي وغير مالي ،سياسة التسويق المصرفي، سياسة العلاقات العامة،.. هذا التناسق يتعين أن يتم في إطار من التخطيط الإستراتيجي.[1]

ثالثا:أهداف السياسة الإئتمانية

تهدف السياسة الإئتمانية إلى تحقيق الأغراض التالية :[2]

-تحديد الخطوط العريضة التي تحكم النشاط الإئتماني للبنك .

-ضمان المعالجة الموحدة والموضوعية للمواقف والحالات المماثلة.

-توفير الثقة للموظفين و الإدارة التنفيذية مما يمكنهم من العمل دون تردد أو خوف من الوقوع في الخطأ.

-ترشيد القرار الإئتماني ومنع التضارب في القرارات المتخذة داخل البنك

-تنمية نشاط البنك وتعزيز مركزه الإستراتيجي والتنافسي في السوق المالي والمصرفي.

-المحافظة على سلامة التوظيف وحسن استخدام الموارد المالية المتاحة للبنك.

- كفاية الرقابة المستمرة على عمليات الإقراض في مراحلها المختلفة.

ويختص مجلس الإدارة بإعتبار أعلى سلطة إدارية في البنك بوضع السياسة الإئتمانية وتعديلها من وقت إلى آخر آخذا بعين الإعتبار الدروس المستفادة من تجارب البنك مع العملاء،

كما يجب أن يأخذ بعين إعتبار تحقيق عدة مستويات من التوافق والتنسيق كمايلي:[3]

- تحقيق التوافق مع الإتجاه العام لأهداف السياسة الإقتصادية القومية ، وبالأخص القرارات التي يتخذها البنك المركزي بشأن هيكل أسعار الفائدة العمولات والنسب النقدية والمصرفية.

-تحقيق التوافق مع البيئة المصرفية الخارجية .

-تحقيق التنسيق بين السياسات الإئتمان الإقليمية بمختلف المحافظات والمدن.

- تحقيق التنسيق بين مختلف مكونات السياسة الإئتمانية فسعر الفائدة مثلا يجب أن يتناسب منوع القرض وأجل إستحقاقه.

- تحقيق التنسيق بين السياسة الإئتمانية والسياسات الأخرى للبنك كسياسة تنمية الودائع،سياسة الإستثمار المالي، سياسة التسويق المصرفي، سياسة العلاقات الخارجية...إلخ.

[1]محمد خليل الحمزاوي:اقتصاديات الائتمان المصرفي،منشأة المعارف ،الإسكندرية ،1997،ص238

[2]فلاح حسن الحسيني مرجع سبق ذكره ،ص126.

[3]محمد خليل حمزاوي،مرجع نفسه،ص238.

المطلب الثاني:أسس وإجرءات منح الإئتمان

لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بمنح الإئتمان البنكي ، حيث تعتبر هذه السياسة عن مجموعة الأسس والإجراءات التدابير المتعلقة بحجم ومواصفات الإئتمان .

أولا:أسس منح الإئتمان البنكي.

الإئتمان البنكي يجب أن يستند إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها،وهي:[1]

- **توفر الأمان لأموال المصرف:** وذالك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك
- **تحقيق الربح:** والمقصود بذالك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس لمال المستثمر على شكل أرباح صافية.
- **السيولة:** يعني احتفاظ المصرف بمركزه مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك-النقدية والأصول التي يمكن تحويلها نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.
- **التنويع:** ويقصد بالتنويع توزيع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية المتبادلة [2]وعدم إقتصارها على قطاع أو نشاط إقتصادي مماثل، كما يقصد به عدم التركيز القروض على منطقة جغرافية معينة وتوزيعها على نطاق جغرافي واسع بالإضافة إلى عدم تركيزها على نوع معين من الضمانات لأن أي تقلبات طارئة في قيمة هذه الضمانات سوف تؤثر سلبيا على المركز المالي للبنك.

  ويهدف التنويع إلى توزيع المخاطر التي قد يواجهها البنك والتقليل من الفرص تحق في وقت واحد وتوفير درجات أكبر من الأمان للبنك.

- **الضمان:** يعتبر الضمان مكملا أساسيا لعنصري السيولة والأمان في قرار منح الائتمان كما يعتبر خط دفاع أخير يطلبه البنك لتأمين على بعض أنواع القروض التي تتسم بمخاطر مرتفعة وحالات عدم التأكد عالية.

[1]فرج خير الله:إدارة الائتمان بالمصارف، الطبعة الأولى ،دار أمجد للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،2015،ص11.
[2]أحمد غنيم، صناعة القرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للمصرف،الطبعة الثانية ،مطابع المستقبل ،القاهرة،1999،ص103.

ثانيا:الإجراءات منح الإئتمان البنكي

تمر عملية منح الإئتمان البنكي في البنوك بمجموعة من الإجراءات يمكن تلخيصها فيمايلي:

1-تقديم ملف طلب القرض:ويشمل هذا الملف مجموعة من الوثائق التالية:[1]

-القوائم المالية (الميزانيات وجدول حسابات النتائج) لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قائمة،

والتقديرية لثلاث سنوات لاحقة إذ تعلق الأمر بتمويل مشروع استثماري.

- الدراسات التقنية والاقتصادية للمشروع المراد تمويله.

-نسخة من السجل التجاري.

-وثائق إبرام الذمة اتجاه مصلحة الضرائب .

-عقد الملكية أو عقد إيجار المحل .

-الضمانات المقترحة.

أن هذه الوثائق تشكل ملف طلب القرض، لذالك ينبغي حفظها في ملف خاص يفتح باسم العميل طالب القرض لكي يشكل الأساس الذي يعتمد عليه البنك عن دراسة طلب القرض، علما أن هذه الوثائق تكون موجودة في جميع أنواع القروض مع بعض الاحتفالات البسيطة تبعا لطبيعة القرض ونوعه.

2-الفحص الأولي لطلب القرض:

بعد استلام ملف طلب القرض من طرف البنك يتم فحصه للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة إلى التأكد من مدى موافقتها لشروط ومعايير الإقراض المعتمدة في البنك.

3-الاستعلام عن العميل:

ظهرت الحاجة إلى الاستعلام البنكي للتحقق من صحة ومصداقية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات الطالب للائتمان ، وقد أصبحت البنوك تهتم بتخصيص دائرة أو وحدة مستقلة ضمن هيكلها التنظيمي تسند إليه مهمة التحري وجمع المعلومات عن العملاء المقترضين.

وعموما يمكن تحديد مصادر الحصول عن المعلومات عن العملاء فيما يلي:[1]

[1]عبد الحق بوعتروس،مرجع سبق ذكره،ص64.

- ✓ إجراء مقابلة شخصية مع العميل:إن إجراء شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب عن شخصيته وسمعته ومدى صدق المعلومات من طرفها، كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد البنك على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي تواجها الائتمان الممنوح.
- ✓ المصادر الداخلية للمعلومات: يعد التنظيم الداخلي للبنك من مصادر الهامة للمعلومات خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك ، وتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال مايلي:

-الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف وضعيتها ما إذا كان دائنا أو مدينا وتحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك.

- الوضعية المالية لعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.

-التزام العميل بشروط العقد ونزاهته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

- ✓ المصادر الخارجية للمعلومات :وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:[2]

-العملاء الذين يقومون بشراء منتجات أو خدمات العميل طالب القرض.

-الموردون الذين يحصل منه طالب القرض على مواد الأولية .

-المنافسون في مجال النشاط .

-مصلحة الضرائب وهيئات التأمين الاجتماعي.

-الغرف التجارية والصناعة وغيرها.

-المحكمة التجارية التي يقع في دائرتها نشاط العميل.

-الصحف اليومية و الدوريات المهتمة بالشؤون المالية والتجارية.

-الجريدة الرسمية ونشرات دوائر الإحصاء.

-البنوك الأخرى.

-مصادر يقدمها العميل:تتمثل هذه المصادر في الوثائق والمستندات المختلفة التي يقدمها:

---

[1]مفتاح صالح،معار في فريدة ، المخاطر،الائتمانية،بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة،كلية العلوم الاقتصادية والإدارية،جامعة الزيتونة، الأردن،أيام 16 18 أفريل 2007،ص10.

[2]أحمد علي الدغيم،مرجع سبق ذكره،ص70.

-**القوائم المالية:** تعتبر من أهم مصادر الحصول على المعلومات ، حيث تقوم إدارة الائتمان بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد قوائم المستقبلية وتحليلها وهذا ما يكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة ويزود إدارة الائتمان بمعلومات عن ملاءتها وقدرتها عن تسديد التزماتها.

-وثائق أخرى يقدمها العميل:ومن أمثلتها نجد (السجل التجاري، عقد المؤسسة تراخيص النشاط،البطاقة الضريبية، مستندات الملكية لمختلف الممتلكات الثابت والمنقولة بيان الآلات والمعدات، وعقود الإيجار وإقرار التعامل مع البنوك ، المؤهلات العلمية ،البطاقة الشخصية والعائلية ،البيانات الشخصية لأهم الشركاء والمؤسسين والمديرين إلى غير ذالك من الوثائق والمستندات التي تختلف بحسب صفة العمل وطبيعة نشاطها).

4-دراسة طلب القرض:

بعد استلام ملف طلب القرض وجمع المعلومات الخاصة بالعميل تتم دارسة ملف القرض وذلك من خلال العوامل التالية:[1]

- ✓ العامل الاقتصادي:ويتمثل في تحليل المحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه العميل نشاطه وذال بهدف التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض.
- ✓ العامل الاجتماعي:ويتمثل في دراسة العلاقات الاجتماعية التي تربط عمال المشروع أو المؤسسة المراد تمويلها وذلك لتأكد من خلوها من النزعات والإضرابات العمالية والتي تؤدي من شأنها إلى عرقلة النشاط.
- ✓ العامل البشري:ويتمثل في دراسة شخصية العميل وسمعته وذلك لتأكد من نزاهته وإلتزامه بعقوده وتعهداته إتجاه الأطراف المتعاملة معه في مجال نشاطه.
- ✓ العامل الفني:ويهدف هذا العامل إلى دراسة النواحي التقنية للمشروع وذلك من حيث طبيعة الآلات والتجهيزات المستخدمة ، كيفية تشغيلها واستخدامها ، طاقة إنتاجها بالإضافة إلى نوعية التكنولوجيا المستخدمة.
- ✓ العامل المالي:يهدف هذا العامل إلى دراسة الوضعية المالية للعميل بناء على الوثائق المالية والمحاسبية المقدمة من طرفه وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب*.

[1]-عبد الحق بوعتروس،مرجع سابق،ص ص67 -68.

العامل الإنتاجي :هو يتعلق بدراسة طبيعة المنتوج،هل هو كمالي،ضروري أم هو من النوع الذي يمكن إحلاله وذلك لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتوج من حيث التكلفة والجودة والكمية وذلك على مستوى السوق المحلي والدولي.

- ✓ العامل النقدي: ويتمثل هذا العامل في دراسة السياسة النقدية العامة لدولة وذلك من أسعار الفائدة ،ومعدل الخصم ،سعر إعادة الخصم سياسة تأطير القروض إلى غير العوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك المتعلق بمنح الائتمان.
- ✓ دراسة السوق:أن دراسة السوق التي يقوم بها العميل بتصريف منتجاته تستهدف التعرف على درجة استقرار الطلب على هذه المنتجات ، كما تستهدف التنبؤ بمستقبل الطالب عليها وبالتالي معرفة وزن العميل في السوق ونصيبه من القطاع ككل بالإضافة إلى معرفة مدى قدرته على التوغل في السوق وكسب أسواق جديدة لمنتجاته.

5-التفاوض مع العميل: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة

بالقرض المطلوب إستنادا إلى المعلومات التي تم تجميعها تصبح الصورة أكثر وضوحا

لتحديد مبلغ القرض الأغراض يستخدم فيها وكيفية صرفه وطريقة سداده ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدةوالعمولات المختلفة وتكون هذه الأمور عادة محلا لتفاوض بين البنك والعميل ، ومن المعتاد أن يكون لدى البنك بعض البدائل التي يمكن طرحها أثناء التفاوض

على أن يراعي دائما التوفيق بين مصلحة البنك ومصالح العميل .[1]

6-اتخاذ قرار الإقراض: تنتهي مرحلة التفاوض إما بالموافقة على طلب القرض أو رفضه ، وفي

الحالة الأولى يتم إعداد المذكرة الخاصة بالموفقة على طلب القرض، وتعرض المذكرة للاعتماد من

السلطة المختصة ، ويصدر القرار النهائي منها بالموافقة على منح القرض ويتم إبرام اتفاقية

القرض بين البنك والعميل ويجب أن تتضمن هذه الاتفاقية جميع العناصر المشكلة للقرض كما

يجب أن تتضمن جميع شروط المتفق عليها ومن ثم يمكن بيان أهم ما تتضمنه اتفاقية القرار فيما

يلي:

[1]وفاء أحمد يحي حجازي مرجع سبق ذكره،ص28.

- ✓ **مبلغ القرض:** يستلزم عقد القرض تبيان قيمة القرض بالتحديد وكذا العملة المستخدمة في تقييمه.
- ✓ **معدل الفائدة:** يستوجب عقد القرض تحديد سعر الفائدة على القرض الممنوح وذلك تجنبا لحدوث أي نزاع حول هذا السعر عند تاريخ الاستحقاق.
- ✓ **مدة القرض:**يجب تحديد هذي المدة بدقة وذلك لمعرفة آجال استحقاقه ومن تاريخ استرجاعه بالنسبة للبنك وتاريخ تسديده بالنسبة للعميل، ويتعين أن يتناسب هذا التاريخ مع نهاية الدورة التشغيلية أو التجارية أو التسويقية لنشاط العميل.
- ✓ **الغرض من القرض:** ينبغي تحديد الغرض من القرض، هو لتمويل نشاط استغلالي أو لتمويل نشاط استثماري أو تمويل نشاط صناعي، زراعي أو خدمي ويتعين أن يكون هذا الغرض مشروعا ويدخل في إطار نشاط البنك وسياسته الائتمانية.
- ✓ **طريقة تسديد القرض:** لابد من توضيح كيفية تسديد القرض ، هل سيتم دفعة واحدة عند تاريخ الاستحقاق أو يتم تسديده على عدة دفعات أو يتم تسديد جزء من القرض على عدة دفعات والباقي دفعة واحدة الإن هذا يتطلب تحديد مبلغ وتاريخ كل دفعة.[1]
- ✓ فترة سداد القرض:يجب أن يحدد مصدر السداد في اتفاقية القرض ، ونشير هنا إلى أن السداد ينبغي أن يكون من ناتج العملية الاقتصادية التي يباشرها العميل.
- ✓ فترة السماح:وهي الفترة التي يتم فيها إعفاء المقترض من السداد الفوائد وكذا الفترة التي يسمح فيها للمقترض بعدم سداد أقساط القرض.
- ✓ **المحاكم المختصة:** حيث يتم تحديد هذه المحاكم للنظر في النزاع في حالة وقوعه بالإضافة إلى تعيين الكفيل المؤهل للتبليغ.
- ✓ **الضمانات:** تحدد اتفاقية طبيعة ونوع الضمانات المقدمة من طرف العميل.

7-صرف القرض:بعد إبرام عقد القرض يتم وضع مبلغ القرض تحت تصرف العميل وهنا يمكن تصور حالتين هما أن يقدم مبلغ القرض دفعة واحدة للعميل أو عدة دفعات وهو ما يعرف الاعتماد.

8-متابعة القرض: إذا صدر القرار بمنح القرض لعميل ما وبدا الصرف منه وفقا للقواعد المتفق عليها بين البنك والعميل تبد أكثر مراحل القرض خطورة وهي متابعة القرض، ولا تقتصر هذه الأخير على متابعة أقساط القرض وتواريخ سدادها بل تتعداها إلى متابعة المشروع نفسه وذلك لغرض الإطمئنان على حسن سيره واستمراريته والتأكد من عدم حدوث أي تطورات تؤثر في قدرة العميل على سداد القرض،كما تهدف عملية المتابعة إلى الوقوف على نسبة مايستخدمه العميل من قيمة القرض إذ قد يبالغ العملاء في طلب

[1]محمد كمال خليل الحمزاوي،مرجع سبق ذكره،ص191.

مبالغ كبيرة دون أن تكون هناك حاجة فعليه إليها لأنه يجب على البنك الموائمة بين طلب العميل وحاجته الفعلية.

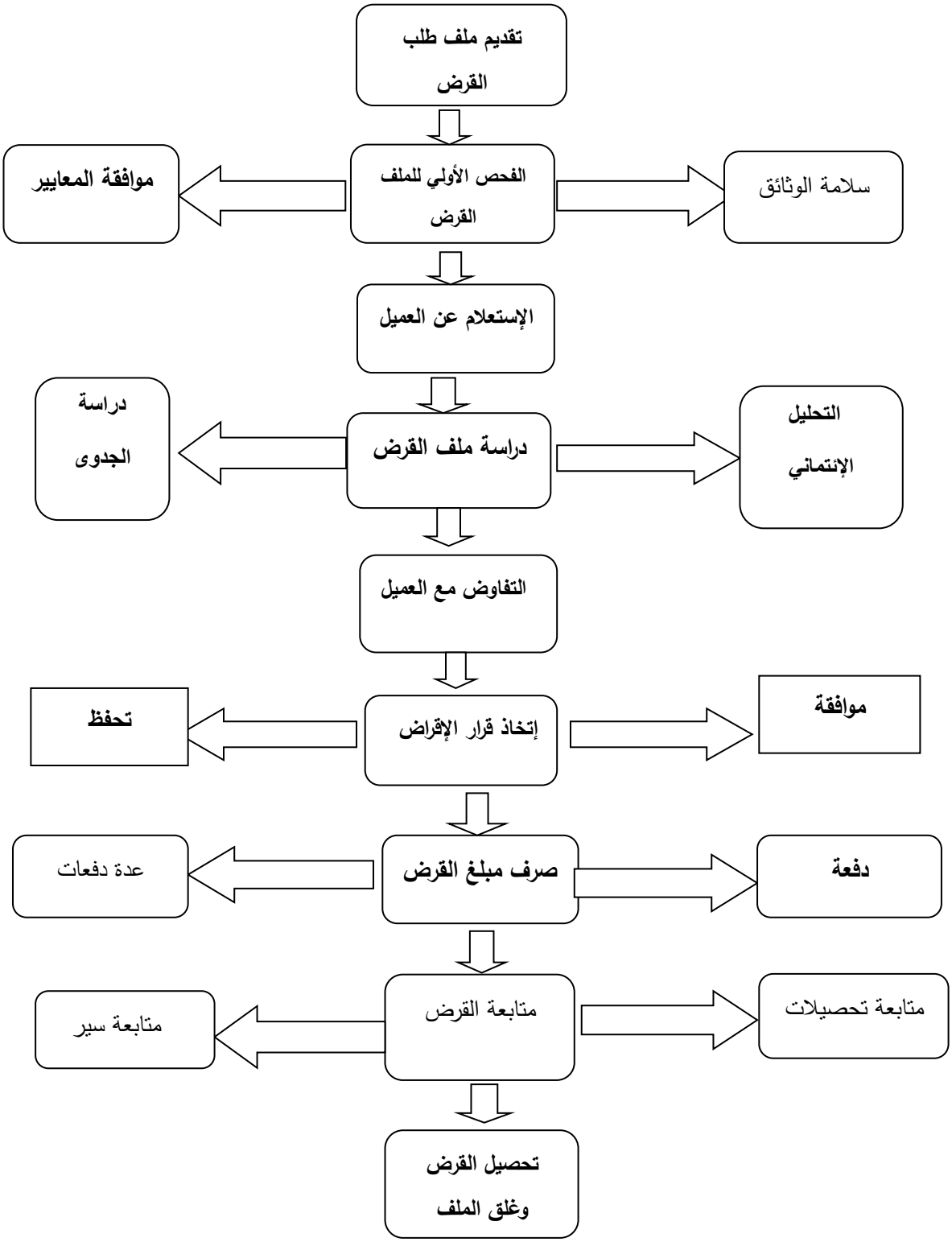
وتجدر الإشارة وتجدر الإشارة إلى عملية المتابعة ينبغي أن تكون منظمة بشكل جيد حتى لاتحمل البنك أي تكاليف إضافية،لذلك يجب على البنوك أن تعمل في هذا المجال على أتممة جميع عمليات القروض منذ منحها إلى غاية تسديدها.

9-**تحصيل القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته بالطريقة التي تظمنها إتفاقية القرض

(دفعة واحدة أو على عدة دفعات)،وفي هذا الصدد يجب التأكد من تحصيل مبلغ القرض كله بالإضافة إلى الفوائد وبعدها يتم غلق الملف وحفظه.[1]

[1]رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص263.

الشكل رقم:(1-2)خطوات منح القرض



المصدر:رحيم حسين مرجع سابق، ص،263.بتصرف

المطلب الثالث:معايير وعوامل المؤثرة على قرار منح الإئتمان.

هناك العديد من المعايير والعوامل التي تستخدم في عملية إتخاذ القرار الائتماني،فعن العوامل توجد مجموعة مترابطة ومتكاملة تؤثر في إتخاذ القرار الإئتمان من بنك لآخر وترتبط بكل من العميل أو البنك أو التسهيل الممنوح .أما عن المعاير فهناك مجموعة تقوم بتحديد مقدار المخاطر الإئتمانية ونوعها إضافة إلى دارسة المقترض المتقدم من المصرف وذلك من خلال نماذج سنستعرضها.

أولا:معايير منح الإئتمان

من أجل الوصول إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم ،ومن أجل تحديد مقدار المخاطر الإئتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان ،هناك مجموعة من المعايير الخاصة بدارسة المقترض المتقدم بطلب القرض من البنك وقد أتيحت أمام إدارة الائتمان مجموعة من نماذج للمعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل والتي من خلالها يمكن استقراء مستقبل القرار الائتماني ، وفيمايلي عرض لهذه النماذج:

1- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ5C'S:[1]

يعتبر نموذج المعايير بـ5C'Sأبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض

- شخصية العميل:تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الإئتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، وبالتالي فإن أهم مسعي عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب الحصول على دعم البنك له، وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له ، لمعرفة المستوى المعيشي ومورداه المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع البنك ومع الغير وسابق تصرفاته مع البنوك الأخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها، وموردیها والبنوك النى سبق للعميل المقترح التعامل معها.
- القدرة :وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بفع الفوائد والمصروفات والعمولات ... ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها البنك عند منح الإئتمان .وعليه لابد للبنك عن دارسة هذا المعيار من التعرف

[1]فرج خير الله،مرجع سبق ذكره ص12-13.

على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي ، وتعاملاته البنكية السابقة سواء من نفس البنك أو أية بنوك آخرى ، ويمكن الوقوف على الكثير من تفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائمالمالية الخاصة بالمقترض ، فكلما كانت نتائج دراسة هذا جانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل دراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

- ❖ رأس المال: يعتبر رأس المال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني ، وعنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له ،فهو مثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد وهذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل عل سداد التزاماته بشكل تعتمد في الجزء الكبر منها على قيم رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبير انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك ، فرأس المال العميل يمثل قوته المالية.[
- ❖ ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة وتشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطات المكونة والأرباح المحتجزة . حيث إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على المصادر التمويل الخارجية.
- ❖ الضمان: يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض ، ولايجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون ، فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حالة عدم القدرة العميل على السداد ، وقد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهل لكي تعتمد عليه إدارة الإئتمان في ضمان تسديد الإئتمان ، كما يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل ، وعموما فغن هناك العديد من الآراء تتفق على أن ضمان لايمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني ، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر الضمانات يرى البنك المقترض أنها كافية .إنما الضمان بصف عامة تفرضه مبررات موضوعية منطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلا كأن يرى متخذ القرار الائتماني انه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان غنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي ، أي الضمان يقلل من مساحة المخاطر الإئتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.
- ❖ الظروف المحيطة: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله .ويقصد هنا بالظروف العامة للمناخ الاقتصادي العام في المجتمع ،وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في

إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيرادا ، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي .أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل،مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها العميل،موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة،أو في مرحلة النمو،أو في مرحلة الاستقرار،أو في مرحلة الانحدار.

ونخلص إلى أن الدراسة المتعقمة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الالئتماني،إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع التي تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن

أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

2-نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب5'ps:[1]

تعزز إدارة النماذج قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف ب(5ps)وإن كانت بأسلوب آخر وتحتوي هذه المعايير على:

- العميل:يتقيم بوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة واضحة عن سخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقيته وذلك من خلال مقابلة العميل للحصول على معلومات والبيانات التي ترغب بها إدارة الائتمان؛

-ومن المؤكد أن إدارة الائتمان سوف تستند إلى مؤشرات النجاح لهذه الأعمال التقدير مخاطر النجاح في المستقبل ، وفي المقابل فإن علامات الفشل أو التغير من عمل لآخر بسب عدم النجاح يعطي إنطباعا يدفع إلى الحذر من تقيم خط العميل المسستقبلي.

- الغرض من الائتمان: من خلالها تتوصل الادارة إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الغرض من الائتمان،احتياجات العميل لتي يمكن تلبيتها أو التي لاتتناسب مع سياسة البنك إدارة وصلاحيات إدارة الائتمان.
- قدرة العميل على السداد: يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه

[1] حمزة محمود الزبيدي،مرجع سبق ذكره ،ص153-155.

،ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد.

- ❖ الحماية :أساس هذا المعيار هو اكتشاف احتمالات توفر الحماية للإئتمان المقدم للعميل ، وذلك من خلال تقيم الضمانات أو الكفاءات التي سيقدمه العميل سوائ من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسيل (تحويلها إلى نقد وبسرعة وبأقل تكلفة ممكنة)فيما لة عجز عن الوفاء بالتزمات اتجاه البنك.
- ❖ النظرة المستقبلية:هي استكشاف أبعاد الحالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان،أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو الخارجية ولهذا فقد تتاثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العامن نسبة التضخم ، معدلات الفوائد إلى غيرها.

2- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بPRISM:

يعتبر PRISMللمعايير أحدث ماتوصلت إليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل ، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والعافية لدي العميل وتتكون عناصر PRISM من مجموعة من المعاييرتشترك فيما بينها بالحرف الأول من كلمتهاو هي:M.S.I.R.P كالتالي:

*التصور perspective

*القدرة على السدادrepayment

*الغاية من الائتمانintention or purpose

*الضمانات safegurds

*الإدارة management

وفيما يلي عرض لماهية هذه المعايير:[1]

- ❖ التصور:يقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة الفاعلية في:
- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للائتمان

[1] حمزة محمود الزبيدي،مرجع سابق،ص155-158.

- دراسة استراتيجيات التشغيل والتميل عند العميل بإعتبارها الهدف الذي تدور حوله القرارات.

❖ القدرة على السداد: مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها ومن الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نو مصادر التسديدسواء كانت داخلية أو خارجية التي يلجأ إليها العميل (طالب الائتمان)عندما يستعد لتسديد الائتمان.

❖ ا لغاية من الائتمان: مضمون هذا المعيار تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض وأن آخر ماتفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاستيراد الائتمان.

❖ الضمانات: مضمون هذا المعيار تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا الاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمدةعلى قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى مايتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

❖ الإدارة:تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل ومضمون الفعل الإداري سوف يشمل:

1-العمليات: ومن خلالها يتم التعرف على:

-أسلوب العميل في إدارة أعماله .

-تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.

-تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عملية منتج واحد،وأيضا فيما إذا كان العميل الموسمي الإنتاج أو دائم.

2-الإدارة:ومن خلالها يتم استعراض:

-الهيكل التنظيمي للعمل.

-السيرة الذاتية لمدراء الأقسام.

-تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

4-معايير أخرى لمنح الائتمان:

بالإضافة للمعايير السابقة هناك معايير أخرى، والمتمثلة في:[1]

[1]سلاوي منى وعزاب فريد،مخاطر القروض البنكية وسبل مواجهتها ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر،العلوم المالية،كلية
العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،جامعة قالمة،دفعة 2008-2009،ص20.

❖ الملاءة: أي خلق التوازن بين إجمالي التسهيلات المسموح بها للعميل الواحد نوبين حجم موارده المالية المستمرة في نشاطه ونوعية ذالك النشاط.

❖ التبادل وتوزيع المخاطر الإتمانية:

-التبادل: ينشأ التبادل بين الائتمان والضمانة وهو يعني إمكانية نقل الائتمان إلى الضمانة.

-توزيع المخاطر الائتمانية:أي توزيع الائتمان دون تركيزه في قطاع واحد أو نشاط واحد.

❖ الالتزام بالسياسة الائتمانية للبنك المركزي: أي التنفيذ الدقيق لسياسة البنك المركزي فيما يتعلق بتنظيم الائتمان كما ونوعا وسعرا،وبما يشجع الحاجات الائتمانية للأنشطة المختلفة.

ثانيا:العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

هناك العديد من المعايير والعوامل التي تستخدم في عملية اتخاذ القرار الائتماني فعن العوامل توجد مجموعة مترابطة ومتكاملة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك من البنوك بعضها يرتبط بالعميل طالب الائتمان وبعضها الآخر يرتبط بالبنك ذاته والبعض الآخر يرتبط بالتسهيل الممنوح.

✓ العوامل الخاصة بالعميل :

ترتبط هذه العوامل جميعها بهدف واحد وهو قياس مدى المخاطر الائتمانية التي تكشفها عملية استمرار منح الائتمان لهذا العميل ،وهل يمكن للبنك تحملها وإلى أي مدي يمكن التعاون مع هذا العميل المتغلب على هذه المخاطر ،وأهم هذه العوامل :[1] الشخصية ،رأس المال ،قدرة العميل على إدارة نشاطه وتسديد التزماته، الضمانات المقدمة ، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل ، وتقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب ،وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ،ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان،فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

✓ العوامل الخاصة بالمصرف:

وتشمل هذه العوامل:[2]

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا متمثلة في حجم الأموال النقدية غير الموظفة والتي تفيض عن حاجته حاليا ،أو مقدار التوظيف المالي وشكل التوظيف في أصول البنك ومدى قابليتها للسرعة.

[1]عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف،الإدارة الحديثة في المصارف التجارية، الدار الجامعية،مصر 2004،ص164.
[2]محسن أحمد الخضيري،الائتمان المصرفي، الطبعة الأولى ،مكتبة الأنجلو ،مصرية ،مصر 2002ص158.

- الإستراتيجية المصرفية التي يتبعها البنك في إدارة عملياته البنكية ومدى توفقها أو عدم توافقها مع إستراتيجية المصارف المنافسة.
- حصة البنك ومكانته في السوق البنكي ، وهل هناك مايهدد هذه الحصة ،أو هل البنك مسيطر تماما على هذه الحصة
- إمكانية البنك المادية والبشرية والإدارية والتكنولوجية الحالية،ومايهدف البنك الوصول إليه في المستقبل واحتياطاته المالية وتكلفة مباشرة النشاط البنكي التي يحملها البنك ومقدار متطلبات التجهيزات الإلكترونية الحديثة.
- توازن أهداف البنك حيث أن البنك حيث أن البنك يحاول دائما إيجاد المواءمة والموازنة بين كل من السيول ،الربحية، الضمان،وتعليمات البنك المركزي.

✓ العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني:

يمكن تلخيص أهم هذه العوامل فيما يلي:[1]

- مبلغ القرض :يجب أن يتناسب حجم القرض المطلوب مع حجم نشاط العميل التجاري.
- الغرض من القرض:حيث يجب معرفة الغرض من التسهيل بشكل تفصيلي وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل يشكل دقيق حتي يمكن أخذ القرار ومدي مناسبته وهل يتوافق مع السياسة البنك.
- مدة القرض:كلما طالت المدة الممنوحة لهذا القرض،كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض لها الأموال الموظفة.
- نوع القرض المطلوب:يجب تحديد نوع القرض المطلوب ، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض للبنك أو يتعارض معها،وهل يتناسب فعلا مع الغرض أو النشاط الذي سيقوم بتمويليه.
- طريقة التسديد: أي هل سيتم سداد القرض دفعة واحدة في نهاية المدة أو سيتم سداده على أقساط.
- مصادر الوفاء:يجب على البنك دراسة مصدر السداد الأساسي لدي العميل ومدى كفايتها لسداد التزمات البنك ،كما يدرس أيضا المصادر الثانوية لدي العميل.

-وبصفة عامة تدفع الالتزمات من أربعة مصادر هي الأرباح أو الدخل ن مبيعات الأصول الثابتة، المخزون السلعي ،الاقتراض من الغير.

[1]محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره،ص323.

المبحث الثالث:مخاطر منح الائتمان البنكي

لقد تعددت التعاريف مخاطر الائتمان ،إلا أنها تتفق على أن الخطر ملازم للعمل البنكي وخاصة الوظيفة الائتمانية إلا أن درجة تأثيره تختلف من بنك لآخر حسب القدرة على التنبؤ به ودرجة استعدادات له أساليب وإجراءات الوقائية لمواجهته في الوقت المناسب لذالك:[1]

المطلب الأول:تعريف المخاطر الائتمانية

الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعدمن أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك بالرغم من اختلاف طبيعة الائتمان فيحجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه وتاريخ استحقاقه ونوعه الضمان المطلوب من عميل لآخر.

أولا:مفهوم المخاطر الائتمان البنكي

يعرف الخطر الائتماني على أنه خسارة النقود عندما لايتم دفع القروض،وينجر عنه مشكلات لإدارة البنك ويرجع فشل البنوك في هذا الجانب إلى وجود القروض السيئة التي قد تنجم عن تسهيلات منحتها لمتعاملين لاتعرف عنهم إلا القليل،أو لجهلها حقيقة رأس المال أولئك المقرضين.[2]

كما يشير خطر القرض أو الخطر الائتماني إلى عجز المتعاقد معه(العميل المقترض)عن سداد الأصول المقترضة، مايعني للبنك خسارة جزء من رأس المال (ديون غير مسترجعة)

والعائد (الفائدة المرتقبة على تلك الديون)،خسارة تعد معتبرة لذالك العميل في حالة عدم وقوع ذالك العجز،وهو مايطلق عليه كذالك خطر التوقيع.[3] وتتعدد أوجه تعرض البنك لهذا الخطر حسب:

*نوعية القرض الممنوح.

*مدة القرض: فالقروض قصيرة الأجل تكون احتمالية الخطر فيها أقل من القروض طويلة الأجل.

*طبيعة الضمانات المقدمة على القروض الممنوحة.

[1]إيهاب نظمي صابر وآخرون ،قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة مطلع القرن21 ،التحديات ،الفرصالافاق،الجزء الأول مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان الأردن،2009ص468.

[2]صالح طاهر زرقان،التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية،دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العراق،العدد23-2010،ص14.

[3]Sylvie de coussergues, Ges tion de la banque, du diagnostic a la stratégie, 3 éditions, Dunod, Paris, 2002, pp-100.

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي ترجمة لخسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض عل السداد أصل المبلغ المقترض من طرف البنك وفوائده، عند الآجال المحددة وفق اتفاقية القرض.

ثانيا:خصائص المخاطر الائتمانية

تتميز مخاطر الائتمانية بمجموعة من خصائص نذكر منها:[1]

- المخاطر الائتمانية نوع من أنواع المخاطر البنكية التي ترتكز على عنصري الخسارة والمستقبل.
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل إن جميعها يمكن أن يشكل خطرا بالنسبة للبنك، لكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا ترتبط فقط بتقديم القروض، بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه فوائده.
- يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمانية عن خلل في العملية تعد إنجاز عقدها،سواء كان في المبلغ الائتماني أصل القرض وفوائده-أوقت السداد.
- المخاطر الائتمانية خسارة محتملة يتضرر جرائها المقرض، ولا يوجهها المقترض، ولذا فهي تصيب كل شخص ينح قرضا، سواء كان بنكا، مؤسسة مالية،أو منشأة تبيع لأجل.
- لا يختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إن كان المقترض شخصا حكوميا أم لا،بل إن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية على الرغم من تسليم البعض بانعدام المخاطر بالنسبة للقروض الموجهة للحكومة.
- للمخاطر الائتمانية بعدين كم المخاطر ونوعيتها ،أي حجم المبلغ الممكن خسارته واحتمالية التخلف عن الدفع.
- خط الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتج عن عدم السداد أو تأجيله ن وتتعدد الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها لكن القروض أكثر هذه الأنواع تعرضا لمخاطر الائتمان إذ إن التغير في الظروف الاقتصادية العامة وبيئة العمليات التشغيلية للمشروع المقترض،تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة للسداد أو خدمة الدين ، وهي ظروف يصعب التنبؤ بها، وكذا الحال بالنسبة للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد.

لذا تتجه البنوك نحو التحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدي، لتقييم قدرة المقترض على إعادة الدين، غير أن هناك هذه المقدرة تنهار لدى المقترض قبل ظهور المعلومات المحاسبية بوقت طويل.[2]

[1] أبو بكر خوالد،آمال عياري ،إدارة المخاطر الائتمانية بين المفاهيم والتجسيد ،دراسة حالة الجزائر ،الملتقى الوطني حول المخاطرة في المؤسسات الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة2،الجزائر 21-2أكتوبر 2012،ص5.

[2]أبو بكر خوالد ،أمال عياري،مرجع سابق،ص06.

رابعا: أنواع المخاطر الائتمان البنكي

المعيار الأول:على المستوى الداخلي والخارجي:

1-على المستوى الداخلي:التي تحمل في معناها أن البنك والمقترض من نفس البلد،ويمكن أن نحددها فيما يلي: [1]

- ✓ المخاطر المتصلة بالعميل:تنشأ بسب السمعة الائتمانية للعميل ،ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان ،والغرض من هذا الائتمان.
- ✓ المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي يرتبط به العميل: ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل ،إذ من الضروري أن لكل قطاع اقتصادي درجة من مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية لوحدات هذا القطاع.
- ✓ المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:هذا الخطر مرتبط بعملية المراد تمويلها وكذلك مدتها،مبلغها ومدى توفر الشروط إنجاح إتمام مثل العملية مهما كانت طبيعتها.
- ✓ المخاطر المتعلقة بالظروف العامة :وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها ،وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لموجهتها.
- ✓ المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل،والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات،ومن الأخطاء التي تحصل نذكر على سبيل المثال(عدم أخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها وتسييلها عند الضرورة، السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل تكملة المستندات والوثائق اللازمة، تخفيض نسبة كبيرة من القروض لمتعامل واحد...).
- ✓ المخاطر المتصلة بالغير:وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان، وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إدارتهم مثل:إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالية.

2-على أساس المستوى الخارجي: لو افترضنا أن المقترض من بلد مختلف عن بلد البنك فإن هذا الأخير يتعرض لمخاطر يمكن أن نطلق عليها:[1].

[1] حمزة محمود الزبيدي ،مرجع سابق ،ص179.

-خطر البلد:والذي يعني عدم التزام المدين أو المقترض الأجنبي بتسديد القرض لعدم قدرته أو لوجود أزمات سياسية بين البلدين.

المعيار الثاني:على أساس السداد بالكامل في الموعد المحدد:

بما أن المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد ، مما ينتج عنه خسارة مالية ،فوفقا لهذا التحديد فإن المخاطر الائتمانية تنقسم إلى:[2]

أ- مخاطر إقراضية مباشرة direct lending risk :وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمانات الأخرى.

ب- مخاطر إقراضية محتملة contingent lending risk : وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير مباشر مثل الاعتمادات و الكفاءات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقراضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد أو الكفاءات.

ج- مخاطر المصدر issuer risk :ينشأ هذا النوع من المخاطر بسب تغير وضع المصدر لسندات الدين ، مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة.

د- مخاطر ماقبل التسويات resettlement risk :وهي مخاطر تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته.

ه- مخاطر التسويات settlement risk :تتعلق بالمخطر التي تنطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه.

و- مخاطر التحصيل clearing risk :وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء تحويل بناءا على تعليمات أحد العملاء وقبل أن يقوم بالدفع.

المعيار الثالث:عل أساس مصادر المخاطر.

يمكن تقسيم التي تتعرض لها القروض حسب مصادرها إلى مخاطر غير نظامية (خاصة) ومخاطر نظامية (عامة)، وفيما يلي نتعرض لكليهما:[3]

[1] Site :http://imdouargla ahlaamontada.com .le28/04/2021

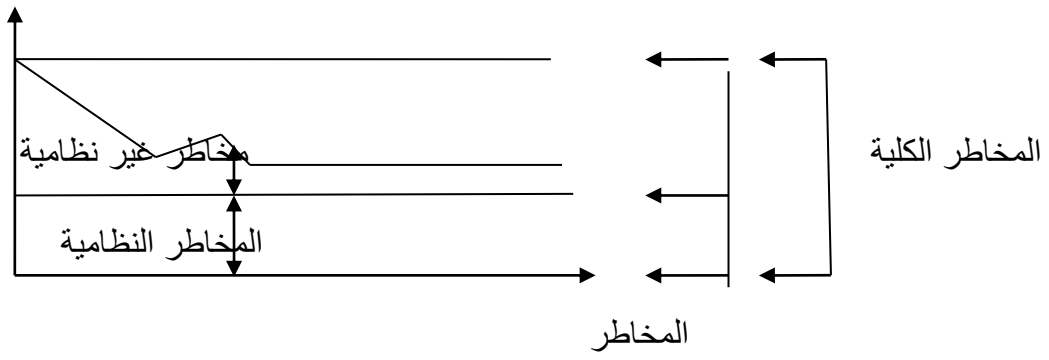
[2] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق-167.

[3] حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق،ص.174.

- المخاطر العامة "المخاطر النظامية " :يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر على ظروف البنك والمقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن أمثلة ذلك على تلك المخاطر :مخاطر تغير أسعار الفائدة ،مخاطر التغير في أذواق العملاء،مخاطر التضخم مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية ،التغيرات التكنولوجية.
- مخاطر الخاصة"المخاطر الغير النظامية": يقصد بالمخاطر غير النظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة ومن الأمثلة على هذا الظروف:ضعف الإدارة المصرفية ،الأخطاء الإدارية ،الاضطرابات العمالية،تغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة... الخ،إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك في الآجال المتفق عليها، كما تجدر الإشارة أن هذه المخاطر عكس المخاطر النظامية حيث يمكن تجنبها بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

-و الشكل التالي يوضح مصادر المخاطر:

شكل رقم(1-3): مصادر مخاطر الائتمان البنكي



المصدر:منير إبراهيم الهندي،إدارة البنوك التجارية،الطبعة3،دار النهضة العربية،القاهرة،2000 ص،227.

-من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود للمخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية، ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية:[1]

المخاطر الكلية =المخاطر النظامية +المخاطر الغير النظامية.

[1]منير إبراهيم الهندي ،مرجع سبق ذكره،ص227.

المطلب الثاني:أسباب مخاطر الائتمان وأساليب تسيرها

أولا:أسباب المخاطر الائتمانية

مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة،وأسباب ذلك هي متعددة والتي يمكن تقسيمها كالتالي:[1]

1-الأسباب العامة: تتمثل في عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد،بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، الزلازل...الخ.

2-الأسباب المهنية:المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط اقتصادي معين،كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

3-الأسباب الخاصة والمرتبطة بالمقترض: وهي الأسباب الأكثر انتشار وتكرارا التي تعود بدورها إلى الأسباب التالية:

أ- أسباب مالية:تتعلق بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها،ويتم تحديد ذلك من خلال تشيخص الوضعية المالية لها وهذا بدراسة الميزانيات،جدول التمويل وجدول الحسابات النتائج...الخ.

ب- أسباب إدارية:ترتبط بنوعية ،والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح،وكذلك لنظم المطبقة الرقابة على المخزون،والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها،لان عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدي المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء الأموال المقترضة.

ج- أسباب قانونية: تتعلق بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن المعلومات الهامة التي يجب على البنك مراعاتها هي:

-النظام القانوني للمنظمة(شركة ذات أسهم،شركة تضامن...الخ)

[1] أشرف عبد المنعم إبراهيم، الديون المتعثرة (تعريفها ،أسبابها علاجها) مركز البحوث ودراسات التجارية والتجارة الخارجية سوريا ،1999،ص ص63-65.

-السجل التجاري، ووثائق الإيجار الملكية

-مدى حرية وسلطة المسيرين في المنظمة (هل تتمثل في التسيير فقط أم وظائف أخرى كإبرام العقود)

-علاقة المسيرين بالمساهمين

د-أسباب البلد: نسبة لخطر البلد،وتظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه،أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج.

ه-الأسباب الخاصة للبنك: تتعلق بالعوامل الداخلية للبنك من حيث كيفية إدارته للائتمان ومتابعته له، فضعف الإدارة المصرفية ،الأخطاء الإدارية داخل المصرف والإضرابات العمالية ...الخ كلها أسباب من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد القرض في الاجال المتفق عليها.

ثانيا:أساليب التحكم في المخاطر

1- التحكم في المخاطر الخاصة.

لتحكم في المخاطر الخاص يتبع البنك مجموعة من الإجراءات التي يمكن جمعها فيما يلي[1]:

- ✓ وضع قيود على تصرفات المقترض:وذلك بوضع شرط في العقد ينص على أنه من حق البنك وضع قيود على تصرفات المقترض في المستقبل إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك ومن أمثلة ذلك القيود ضرورة الحصول على الموافقة البنك إذا ما قررت المؤسسة حصول على قروض إضافية المستقبل إذا ما أردت تنفيذ خطة استثمارية جديدة ، كما قد يشترط البنك كذلك عدم هبوط ودائع العميل عن حد معين وقد يضيف شرطا آخر ينص على المخالفة العميل لأي شرط من شروط الاتفاق يعني حق البنك في إلزامه بسداد القرض وفوائده فور وقوع المخالفة.
- ✓ إدخال طرف ثالث كضمان في الاتفاق:يمكن للبنك أن يشترط على العميل إحضار طرف ثالث من أجل التوقيع على الاتفاق ،كإجراء إضافي لضمان تسديد القرض،حيث يمكن للبنك الرجوع إليه إذ ما فشل العميل في السداد القرض وفوائده.

[1]أنظر-منير إبراهيم الهندي، مرجع سابق،ص229.
-محمد صالح الحناوي،السيدة عبد السلام عبد الفتاح، المؤسسات المالية البورصة و البنوك التجارية ،الدار الجامعية الإسكندرية،مصر 2000،ص276.
-طاهر لطرش،،مرجع سبق ذكره،164.

- ✓ اقتسام المخاطرة مع الغير:وذلك عن طريق المساهمة بجزء من القروض بالتعاون مع بنوك و مؤسسات أخرى حيث يمكن للبنك الاتفاق مع بنك أخر أو مؤسسة مالية أخرى المشاركة في تمويل القرض حيث يقتسمان الربح أو الخسارة وذلك في حالة القروض الضخمة والتي قد تؤثر على البنك بدرجة كبيرة، ومن ثم يتقاسم البنك مخاطر القروض مع البنوك ومنشآت مصرفية أخرى بدلا من تحملها بمفرده في حالة عجز المقترض بالوفاء بالتزاماته.
- ✓ وضع شروط خاصة لسداد أصل القرض والفوائد:يمكن للبنك أن يشترط سداد أصل القرض على دفعات شهرية أو سنوية حسب الأحوال ،كما قد يشترط سداد الفوائد مقدما خصم لقيمة القرض، والغرض من ذلك هو تعجيل حصول البنك على مستحقاته قبل تعرض العميل لظروف غير متوقعة قد تؤثر على مقدرته على السداد .وبالطبع مزال أمام البنك فرصة لتجنب المخاطر الكبرى كلية وذلك برفض طلب العميل.
- ✓ الحصول على ضمان:قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات لتدعيم مركزه المالي قد يتبين أنه على الرغم من مقدرة العميل على تحقيق الربح ونجاحه في أعماله إلا أن رأس ماله غير متناسب مع نشاطه ومن ثم يشترط البنك أن يقدم العميل ضمانات مع مبلغ القرض وفي الواقع القروض البنكية نادرا ما تكون دون ضمان فالأفضل في أي قرض بنكي ينبغي أن يكون ضمان ، خاصة إذا كان هذا المقترض من النوع الطويل أو المتوسط الحجم الكبير أو بالأحرى إذا كان الخطر كبير في حكم وتقدير الصيرفي،وبما أن منح الائتمان لا يقتصر فقط على القيام بدراسة وتحليل وثائق المؤسسة وقراءة أرقامها إنما يتمثل أيضا في طلب أشياء ملموسة وذات قيمة كضمان قبل منحه. ونظرا للأهمية الكبرى التي تلعبها الضمانات كأداة لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض لابد على البنك أن يراعي بعض الاعتبارات المهمة في الضمان والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

أ-قيمة القرض:إن أول مشكلة يصطدم بها البنك عندما يقدم على طلب ضمان من المؤسسة التي تريد أن تقترض منه هي ما قيمة هذا الضمان ورغم ذلك فإن البنوك تسعى جاهدة من أجل تجنب الخطأ في تقدير قيمة الضمان نسبة القرض الممنوح باعتباره (قيمة الضمان) أمر هام ونسبي في ذات الوقت،فهو أمر هام لأنه يضع البنك في مأمن ضد الأخطار المحتملة،وهو أمر نسبي لأن هذه القيمة من المحتمل أن تعترضها، بعض التغيرات في المستقبل وهي بحوزة البنك.

ب-اختيار الضمانات: كما أن مشكلة أخرى تواجه البنك في قضية الضمانات وتتعلق بالكيفيات المتبعة في اختيار هذه الضمانات وفي الحقيقة لقد سمحت التجارب البنكية والعرف البنكي المتولد عنها في خلق عادات وصيغ لاختيار هذه الضمانات وتتركز هذه الصيغ بالخصوص على الربط مابين أشكال

الضمانات المطلوبة. ومدة القرض الموجهة لتغطية القروض القصيرة الأجل عن تلك الضمانات المطلوبة لتغطية القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

2-التحكم في المخاطر العامة:

وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:[1]

1-التحكم في مخاطر تغير أسعار الفائدة:تظهر مخاطر أسعار الفائدة في المستقبل بوضوح بالنسبة للقروض ذات الآجال الطويلة ويمكن التغلب على هذه المخاطر بالاتفاق مع العميل استبدال القرض الطويل الأجل الذي يطلبه بقرض قصير الأجل يتحدد لعدة مرات وبسعر فائدة يعادل سعر الفائدة السائدة في السوق عند تجديد العقد.

كما يمكن للبنك أيضا أن يتفق مع العميل على تعويم سعر الفائدة أي أنه يتفق مع العميل على سعر فائدة متحرك ،حيث يتم ربط سعر الفائدة على القرض على بمعدل مثل الحد الأقصى لمعدل الفائدة الذي يحدده البنك المركزي على نوع معين من الودائع أو معدل الفائدة على نوع معين من الأوراق المالية فإذا ارتفع الحد الأقصى المقرر على تلك الودائع يتم رفع معدل الفائدة على القرض بنفسه النسبة وتخفيض سعر الفائدة إذا ما انخفضت أسعار الفائدة بالقروض القصيرة الأجل،واستثمارات الجانب الأكبر من الموارد المتاحة فيها،وأن كان هذا الأسلوب للتحكم في المخاطر يتوقف على دقة التنبؤات الخاصة في ارتفاع وانخفاض معدلات الفائدة.

2-التحكم في مخاطر التضخم:يمكن تجنب مخاطر التضخم جزئيا بالاتفاق مع العميل على سداد قيمة القرض على دفعات،كما يمكن تجنب جزء من المخاطر إذا وافق العميل على تعويم سعر الفائدة فإذا تعرضت البلاد إلى موجة من التضخم سوف ترتفع معدلات الفائدة على القرض الأمر الذي يحمي البنك من انخفاض القوة الشرائية لتلك الفوائد.

ثالثا:التحكم في المخاطر الناجمة عن البنك

إن البنك بصفته المسؤول الأول عن منح الائتمان لعملائه وهو مطالب بمراعاة مجموعة مؤشرات أساسية تتعلق به والتي يمكن إبراز أهمها فيما يلي:[2]

[1]-أنظر –محمد صالح الحناوي ،السيدة عبد السلام عبد الفتاح ،مرجع سابق،ص ص130-131.
-منير إبراهيم هندي ،مرجع سابق ،ص229.
[2] عبد الحق بوعتروس،مرجع سبق ذكره،ص56.

1-تطوير أنظمة الرقابة الداخلية عن البنك:لكي يمكن للبنك تجنب المخاطر المتعلقة بالجانب الإداري والمحاسبي يجب عليه أن يدعم ويطور أجهزة الرقابة الداخلية حتي يتمكن من اكتشاف الأخطاء في أوانها ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تجنبه من الوقوع فيها.

2-تطوين العنصر البشري:ينبغي على البنك تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط البنكي لتجنب الأخطار الناتجة عن ارتكاب الأخطاء كما يجب تطوين إطارات قادة على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية المحلية والدولية، بالإضافة إلى ضرورة تكوين العنصر البشري هناك إجراءات أخرى يجب مراعاتها في العمل البنكي وهي:

- ❖ تجزئة العمل على مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز عملية كاملة في شخص واحد.
- ❖ وضع تنظيم داخلي على النحو يمكن من اكتشاف أي خطأ أو أي تلاعب بطريقة تلقائية.

المطلب الثالث:تحليل وتقيم المخاطر الائتمانية وطرق معالجتها.

أولا: تحليل وتقيم مخاطر الائتمان البنكي

من الأمور الهامة التي يتوجب مراعاتها من قبل مسئول الائتمان في البنك،ألا يحصر اهتمامه فقط في دراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل في الملف الائتماني والاستعلام البنكي لطالب الائتمان،بل يجب عليه أن يولي اهتمامه لنوع من التحليل وهو تحليل مخاطر الائتمان،ليجعل من قراره الائتماني يتسم بدرجة من الدقة والموضوعية؛

ويقوم هذا التحليل على ثلاث ركائز أساسية وهي:[1]

- ➢ إن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته لست مرهونة فقط بوضعه المالي،كما يجب تظهره البيانات المالية التاريخية المرافقة للملف الائتماني بل يجب ألا يتم تقييم قدرته هذه بمعزل عن تقييم المخاطر التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك على مدار فترة الائتمان؛
- ➢ في تقييم مخاطر الائئتمان يجب أن يتخطي محلل الائتمان العميل أو الشركة طالبة القرض ليمتد هذا التقييم إلى مخاطر البيئة المحيطة بالعميل (فرد أم شركة أعمال) أي مخاطر النشاط الذي تعمل فيه الشركة أو الفرد(العميل طال الائتمان)،مخاطر الظروف العامة،الاقتصاد الكلي...الخ؛

[1] حمزة محمود الزبيدي ،مرجع سابق،130.

- كما يجب محلل الائتمان أن يولي اهتمامه أيضا للمرحلة العمرية للعميل (في حالة شركة تمثل المرحلة العمرية دورة الحياة الاقتصادية للشركة والتي تنقسم إلى :مرحلة دخول السوق –مرحلة التوسع-مرحلة النضج والاستقرار-مرحلة التراجع والذبول).

ثانيا :تقييم مخاطر الائتمان البنكي:

بموجب تصنيف مخاطر القروض إلى خمس فئات يتم التقييم حسب المخاطرة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(1-1): تقييم مخاطرة القرض

الفئة	تقييم مخاطر القرض
فئة أولى	قروض ممتازة عديمة المخاطرة
فئة ثانية	قروض قليلة المخاطرة
فئة ثالثة	قروض متوسطة المخاطرة
فئة رابعة	قروض مرتفعة المخاطرة
فئة خامسة	قروض خطرة جدا

المصدر :وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي(منهج علمي وعملي متكامل)،الوراق للنشر والتوزيع ،عمان،2004،ص،255.

وبعد قيام المحلل بتقييم القرض وتحديد الفئة التي يقع ضمنها يمكن لإدارة الائتمان الاستفادة من ذلك في تصميم جدول المراجعة أو المتابعة الخاص بالقرض، :كأن يتم ربط طبيعة التقارير المطلوبة من العملاء بفئة المخاطرة،فكلما ارتفعت درجة المخاطرة كان على العملاء تقديم تقارير على فترات دورية أقصر وذلك قصد الوقوف على أي تطور يحدث في مستوى أنشطتهم سواء كان سلبا أم إيجابا؛[1]

[1]وليد ناجي الحيالي ، منشورات أكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ،2007 ،ص256.

كما أن عدد وحجم القروض التي تتواجد في كل فئة من الفئات الخمس المشار إليها يوفر أساسا سليما لتقييم مدى جودة محفظة القروض ككل، وبالتالي يوفر أساسا سليما لتقييم مدى نجاح سياسات البنك فيما يخص الائتمان.

ثالثا:أهداف تحليل وتقييم مخاطر الائتمان البنكي:

أن تحليل وتقييم المخاطر والتنبؤ بها يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز البنكي، وعموما تتمحور أهداف إدارة الائتمان من خلال تحليل وتقييم المخاطر إلى التأكد من:[1]

-إجمالي مخاطر المحتملة الحدوث؛

-تركز المخاطرة؛

-قياس المخاطر؛

-مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقا لقواعد القانونية.

رابعا:طرق المعالجة مخاطر الائتمان البنكي.

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد"وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون،حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته.وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة بعملية التحصيل فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.[2]

-تحصيل القروض:تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في:

1-ردة الفعل:يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر.لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن،لان النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى ردة فعل مناسب يساهم في التحصيل.لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

2-الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع:إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل،ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.[3]

---

[1]محمد كمال خليل حمراوي،اقتصاديات الائتمان المصرفي،الطبعة 2،منشأة المعارف،مصر،1997،ص38.

[2]طيه عبد العزيز ،مرايمي محمد ،إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة،الملتقى العلمي الدولي الثاني ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة،2008،ص30.

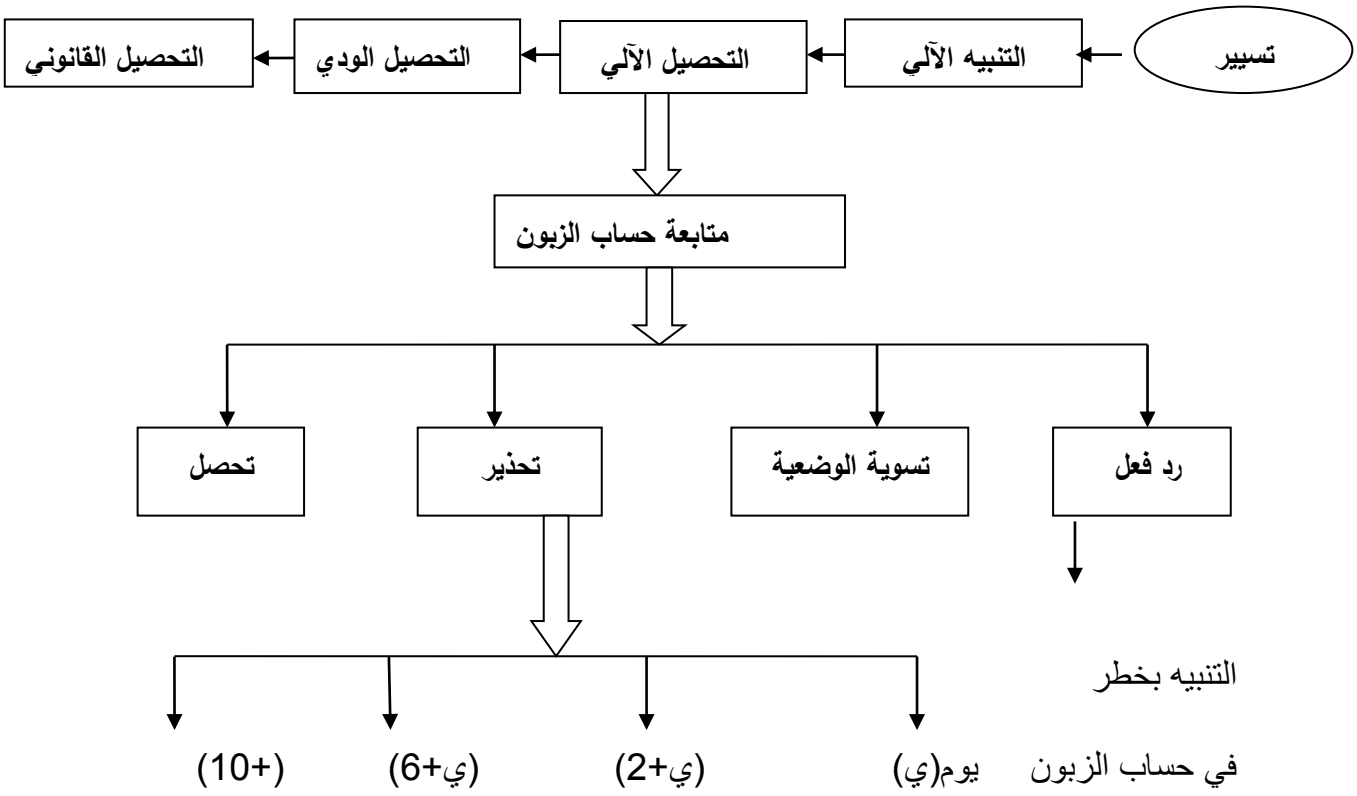
[3]شريف مصباح أبو كرش،إدارة مخاطر الائتمان المصرفي،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة،جامعة خليل ،فلسطين8-9،ماي 2005،ص07.

3-التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون،وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

4-تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير والحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء يتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب،ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم ردة الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياط اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.والشكل التالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري

الشكل رقم(1-4):يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري



-استدعاء الزبون –رسالة نموذجية-رسالة نموذجية

-تنبيه المسير -رسالة نموذجية –رفض الدفع – التحول إلى التحصيل

-الاحتياط اللازمة -طلب التسوية -التحذير

(وسائل الدفع)

المصدر:طيه عبد العزيز،مرايمي محمد،مرجع سابق،ص:31

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

5-معالجة القرض:يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، ويتم بصفة يومية مراقبة الحساب،بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون،بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

أن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا،ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن المسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها،وهذا حسب مايراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة.

هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمتع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة لتسوية،وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير،حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

وتبدأ عملية التحصيل من خلال الوحدات البنك التالية:

-وحدة التحصيل الودي(مصلحة المخاطر).

-وحدة التحصيل القانوني(مصلحة المخاطر)

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال الفصل ندرك أن الائتمان البنكي هو الثقة التي يوليها البنك للعميل حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من المال أملا في تحقيق عائد ورغم تعدد مصادر الإيرادات الأخرى بالنسبة للبنوك تبقي الوظيفة الائتمانية المصدر الأساسي لإيراداتها والاستثمار الأكثر جاذبية لها فالوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض التي تعتبر ن أخطر الوظائف التي تمارسها كون أن تلك القروض ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها فهذا ما يجبر البنكي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض الغير.

ومن أجل ذلك وجب عليها قبل الإقدام على عملية منح القروض الدارسة الجيدة والدقيقة للملف من مختلف جوانبه وذلك لتجنب البنك جميع الآثار السلبية ت التي يمكن تكون نتيجة هذه القرارات.

الفصل الثاني:

إستخدام التحليل الإئتماني في ترشيد

قرار منح الإئتمان

تمهيد

مهما كانت نوعية وجودة الضمان للقرض، تظل هناك مخاطر وإن كانت نسبتها قليلة و المصرف يهدف إلى تقليل الخسائر وذلك بالتعرف على نقاط القوة و الضعف لدى المقترض إضافة إلى المخاطر المحيطة سواء كانت متعلقة بالمقترض أوبالنشاط الذي يقوم به ومن هنا برزت أهمية التحليل الإئتمان في الوقت الراهن بإعتباره أداة هامة ل تخفيض الخسائرالتي تتعرض لها البنوك التجارية .

لذلك يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لتحليل الإئتماني إذ يمكن البنك من اتخاذ القرارات المناسبة تجاه المقترض من خلال أدواته.

وفي هذا الفصل تطرقنا في توضيح مختلف الأساليب المستخدمة لأغراض إتخاذ القرار الإئتماني وهذا بدءا بالأساليب التقليدية القائمة على التحليل المالي وصولا إلى الأساليب الحديثة القائمة على التحليل الإحصائي و المعلوماتي . ومن اجل الإلمام بذلك إرتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث سنخصص :

المبحث الأول: سنخصصه لعرض القوائم المالية المعتمدة في التحليل الإئتماني .

المبحث الثاني: سنقوم بتخصيصه لإبرازالأساليب التقليدية المستخدمة لأغراض تحليل الإئتمان.

المبحث الثالث: استعراض الأساليب الحديثة المستخدمة في هذا التحليل مع توضيح دور كل من هذه الأساليب في ترشيد قرارمنح القروض في البنوك

المبحث الأول: القوائم المالية المعتمدة في التحليل الائتماني

يحتاج المحلل الإئتماني لإتخاذ قراره إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والإقتصادية و الإجتماعية والقانونية ، إلا أن المعلومات الموجودة في القوائم المالية تعتبر أهم هذه المعلومات وهذا راجع لطابعها الكمي وإمكانية قياسها ومقارنتها بالإضافة إلى إستعمالها لوحدات قياس مفهومة لدى الجميع وهي الوحدات النقدية ، وبذلك تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر الحصول على المعلومات عن المؤسسات الطالبة للإتمان ، ولذلك نجد أن البنوك تهتم بتجميع هذه القوائم وإخضاعها للدراسة والتحليل لمعرفة العلاقة بين مضامينها ومدلول البيانات والأرقام الواردة فيها وإستنباط مؤشرات تساعد في تقييم المركز المالي لهذه المؤسسات وبالتالي إتخاذ القرار المناسب بمنحها القرض أو رفضه .

ونظرا لأهمية القوائم المالية كمادة خام للتحليل الإئتماني ، سنتناول في هذا المبحث لتعريف بأهم هذه القوائم ، توضيح البيانات والمعلومات التي تتضمنها ، إبراز الفروض والمبادئ الأساسية التي تحكم إعدادها بالإضافة إلى توضيح الإعتبارات التي يجب على المحلل الإئتماني مراعاتها عند دراسة هذه القوائم.

المطلب الأول: مدخل إلى القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أهم الوثائق التي يتضمنها ملف طلب القرض والمرجع الأساسي الذي يستند إليه المحلل الإئتماني في الدراسة التي يجبرها على طلبات القروض المقدمة .

1-تعريف القوائم المالية: هناك العديد من التعارف للقوائم المالية نذكر منها مايلي:

- القوائم المالية عبارة عن تقارير مالية جرى إعدادها بصيغة معينة وفق قواعد وأسس محاسبية ومالية متعارف عليها، هذه التقارير تتضمن بيانات مالية يمكن إعتمادها للكشف عن الأداء التاريخي للمؤسسة وإتخاذها أساس للكشف عن أدائها المستقبلي[1].

- القوائم المالية عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف المركز المالي للمشروع في تاريخ معين كما تصف الأنشطة الإقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة زمنية محددة .[2]

- القوائم المالية عبارة عن مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المشروع وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط هذا المشروع خلال فترة زمنية معينة .

2- الفروض والمبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية:

[1]-محمد علي العامري، الإدارة المالية ، الطبعة الأولى،دار المناهج النشر و التوزيع ،عمان ،الأردن 2007،ص37.
[2]-وليد ناجي الحيالي،التحليل المالي،منشورات الأكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2007،ص79.

حتى يستفيد المحلل الإئتماني بشكل كبير من القوائم المالية يجب أن يكون ملما إلماما جيدا بمفاهيم القياس والإعتراف المحاسبي التي أعدت طبقا لها هذه القوائم.

وطبقا لFASB فإن مفاهيم القياس والإعتراف المحاسبي تتكون من الفروض المحاسبية والمبادئ المحاسبية و قد صيغت هذه المفاهيم حتى تكون إطارا عاما يسترشد به المحاسبون والممارون للمهنة.

2-1 -الفروض المحاسبية: ان الفروض المحاسبية الأكثر إنتشارا والأكثر قبولا في الفكر المحاسبي تتمثل فيما يلي:

أ- فرض الإستمرارية : ويقصد بالإستمرارية الإفتراض بأن المشروع مستمرا لفترة طويلة من الزمن ما لم يثبت عكس ذلك ،ويقوم المحللون بإعداد القوائم المالية تحت هذا الإفتراض مما يعني إبراز وتقييم الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية والإستمرار بإهتلاكها من سنة مالية غلى أخرى طالما أن الموسسة مستمرة في إستخدام هذه الأصول ، لذلك لا يلجأ المحللون إلى تقييم هذه الاصول بقيمتها السوقية طالما أنه لا يوجد نية لبيع هذه الأصول أو نية لتصفية المؤسسة والتخلص من اصولها المختلفة

ب- **فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد:** يعتبر هذا الفرض حجر الأساس في القياس المحاسبي حيث ينص على ضرورة إعتبار وحدة النقد الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الأحداث الإقتصادية وقياسها،كما ينص على أن وحدة القياس النقدي هي وحدة ثابتة مثلها مثل وحدات القياس الأخرى كالمتر،الكيلوغرام ،...إلخ ،وهذا ما أدى غلى التشكيك في صحة هذا الفرض لأنه لا يأخذ بعين الإعتبار عامل التضخم الذي يِدي إلى عدم التجانس في قيم الأصول في الفترات المحاسبية المختلفة ولذلك يستوجب على المحلل الإئتماني أخذ هذا العامل بعين الإعتبار لتقديم تحليل عملي دقيق بإستخدام المؤشرات التعديلية لقيم التضخم والإفصاح عنها في سير العملية التحليلية.

2-2-المبادئ المحاسبية: تتمثل المبادئ المحاسبية الاساسية لإعداد القوائم المالية فيما يلي:

أ- مبدأ الدورية: ويتم بموجب هذا المبدأ تقسم عمر المؤسسة غلى فترات زمنية متساوية قصد التعرف بشكل دوري على نتائج أعمالها وتزويد المستفدين والمستخدمين لهذه القوائم على إطلاع مستمر بالأوضاع المالية للمؤسسة بدلا من الإنتظار لفترة زمنية طويلة لمعرفة ذلك .

ب- مبدأ التكلفة التاريخية : وينص هذا المبدأ على تقييم الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية على إعتبار أن هذه التكلفة أكثر موضوعية من المقياس الأخرى المستخدمة في هذا المجال كالتكلفة الجارية وسعر السوق.

ج- مبدأ تحقق الإيراد: يمثل الإيراد في الفقه المحاسبي إجمالي التدفقات النقدية التي تؤدي إلى الزيادة في إجمالي أصول الوحدة الإقتصادية أو النقص في خصومها أوكليهما معا،حيث تنشأ هذه التدفقات النتيجة بيع اسلع أو تأدية خدمات للغير أو أي أنشطة أخرى .

ويوضح هذا المبدأ توقيت الإعتراف بالإيراد وكيفية توزيعه على الأنشطة والفترات، ويعتبر الإيراد متحققا وفقا لهذا المبدأ بمجرد بيع السلع أو تقديم الخدمات للغير،وهذا هو المعيار الذي يستند عليه المحاسبون في الإثبات الدفتري.

وبالإضافة الى تحقق الإيراد بموجب عملية البيع أو تقديم الخدمات ،توجد حالات أخرى يعتبر فيها الإيراد متحققا ، ومن بين هذه الحالات نجد :

- **تحقق الإيراد عند الإنتهاء من الإنتاج:** يجوز في حالات معينة إعتبار الإيراد متحققا عند الإنتهاء من الإنتاج وقبل القيام بعملية البيع وذللك في حال توفر الشروط التالية[1] :

- إمكانية إحتساب سعر البيع بشكل موضوعي .
- عندما يكون المنتج نمطيا.
- وجود سوق منظمة ومؤكدة للمنتج.

وأفضل مثال على ذلك منتجات الصناعة الإستخراجية والمنتجات النمطية كالنفط والذهب والفضة بالإضافة إلى بعض المنتجات الزراعية .

- **تحقق الإيراد أثناء عملية الإنتاج:** من المعلوم أن الدور الإنتاجية تخلف من صناعة إلى أخرى وذلك حسب طبيعة المنتج، ففي بعض الصناعات تستغرق الدورة الإنتاجية فترة تقل عن الدورة المحاسبية الواحدة، بينما تستغرق في البعض الآخر عددا من الدورات المحاسبية. ففي النوع الأول من الصناعات لاتوجد أي مشاكل محاسبية في توزيع الإيرادات أو النفقات إلا أن المشكلة تكمن في النوع

الثاني أين يتطلب الأمر توزيع الإيرادات والنفقات على الدورات المحاسبية المختلفة ،وأفضل مثال على ذلك نجد عقود المقولات حيث تتطلب هذه العقود وقتا طويلا لإنجازها مما يجعل من الضروري توزيع الإيردات والأرباح على سنوات العقد ويتم هذا التوزيع على أساس نسبة الإتمام أو درجةا لتقدم في تنفيذ المشروع.

ج- **تحقق الإيراد عند إستلام النقدية:** يعتبر إستلام النقدية أساس الإعتراف بالإيراد عندما يكون من غير الممكن تحديد الإيرادات عند البيع بسبب عدم التأكد بالنسبة للتحصيل ، وأجد أشكال الأساس النقدي البيع بالتقسيط حيث يقوم البائع ببيع بضاعته إلى المشتري على أن يتم سداد الثمن على عدة أقساط ،ووفقا

[1]-وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق ،ص69

لهذا الأسلوب البيعي يتم الإعتراف بالإيراد ات عند نقطة التحصيل النقدي وكذلك الأمر بالنسبة للبيع الإيجاري

د- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات: تتلخص أهمية هذا المبدأ في كونه يشكل مدخلا أساسيا لتحديد الدخل المحاسبي، حيث يتم بموجبه المقارنة بين إيرادات الدورة المالية و نفقاتها للتعرف على نتائج الأعمال.

ه- مبدأ الإفصاح التام : ينص هذا المبدأ على ضرورة إحتواء التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات على كل المعلومات اللازمة والضرورية لخدمة متخذي القرار ، وقد تعززت أهمية هذا المبدأ بظهور شركات المساهمة وإتساع دورها في إقتصاديات الدول مما جعل حكومات هذه الدول تقوم بإصدار تعليمات تنظم عملية الإفصاح في القوائم المالية لهذه الشركات ، كما جرى الإتفاق في السنوات الأخيرة على ضرورة إحتواء القوائم المالية، إضافة إلى البيانات المحاسبية المتعلقة بالعمليات القابلة للقياس النقدي , على معلومات نوعية ترد على شكل ملاحظات أو مذكرات ملحقة بالقوائم المالية مادامت تحقق فائدة لمستخدمي هذه القوائم ،وتشمل هذه الملاحظات الأمور التالية :

- السياسات المحاسبية المتبعة من فبل المؤسسة وأسس تقييم عناصر وبنود القوائم المالية كطريقة احتساب أقساط الإهتلاك ،طريقة تقييم المخزون السلعي ،....الخ.

-المكاسب والخسائر المحتمل حدوثها في المستقبل .

-الإرتباطات المالية أو العقود المستقبلية.

الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية.

و- مبدأ الثبات : يقوم هذا المبدأ غلى ضرورة إتباع نفس الإجراءات و الطرق المحاسبية على الأحداث المتماثلة في المشروع خلال الدورات المحاسبية المختلفة بالإضافة إلى إتباع نفس السياسات و المفاهيم لكل عنصر من عناصر القوائم المالية للمشروع خلال الدورات المحاسبية المختلفة ، وهذا التجانس في تطبيق السياسات و المبادئ والطرق والإجراءات يتيح إمكانية مقارنة عناصر القوائم المالية المعدة خلال هذه الفترات بشكل يكشف التغيرات التي تطرأ عليها وإتجاه هذه التغيرات.

ي - مبدأ الأهمية النسبية: ويعني إعطاء أهمية أكبر للعناصر المهمة التي يكون لها تأثير أكبر من غيرها على القوائم المالية. وفي الممارسات المهنية يتم الإسترشاد بهذا المبدأ عند دمج بعض البيانات المالية ذات العلاقة وعرضها في القوائم المالية تحت حساب أحد العنصرين المندمجين.

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية المعتمدة في التحليل الإئتماني .

تتمثل أهم مصادر البيانات المالية المتعلقة بالعملاء والمؤسسات الطالبة للإئتمان في القوائم المالية التالية:

1- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية): تعتبر قائمة المركز المالي القائمة الرئيسية العبرة عن المركز المالي للمؤسسة وذلك لما تحتويه من معلومات وبيانات تفصيلية عن عناصرها المتكونة من الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات) وحقوق المساهمين

وتعرف قائمة المركز المالي او الميزانية العمومية غلى انها تقرير مالي يتكون من شقين اساسين،حيث يشمل الشق الأول موجودات المؤسسة (الاصول) ويشمل الشق الثاني مصادر وطرق تمويل هذه الموجودات (الخصوم وحقوق المساهمين)،وبذلك تقوم هذه الميزانية غلى معادلة محاسبية تتمثل في[1] :الخصوم + حقوق المساهمين.

كما تعرف أيضا على أنها ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة.

وتختلف صور عرض هذه القائمة حيث لم يتضمن المعيار IASI إلزاما بشكل معين ، فقد يتم عرضها وفقا للشكل التقليدي الذي يتخذ صورة حساب أو ميزانية تظهر أصول المؤسسة في الجانب الأيمن مقابل المطلوبات وحقوق الملكية في الجانب الأيسر،وقد يتم عرضها في شكل قائمة تظهر الأصول والخصوم وحقوق الملكية في جانب واحد ولكن بطريقة تربط مصادرالأموال بإستخدامها . وإذا كانت ميزة الشكل التقليدي هي تيسير عملية المقارنة بين أرقام الأصول من جهة وأرقام المطلوبات وحقوق الملكية من جهةأخري فإن عيبه يتمثل في عدم توضيح العلاقة بين مصادر الأموال وإستخدامها،أما عرض القائمة وفقا للشكل الحديث فإنه يقضي علي هذا العيب وذلك بربط مصادر التمويل الطويلة الأجل بإستخدامها (الأصول الثابتة)، وكذلك ربط مصادر التمويل القصيرة الأجل بإستخدامها(الأصول المتداولة.

2- قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر): تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية الأساسية لتحليل الإئتمان وهي لا تقل أهمية عن قائمة المركز المالي فبينما تظهر هذه الأخيرة الموقف المالي للمؤسسية في لحظة زمنية معينة فإن قائمة الدخل تظهر عمليات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

وتعرف قائمة الدخل على أنها تقرير محاسبي يلخص بنود الإيرادات و النفقات والفارق بينهما (الربح و الخسارة) خلال فترة محاسبية معينة[2].

كما تعرف على أنها القائمة المالية التي تبين قدرة الوحدة الإقتصادية على تحقيق مكاسب أو إيرادات خلال فترة محاسبية معينة.

[1]-عدنان تايه النعيمي وآخرون،الإدارة المالية،الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن،2007،ص71

[2]محمد يونس خان،هشام صالح غرابية، الإدارة المالية،مركز الكتاب الأردني، عمان الأردن،1995،ص28

ونجدرالإشارة إلى أنه يمكن تصوير قائمة الدخل في صيغتين أساسيتين ، حيث تتمثل الصيغة الأولى في قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة (الخطوة الواحدة) وتتمثل الصيغة الثانية في قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة (عدة الخطوات) ، ويتم وفقا للصيغة الاولى تقسيم قائمة الدخل إلى جزئين أساسيين يتمثل اولهما في الإيرادات وثانيهما في المصاريف أو النفقات ، بعدها يتم مقابلة الجزء الأول (الإيرادات) بالجزء الثاني (المصاريف) ببتوصل إلى صافي الربح المحقق خلال الفترة المعينة ،إجمالية ، وهذه الصيغة بالرغم من كونها بسيطة وسهلة إلا انها غير نافعة لأغراض التحليل المالي و ذلك لأنها لا توضح المستويات المختلفة للأرباح (أرباح إجمالية،صافي الربح التشغيلي ، صافي الربح قبل الضريبة ،صافي الربح بعد الضريبة)،لذلك تم اللجوء إلى الصيغة الثانية(قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة) والتي يتم اللإفصاح فيها عن المستويات المختلفة للأرباح مما يجعلها تحتوي على بنود وعناصر أكثر يمكن الإستفادة منها حساب النسب المالية المختلفة .

وبذلك تبين قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة المستويات التالية للأرباح:

- الربح الإجمالي (مجمل الربح):ويمثل الهامش الأولي الذي تزيد به صافي المبيعات عن تكلفتها
- صافي الدخل التشغيلي :ويمثل ربح العمليات وهو صافي الدخل المحقق من النشاط الرئيسي والإعتيادي للمؤسسة خلال دورة محاسبية واحدة .
- صافي الدخل قبل الضريبة: ويمثل الربح المتبقي للمؤسسة بعد إقطاع الضريبة ،وبالتالي فهو يمثل الأرباح القابلة للتوزيع.

3-قائمة التدفقات النقدية:

ظهرت هذه القائمة نتيجة لأهمية المتزايدة لمعيار الإفصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية وتعمل هذه القائمة على توفير معلومات لا توفرها قائمتي الدخل والمركز المالي ،حيث تقتصر هاتين القائمتين غلى تزويد المستفدين بالمعلومات المالية المتعلقة بالتغيرات التي تطرأ على الموجودات والمطلوبات و حقوق الملكية دون أن تقدم أسبابا او توضيحات بخصوص هذه التغيرات ، لذلك كان لا بد من إصدارقائمة مالية جديدة تعمل على تغطية جوانب القصور في القائمتين السابقتين فكانت بذلك قائمة التدفقات النقدية . و تعتبر هذه القائمة مصدرا هاما للمعلومات بالنسبة لمحللي الإئتمان فهي تمكنهم من إشتقاق العديد من المؤشرات المتعلقة بملاءة المؤسسة المقترضة ونوعية ارباحها بالإضافة غلى معرفة السياسات التي تتبعها في مجال الإستثمار و التمويل ، هذا ويمكن الإعتماد عليها بشكل اساسي في إعداد التدفق النقدي المستقبلي الذي يحدد الجدول الزمني لتسديد أقساط القرض و فوائده.

وتعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها عبارة عن كشف مالي يبين مصادر الأموال وإستخدامها خلال فترة زمنية معينة كما يبين التغيرات التي تطرأ على الأموال من حيث الزيادة او النقصان.

كما تعرف على أنها القائمة التي تعمل على توفير معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتوضيح الأسباب التي أدت إلى التغير في رصيد النقدية الظاهر في الميزانية العمومية[1].

ولقد حدد المعيار الأمريكي رقم 95 شكل ومحتوى قائمة التدفقات النقدية التي يجب أن تبين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من ثلاث أنشطة رئيسية هي[2]: الانشطة التشغيلية ،الأنشطة الإستثمارية والأنشطة التمويلية .

المطلب الثالث:إعتبارات دراسة وتحليل القوائم المالية

توجد العديد من الأمور والإعتبارات الهامة التي يجدر بمحللي الإئتمان مراعاتها في تحليل البيانات المالية للعملاء وذلك قصد التوصل إلى تحليل دقيق يساعد في الكشف عن المركز المالي الحقيقي لهؤلاء العملاء ، ومن هذه الأمور والإعتبارات ما يلي:

أولا: إعتبارات دراسة وتحليل قائمة المركز المالي: يجب على المحلل الإئتماني أن يأخذ بعين الإعتبار العديد من الأمور عند قيامه بتحليل قائمة المركز المالي للمؤسسة الطالبة للإئتمان، ومن هذه الأمور نجد[3]:

- ضرورة التمييز بين مصطلحي المركز المالي للمؤسسة و الحالة المالية لها ،فالمركز المالي يعتبر مجرد رقم محاسبي يوضح موجودات المؤسسة مقارنة بمطالبها في لحظة زمنية معينة ،أما مصطلح الحالة المالية فهو أشمل و أكثر دلالة لأنه لا يشمل سوى رقم محاسبي دفتري يوضح موجودات المؤسسة ومطالبها بل يتعداه إلى الى إكتشاف مدى قابلية هذه الموجودات وهذه المطاليب للتحقق بالقيم في الأجال الموضحة في الميزانية.

- التركيز في جانب الأصول المتداولة على حسابات المدينين و اوراق القبض لأنها اقرب إلى النقدية ، و يحتمل أن تشكل المصدر الأساسي لأداء الإلتزام في الأجل القصير لذلك من المفيد الحصول على معلومات عن حجم هذه الحسابات وهل هذه الحسابات مركزة في عدد قليل من العملاء او موزعة على عدد كبير ن بالإضافة إلى العادات المتبعة في السداد ومدى تطابق ذلك مع سياسة وشروط منح الإئتمان وغيرها من النقاط التي يجب اخذها بعين الإعتبار عند تقييم هذا البند،كما يجب على محللي الإئتمان الإهتمام بدرجة سيولة المخزون ومتوسط فترة التخزين ودرجة التقلبات في حجمه وما إذا كانت هناك قروض قائمة بضمان

[1] حماد طارق عبد المال، التقارير المالية،الدار الجامعية، الإسكندارية، مصر،2006،ص127

[2] خالد جمال الجعارات،معايير التقارير المالية الدولية2007، الطبعة الأولى،دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،ص131

[3] محمد مطر،الإتجاهات الحديثة لتحليل المالي و الإئتماني، الطبعة الثانية،دار وائل لنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2006،ص ص360-361

مخزون بالإضافة إلى معرفة الأساليب المتبعة في تقييم الموجودات والمطاليب ومدى تأثير السياسات المحاسبية المختلفة على القيم المدرجة في الميزانية[1].

- عند دراسة بند الأصول الثابتة يجب على المحلل الإئتماني أن يبحث عن القيم العادلة لهذه الأصول مع ضرورة إكتشاف عما إذا كان البعض منها قد قدم كضمانات لمقرضين آخرين .

- عند دراسة بند المطلوبات لا بد من مراعاة القروض و التسهيلات التي حصل عليها العميل من مصادر أخرى بالإضافة إلى دراسة أجال هذه القروض و مدى تعارضها مع أجل القروض المطلوبة.

- عند دراسة بند حقوق الملكية لا بد من التركيز على السياسات التي تتبعها إدارة المؤسسة المقترضة في توزيع الأرباح بالإضافة إلى التركيز على القيم العادلة لحقوق الملكية وقيمة رسملتها مع متابعة السعر السوقي لأسهم المؤسسة في السوق المالي والتقلبات الي تتعرض لها خاصة بالنسبة للمشروعات الفردية وشركات الأشخاص حيث تمثل حقوق الملكية ضمانا للقروض الممنوحة .

- لا بد على المحلل الإئتماني أيضا أن يولي إهتماما خاصا لدراسة بنود خارج الميزانية والإلتزامات الطارئة والمشروطة بالإضافة إلى الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

ثانيا: إعتبارات دراسة وتحليل قائمة الدخل: كذلك الحال بالنسبة لقائمة الدخل على المحلل الإئتماني أن يراعي عند تحليله لبنود هذه القائمة الأمور التالية[2]:

-عند دراسة بند الإيرادات عليه ان لا يبني حكمه على الأداء التشغيلي للعميل من خلال رقم المبيعات فقط بل يجب أن يتم ذلك مع دراسة دقيقة لكل من معايير الإعتراف بالإيراد ،شروط البيع والإئتمان،حصة العميل من السوق الداخلي ومن الأسواق الخارجية ،مسموحات ومردودات المبيعات بالإضافة إلى الخصومات النقدية الممنوحة للعملاء.

-عند دراسة بند تكلفة المبيعات يجب عليه ان يراعي دراسة العلاقة بينه وبين بند المبيعات وهذا لتفسير آثر ذلك على مجمل الربح ، كما يتوجب عليه دراسة أثر الطريقة المتبعة في تقييم المخزون على تكلفة المبيعات ومن ثم على مجمل الربح.

-عند دراسة مصاريف التشغيل لا بد من تحليلها غلى ثابتة ومتغيرة مع التركيز على دراسة العلاقة بين تغير الجزء المتغير منها وتغير المبيعات.

-عند دراسة صافي الربح لا بد من تحديد أثر البنود العادية والبنود غير العادية (الإستثنائية) ومدى مساهمة كل منهما في هذا الربح ، وفي حالة ما إذا كان العميل مؤسسة متعددة الاقسام الإنتاجية لابد من

[1]-عبد الغفارحنفي،مرجع سابق،ص170

[2]-محمد مطر، مرجع سلبق،ص359

تحليل الدخل على اساس هذه الأقسام وكذلك مراعاة تمييز الدخل من الأقسام المستمرة عن الدخل من الأقسام غير المستمرة .

*ضرورة الإهتمام بتحليل نوعية الأرباح للمؤسسة المقترضة ، بمعنى التأكد من أن الأرباح التي تظهرها قوائم الدخل للمؤسسة المقترضة تعكس أدائها الفعلي وتمثل تدفق نقدي تشغيلي حقيقي لهذه المؤسسة وأنها ليست مجرد أرقام دفترية جاءت بفعل ما يعرف في عالم الأعمال بإجراءات المحاسبة الخلاقة أو الإبداعية.

ثالثا:إعتبارات دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية : من الأمور التي يتوجب مراعاتها من قبل المحلل الإئتماني عند دراسة بنود هذه القائمة مايلي:

- التركيز على التدفق النقدي التشغيلي بإعتباره الأهم بين مصادر النقد لأنه يتسم بالإستمرارية وذلك على عكس المصادر الأخرى ذات الطبيعة الإستثنائية ،وفي هذه الحالة يتم تحديد نسبة مساهمة التدفق النقدي التشغيلي من جملة مصادر النقد وكذلك النسبة التي يشكلها من صافي الدخل وكلما ارتفعت هاتان النسبتان ، كلما انخفضت مخاطر القروض والعكس صحيح.
- عند دراسة التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية يجب التعرف على المجالات الرئيسية لإستخدمات النقد وعلاقتها بالسياسات الإستثمارية لإدارة المؤسسة .
- عند دراسة التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية يجب التعرف على مصادر التمويل الأخرى للمؤسسة ونوع السياسات التي تتبعها في هذا المجال ومدى إعتمادها على الديون الخارجية كمصدر للتمويل ومن ثم قدرة المؤسسة على تسديد القرض والتسهيلات الإئتمانية المطلوبة .
- تحليل التدفقات النقدية للمؤسسة من خلال إستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب.

ومن خلال دراسة القوائم المالية نستنتج أنها تلعب دورا كبيرا توفير المعلومات عن المركز المالي للمؤسسات المقترضة (الميزانية العمومية) وتساعد البنوك على الكشف عن حقيقة أداء هذه المؤسسات (قائمة الدخل) بالإضافة إلى توضيح التغيرات التي تحدث في مركزها المالي (قائمة التدفقات النقدية) ، وبذلك فهذه القوائم مهمة جدا لمحللي الإئتمان في البنوك فهي تعتبر المادة الخام التي تقوم عليها عملية التحليل الإئتماني وذلك لأنه بناء على البيانات والمعلومات التي توفرها هذه القوائم يتم استنباط مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في تقييم أداء المؤسسات المقترضة وإتخاذ القرارات الإئتمانية المناسبة وهذا ما سنراه في المبحث اللاحق.

المبحث الثاني:اتخاذ قرار منح الإئتمان بإعتماد على أساليب التقليدية لتحليل الإئتماني

رأينا في المبحث السابق أن البنوك أن تطلب من عملاءها المقترضين مجموعة من القوائم المالية التي ترفق بملف طلب القرض هذه القوائم تعد المرجع الأساسي الذي يستند إليه محللي الإئتمان قبل إتخاذ قراراتهم الإئتمانية،حيث يقوم هؤلاء المحللون بإخضاع هذه القوائم إلى دراسة و التحليل لإستنباط مجموعة من المؤشرات التي تساعد في تقييم الأداء المالي للعملاء وهذا بعد دراسة العوامل و الركائز الأخرى للتحليل الإئتماني كشخصية العميل ،نزاهته ،مؤهلاته ، قدراته على إدارة نشاطه بنجاح ، الظروف البيئية المحيطة وغيرها من العوامل التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الأول،ونظرا لتعدد أساليب هذا التحليل سنخصص هذا المبحث لدراسة الأساليب التقليدية القائمة على التحليل المالي.

المطلب الأول: مدخل إلى التحليل المالي

أن التحليل المالي يوفر البيانات والمعلومات ، كما يقدم مؤشرات الحكم والقياس في كل مراحل التخطيط و الرقابة وإتخاذ القرار ، وسنحاول في الفقرات التالية تغطية هذا المفهوم.

أولا: تعريف التحليل المالي وأنواعه:

1- تعريف التحليل المالي:

-التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الإقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم اداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.[1]

-التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي و الحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل ، أي أن التحليل المالي يهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها ، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ،وذلك من خلال الإطلاع على القوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الإستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم و المؤشرات الإقتصادية العامة.[2]

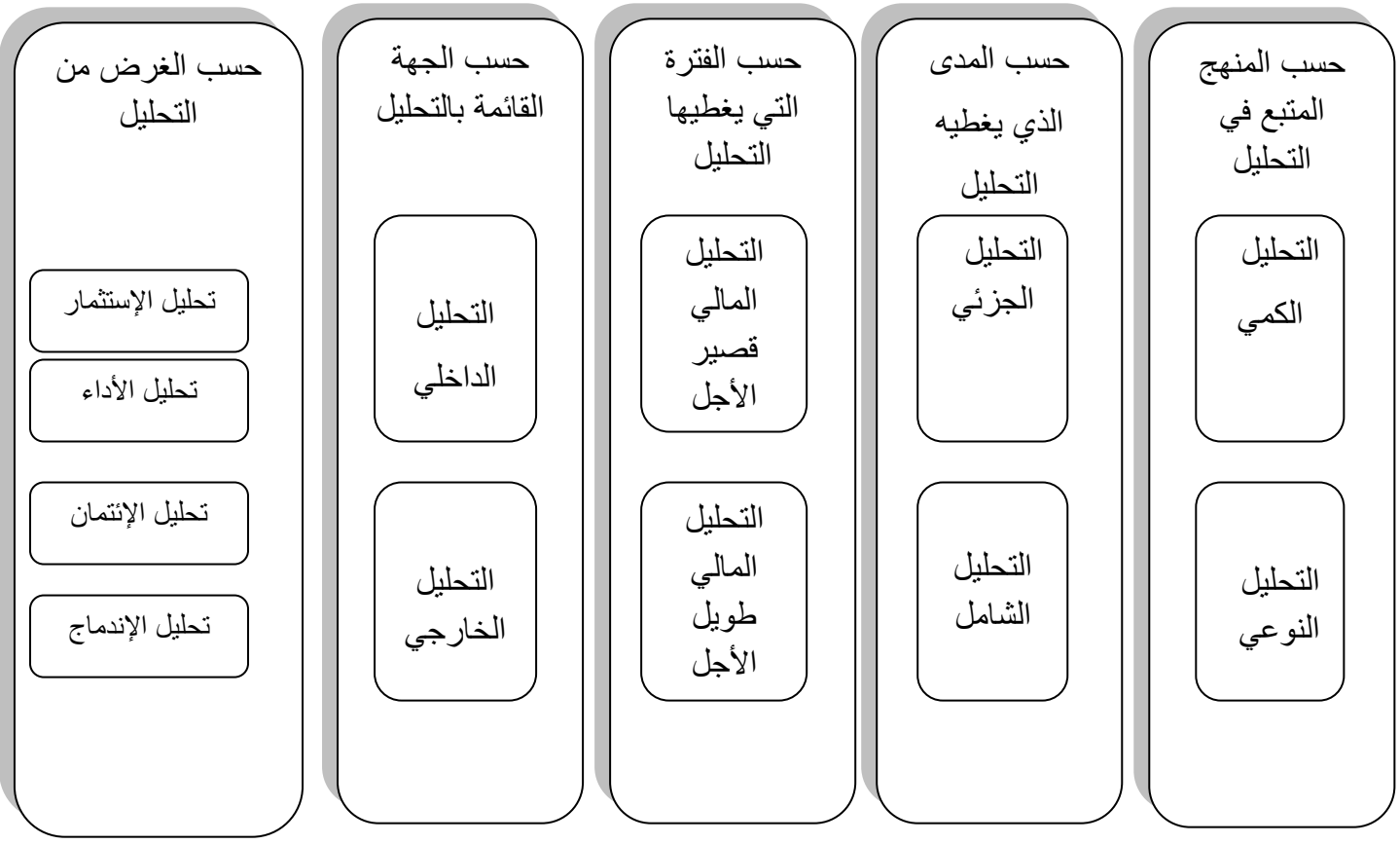
- التحليل المالي عبارة عن عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتحليل المالي وذلك كما يلي:

[1]حسن سمير عشيش، مرجع سابق،ص21.
[2]خليل الشماع ، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية ،1990،ص10
[3]حنفي علي، مدخل إلى مدخل إلى إدارة المالية الحديثة ،دار الكتاب الحديث، القاهرة ،مصر،2008،ص79

التحليل المالي عبارة عن معالجة البيانات المالية لإشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة :

شكل رقم (2-1): أنواع التحليل المالي



المصدر: وليد ناجي الحيالي ، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،2004،ص ص 28-31.

من خلال الشكل السابق نميز بين العديد من التصنيفات الخاصة بالتحليل المالي وبما أن بحثنا يتعلق بالتحليل الائتماني كغرض من أغراض التحليل المالي وبما أن البنوك أصبحت تهتم في تحليلاتها الإئتمانية بالمؤشرات المالية الكمية و المؤشرات النوعية على حد سواء سنقوم بتوضيح أنواع التحليل المالي حسب معياري الغرض و المنهج المتبع في التحليل.

أ -حسب الغرض من التحليل: يقسم التحليل المالي إستنادا إلى الغرض من التحليل إلى ما يلي:

- ✓ تحليل الإستثمار: ويهم هذا النوع من التحليل فئة المستثمرين الممثلة أساسا في المساهمين الحاليين و المحتملين الذين يريدون تقييم أداء مؤسسة ما لإتخاذ قرار الإستثمار فيها، حيث يساعد هذا التحليل على الحصول على المعلومات حول المؤسسة على تحقيق الإيرادات في الوقت الحالي و المستقبلي و مدى كفاءتها في إستغلال الموارد المالية المتاحة ، كما يساعد على تقدير حجم المخاطرة التي تحيط المؤسسة.
- ✓ تحليل الأداء : يهم هذا التحليل إدارة المؤسسة بالدرجة الأولى وتستخدمه هذه الأخيرة لأغراض الرقابة و التخطيط و تقييم السياسات التمويلية و الإستثمارية و التشغيلية ، كما تستخدمه في إعداد الموازنات التقديرية العمومية وذلك من خلال المؤشرات التي يوفرها هذا التحليل.
- ✓ تحليل الإندماج : ويهم هذا التحليل المؤسسات الدارجة(القابضة) و المندمجة(التابعة) على السواء حيث يساعدها على إتخاذ القرار الإندماج باعتباره قرارا إستراتيجيا بالنسبة لإدارة المؤسستين فمثل هذا القرار يحتاج إلى قدر وافر من المعلومات ليس عن الحاضر فحسب بل أيضا عن المستقبل بعد الإندماج ، و بذلك يلعب التحليل المالي دورا بارزا في توفير مثل هذه المعلومات.
- ✓ تحليل الإئتمان : ويهم هذا النوع من التحليل البنوك و مختلف الجهات الدائنة ، حيث تستخدمه هذه الأخيرة لأغراض إتخاذ قراراتها الإئتمانية وذلك من خلال المعلومات و المؤشرات التي تساعد على تقدير سيولة المؤسسات المقترضة وتقييم قدرتها على تسديد إلتزاماتها المالية الممثلة أساسا في أصل القرض و فوائده ، كما تساعد على تقييم حجم المخاطر المحيطة بالقروض المقدمة لهذه المؤسسات.

ب- حسب المنهج المتبع : ويقصد بمناهج التحليل المالي المداخل المعتمدة في تحليل البيانات المالية المنشورة ، و تتنوع مناهج ومداخل التحليل المالي وفقا لمجموعة من العوامل كالأغراض المقصودة من التحليل المالي ،طبيعة ونوع المعلومات المتوفرة ، السمات الشخصية للمحلل المالي وغيرها ويقسم التحليل المالي وفقا للمنهج المتبع غلى قسمين أساسين هما:

- ✓ التحليل المالي الكمي: وينحصر نطاق هذا النوع من التحليل في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة .
- ✓ التحليل المالي النوعي: يتميز هذا النوع من التحليل بأنه لا يقتصر على دراسة الجوانب الكمية للظاهرة محل التحليل بل يتعداه إلى دراسة الجوانب الكيفية أو النوعية لهذه الظاهرة ،أي أنه وفقا لهذا

النوع من التحليل لم يعد إهتمام المحللين الماليين محصورا في المحتوى الكمي للأرقام و البيانات التي تظهرها القوائم المالية المنشورة بل يتعداه إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تتمثل في مجموعة من السمات الخاصة بكل مؤسسة.

2-مراحل وخطوات التحليل المالي:

يعتمد المحلل المالي في القيام بعملية التحليل على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل المالي ،ورغم وجود بعض الإختلافات في تحديد وتسمية هذه الخطوات والمراحل إلا أننا نرى أن التحليل المالي يمر بثلاثة مراحل أساسية نوضحها في الشكل التالي:

شكل رقم(2-2) : مراحل وخطوات التحليل المالي



المصدر: مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطاونة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي ، الطبعة الثالثة دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ، 2011 ،ص ص،77-80

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن كل مرحلة من مراحل التحليل المالي تتخللها مجموعة من الخطوات التي تميز كل مرحلة ، وفيمايلي شرح موجز لهذه المراحل و الخطوات:

2-1-مرحلة الإعداد و التحضير : وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل بها بمجرد إسناد مهمة التحليل إليه حيث يتم خلال هذه المرحلة تحديد الهدف أو الغاية من التحليل المالي، فهل الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها الجارية أو هو التحليل إنتاجية العمل أو تحليل المبيعات،...الخ،كما يتم تحديد مدى ونطاق التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة،هذا ويتم خلال هذه المرحلة تجهيز القوائم المالية وجميع البيانات اللازمة و المرتبطة بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الفاء بإلتزاماتها الجارية فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة ومن ثم تحديد الإلتزامات الجارية لنفس الفترة ، أما إذا كان الهدف من التحليل هو تقييم الأداء النهائي للمؤسسة فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصاريف و الإيرادات الخاصة لفتة معينة.

2-2-مرحلة التحليل: يتم خلال هذه المرحلة تشغيل البيانات المالية المتحصل عليها و إستنباط بعض المؤشرات المرتبطة بالغرض من التحليل وهذا بعد إعادة تبويب و تصنيف هذه البيانات كإعادة ترتيب البنود أو دمج البعض منها في لبعض الأخر.

2-3-مرحلة الإستنتاجات والتوصيات: ويتم خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الإستنتاجات التي تم التوصل إليها، ويكون ذلك من خلال كتابة تقرير خاص يحاول فيه المحلل المالي عرض الحقائق و الإستنتاجات وإقتراح بعض الحلول للمشاكل المالية التي تم إكتشافها و تقديم التوصيات اللازمة.

3- معايير المعتمدة في التحليل المالي:

إن المحلل المالي لا يستطيع أن يقرر شيء ماإذا لم يقارن المؤشرات (النسب المالية) التي تم التوصل إليها بمعيار معين ، ويمكن القول أن معايير التحليل المالي المستخدمة يجب ان تتسم بالواقعية و الاستقرار و السهولة و الوضوح حتى يمكن استخدامها في بيان نتائج عمليات التحليل و تطويرها بشكل يمكن من تفسيرها في ضوء ومن اهم هذه اللمعيار المستخدم ومن اهم هذه المعايير المستخدمة عند التحليل بالنسب:

3-1-المعايير المطلقة (المعايير النمطية): وتعني المعايير المطلقة حالة متفق عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهي بذلك تأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات.[1]

والجدير بالذكر أنه يعاب على إستخدام هذا النوع من المعايير إبتعادها عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات وهي بذلك تعتبر مؤشرا ماليا ضعيف المداول لكونها تعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مؤسسات عديدة تنشط في صناعات مختلفة ، وعموما يمكن اللجوء إلى المعايير المطلقة في حالة عدم

[1]-محمد ابراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الإشتثمار و التمويل والتحليل المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ،2008،ص،134

وجود معايير أخرى للمقارنة الموضوعية للنسب التي تحققها المؤسسة،ومن أمثلة هذه المعايير نجد نسبة التداول المتعارف عليها ونسبة السيولة السريعة.

3-2-المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية، فمثلا يتم مقارنة نسبة العائد على الإستثمار للعام الحالي مع متوسط النسب المحققة في السنوات السابقة وملاحظة مدى تطور أو تراجع هذه النسب .[1]

وتعتبر المعايير التاريخية من المعايير الهامة لقياس الأداء الحالي للمؤسسات و التوقع العقلاني بشأن أدائها المستقل أن الإقتراض الذي يتم لإنطلاق منه عند إستعمال هذا المعيار يقوم على أساس أن الحاضر وليد الماضي ،وكلما كانت المعايير المؤثرة على المؤسسة تتصف بالإستقرار كلما كان للمعايير التاريخية معنى أفشل،أما نقطة ضعف هذه المعايير فتكمن في طريقة حسابها من حيث تقرير عدد الفترات الماضية الواجب إدخالها في حساب المتوسط وعدم أخذها بعين الإعتبار تغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة بالإضافة إلى أن المقارنة مع الماضي لا توفر أساسا مطلقا للقياس .و عموما تستخدم هذه المعايير في الحالات التالية:[2]

-التعرف على الإتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة.

-عدم وجود معايير أخرى سواء الصناعية أو النمطية.

-عدم وجود صناعات أخرى مشابهة.

-عدم إمكانية مقارنة أداء المؤسسة بأداء الصناعية لأسباب تتعلق مثلا بالحجم أو العمر.

3-3- معايير الصناعية أو المعايير القطاعية: وهي المعايير التي تصدرها الإتحادات المهنية والجهات الحكومية و غيرها من الجهات لأغراض القياس و التقييم لفرع أو أكثر منفروع الصناعة أو النشاط ، وتمثل هذه المعايير متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة ، وهي بذلك أكثر قربا إلى الواقع من المعايير المطلقة لأنها تأخذ بعين الإعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعية أو القطاع المهني، لكنه يؤخذ عليها ما يلي:

- صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها.

- صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة وحتى الصناعات الممكن تصنيفها ضمن فئة واحدة يصعب مقارنتها، فمثلا قد تكون شركة بترول تعمل في مجال التنقيب أو التبرير أو البيع و التسويق.

- وضع معايير موحدة لكافة المؤسسات في ذلك القطاع أو تلك الصناعة وعدم الأخذ بعين الإعتبار الخصائص المتعلقة بكل مؤسسة كالحجم،نمط الإنتاج،الموقع الجغرافي،...إلخ.

- إختلاف الأساليب المحاسبية المعتمدة من مؤسسة إلى أخرى قد يؤدي إلى إختلاف النتائج

[1]-عدنان تايه النعيمي، أرشيد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار اليازوري للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن.

[2]-أمين السيد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجة الأداء و الإستثمار في البورصة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006،ص،315

3-4-المعايير الإدارية(معايير التخطيط): وهي المعايير المصممة من قبل إدارة المؤسسة بناء على خبراتها الفنية و الموازنات التقديرية السابقة لأنشطتها المختلفة ،حيث تمثل هذه المعايير مؤشرا جيدا لأداء و التقييم وتحديد الإنحرافات إلا أنها لا تأخذ بعين الإعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة الداخلية و الخارجية.[1]

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

يمكن الإستفادة من البيانات المدونة بالقوائم المالية للمؤسسة الطالبة للإئتمان وهذا من خلال إيجاد علاقات أو النسب بين هذه البيانات ، ويعتبر التحليل بواسطة النسب المالية أقدم أدوات التحليل الإئتماني وأكثرها شيوعا وهذا نظرا لسهولة إستخدام وتطبيق هذا النوع من التحليل حيث يستطيع البنك التعرف على مركز المؤسسة المقترضة من خلال تفسير هذه النسب ومقارنتها بالنسب المناظرة لسنوات سابقة أو مقارنتها بالنسب المناظرة لمؤسسات مماثلة أو منافسة لها مقارنتها بنسب الصناعة.

أولا: ماهية النسب المالية :

تعني بكلمة النسبة بصفة عامة العلاقة الرقمية أو المكية بين بندين أو عنصرين ونعني بالنسب المالية دراسة العلاقة بين عنصر(أو عدة عناصر)و عنصر آخر(أو عدة عناصر) من العناصر الظاهرة في القوائم المالية و التقارير المحاسبية وذلك بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم ،أي أنها عبارة عن علاقات رياضية بين الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية.

كما نعني بالنسب المالية نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى آخر من أرقام نفس القائمة المالية أو من قائمة أخرى بحيث يكون أحدهما بسطا و الثاني مقاما شريطة أن تكون هناك علاقة سببية بين هذه الرقمين وذلك حتى يكون للنسبة مدلول أو معنى،و كمثال على ذلك نجد أن العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لها مدلول فهي تبين قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها القصيرة الأجل في حين أن العلاقة بين الأجور و الأصول الثابتة تمكننا من الحصول على نسبة لكن ليس لها أي معنى و عليه فإستخدام النسب المالية يتطلب معرفة طريقة إشتقاق هذه النسب و الغاية من إستخدامها عن طريق إيجاد العلاقات السببية التي تقف وراء كل نسبة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن حساب النسب المالية لا يعطي أي مؤشر للمؤسسة ولا يمكن الإستفادة منه ما لم يتم مقارنة هذه النسب أولا مع النسب المالية لنفس المؤسسة لسنوات سابقة وذلك لمعرفة الإتجاه العام

[1]-محمد إبراهيم عبد الرحيم ،مرجع سابق ،ص،135

لمستوى الأداء لهذه المؤسسة ، كما يجب مقارنتها ثانيا مع النسب المالية للمؤسسات المماثلة وذلك لمعرفة موقف المؤسسة التنافسي و مقارنتها ثالثا مع معيار الصناعة.[1]

ثانيا: تطور النسب المالية كأداة لتحليل الإئتماني:

تعتبر النسب المالية من أقدم آدوات التحليل الإئتماني و أكثرها إنتشارا ، ويرجع سبب هذا الإنتشارإ إلى إتساع الدور المصرفي في مجال منح التسهيلات الإئتمانية وما تبع ذلك من تشريعات أوجبت على البنوك إستخدام البيانات المالية و تحليلها و قراءة مؤشراتها.

ويمكن إيجاز التطور التاريخي الذي سلطته النسب المالية كأداة للتحليل الإئتماني في المراحل التالية:[2]

- ❖ المرحلة الأولى (قبل سنة 1900): حيث إرتباط إستخدام النسب في الدراسات التمويلية في نهاية القرن التاسع عشر بتقدم الإدارة المالية و تطور التحليل الإئتماني ، وبالرغم من أن كلا من العاملين كان لهما الفضل في تطور النسب المالية إلا أن التحليل الإئتماني كان له الفضل الأكبر في تطوير إستخدام هذه النسب ، ففي سنة 1870 بدأت البنوك الأمريكية في طلب القوائم المالية للمقترضين قبل منحهم القروض ، وفي سنة 1890 أصبحت القوائم المالية ضمن مرفقات أي طلب إقتراض ، وقد قام مسؤول الإقراض في البنوك بدراسة العلاقات بين عناصر الأصول المتداولة للمؤسسات المقترضة وكمحصلة لهذه الدراسات إستخدمت نسبة التداول لأول مرة سنة 1891.
- ❖ المرحلة الثانية (من1900إلى1919): واتسمت هذه الفترة بثلاث سمات هي:

- ظهور بعض الدراسات التي استخدمت أكثر من نسبة مالية، إذ نشرت سنة 1905عشر نسب مختلفة يمكن إستخدامها في التحليل الإئتماني .
- ظهور بعض النسب المعيارية مثل معيار 1.2 فيما يتعلق بنسبة التداول.
- ظهور أهم دراستين متعلقتين بإستخدام النسب المالية لأغراض التحليل الإئتماني ولأغراض الإدارية سنة1919.

- ❖ المرحلة الثالثة من1919 إلى الوقت الحاضر: وتميزت هذه الفترة بمايلي:

-إستخدام الكمبيوتر و الأساليب الإحصائية في إختيار القوة التنبؤية للنسب المالية، كذلك تعرضت النسب المالية لإختبارات إحصائية لتوضح مدى إختلاف بين النسب التي يتم إستخراجها من مؤسسات تنتمي إلى صناعة معينة أو خلال فترات زمنية محددة لكي يتم توضيح أثر الصناعة المعينة أو الفترة الزمنية موضع الدراسة على النسب المالية.

---

[1]-عبد الوهاب يوسف أحمد ، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن،2008،ص،94

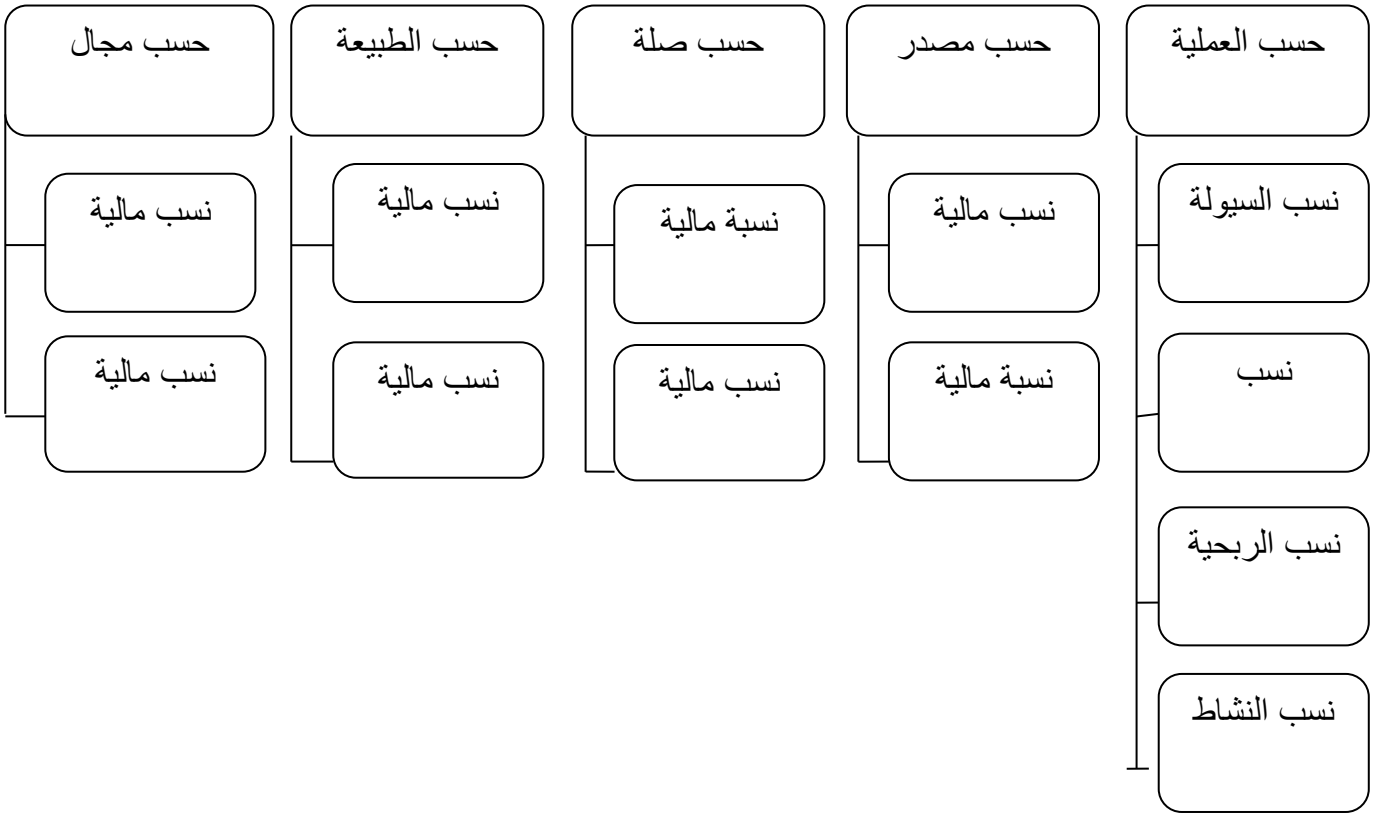
[2]مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الأولى ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006،ص ص 304-305.

- لم تقتصر النسب المالية على تلك المستخرجة من الميزانية و قائمة الدخل ، بل امكن إستخراج نسب أخرى من قوائم التدفق النقدي ومن البيانات المتاحة في الأسواق المالية.

-تميزت هذه الفترة كذلك بدراسة أثر القواعد و الطرق المحاسبية المتعارف عليها النسب المالية.

2- أنواع النسب المالية: يمكن تصنيف النسب المالية حسب العديد من المعايير وذلك كما يظهره الشكل التالي:

شكل رقم(2-3): أنواع النسب المالية



المصدر: **محمد مطر، مرجع سابق ، ص، 32**

يظهر الشكل السابق العديد من التصنيفات الخاصة بالنسب المالية ، وفيما يلي شرح موجز لهذه التصنيفات :

2-1-حسب المجال الذي تشتق منه: تصنف النسب المالية حسب هذا المعيار إلى نوعين هما[1]:

-نسبة مالية اتجاهية :وهي النسب التي تمثل حركة واتجاه تغير قسمة بند من بنود القوائم المالية على مدار فترة زمنية معينة مثلا مبيعات المؤسسة للعام الحالي تعادل 140 مبيعاتها للعام السابق؛

أ- نسبة مالية هيكلية : وهي النسب التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية على مدار الدورة المحاسبية؛

2-2- حسب طبيعة النسب المالية:نميز في هذه الحالة نوعين هما:

أ-النسب المالية البسيطة:وهي النسب التي تدرس العلاقة بين عنصرين من عناصر القوائم المالية.

ب- النسب المالية المركبة: وهي النسب التي تدرس العلاقة بين أكثر من نسبة من النسب المالية لبسيطة و تتمثل أهميتها في إضهار العلاقة الشمولية بين عناصر القوائم المالية وكمثال على ذلك نجد[2]:

معدل العائد على الموجودات = هامش الربح التشغيلي× معدل دوران الموجودات

3-3-حسب صلتها بالواقع : وتقسم إلى نوعين هما[3]:

أ- نسب مالية فعلية :هي النسب التي توضح الاداء الفعلي للمؤسسة تستخرج من واقع القوائم المالية للمؤسسة.

ب- نسب مالية معيارية : وهي النسب المالية التي يتم تحديدها مسبقا وفقا لأسس عملية لتوضيح ما يجب أن يكون عليه الأداء الفعلي للمؤسسة ، وتمثل مستهدفات تسعى كل مؤسسة لتحقيقها في سياق الأداء الفعلي .

3-4- حسب مصدر النسب (نوع القوائم المالية) : تقسم النسب المالية إلى:

أ- النسب المالية لقائمة المركز المالي : وهي النسب المشتقة من بيانات قائمة المركز المالي مثل نسب السيولة ونسب الرفع المالي.

ب- النسب المالية لقائمة الدخل: وهي النسب المشتقاة من بيانات قائمة الدخل كنسب الربحية ونسب المصاريف(التدفقات النقدية الخارجة).

ج- النسب المالية المشتركة : وهي النسب المالية لعناصر من القائمتين ، أي يشترك في هذه النسب عنصر أو أكثر من قائمة المركز المالي مع عنصر أو أكثر من قائمة الدخل مثل معدلات الدوران بأنواعهاالمختلفة.

---

[1]-محمد مطر،مرجع سبق ذكره ،ص،32

[2] -[2] - Marion Alain، analyse financière، Dunod، 2 édition، Paris، 2001، P 161

[3]-منير شاكر وأخرون،المرجع السابق،53.

3-5- حسب النشاط أو العملية المراد تقييمها : يمكن تصنيف النسب المالية وفقا لهذا المعيار إلى المجموعات التالية[1]:

- النسب التي تقيس القدرة على أداء الإلتزمات القصيرة الأجل وتسمى بنسب السيولة.
- النسب التي تقيس درجة المديونية وتسمى نسب المديونية.
- النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصول وتسمى بنسب النشاط أو الدوران.
- النسب التي تقيس الربحية والعائد وتسمى بنسب الربحية.
- النسب التي تقيس هيكلية رأس المال وتسمى بنسب الهيكل التمويلي.

النسب التي تقيس القيمة السوقية والمتغيرات المحددة لهذه القيمة وتسمى بنسب السوق.

ثم توجيه مجموعة من الإنتقادات لأسلوب التحليل بالنسب المالية منها:[2]

- النسب المالية تعبر عن العلاقات بين ظواهر في حالة سكون أي يوم إقفال القوائم المالية ولذلك فهي لاتظهر التغيرات التي حدثت على مر السنين،
- بعض النسب تعالج إجماليات وغالبا ما تكون مظلة لأن الإجماليات تختلف في نوعيتها وتاريخ استحقاقها،إن هذه العيوب ينبغي أن لاتحد من ضرورة تركيز اهتمام المحلل على النسب المحاسبية بل ينبغي أن يتسلح بها وبحدودها بدرجة يصبح استعمالها عادة تلقائية وبكفاءة عالية.

المطلب الثالث:استخدام النسب المالية في اتخاذ قرار منح القروض

بعد التطرق إلى ماهية النسب المالية وبعد عرض مختلف التصنيفات المتعلقة بها سنقوم في هذا المطلب بتوضيح مختلف النسب المالية التي تستخدم لأغراض إتخاذ القرار الإئتماني و توضيح دورها في ترشيد هذا القرار متبعين في ذلك التصنيف بحسب النشاط أو العملية المراد تقييمها على اعتبار أن البنوك تهتم بتحليل مختلف العمليات ومختلف الانشطة التي تمارسها المؤسسات المقترضة لمعرفة مدى كفاءة هذه المؤسسات في أداء مختلف أنشطتها ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية من هذه الأنشطة وبالتالي تقييم قدرة هذه المؤسسات على سداد أصل القرض و فوائده.

أولا- نسبة السيولة: وهي النسب التي تقيس قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها المالية القصيرة الأجل،كما تقيس قدرة المؤسسة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة إلتزاماتها الجارية التي تستحق الدفع خلال سنة واحدة، و تتميز هذه النسب بإستعمالها الشائع من قبل البنوك حيث تهتم هذه الأخيرة بدراسة المركز المالي للمؤسسات عند قيامها بتقديم التسهيلات الإئتمانية وذلك

[1]-حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره،ص ،35.
[2]-حسن سمير عشيش، المرجع السابق، ص،36.

للإطمئنان على قدرة هذه المؤسسات على تسديد فوائد القروض الممنوحة لها، وفيما يلي نقوم بتوضيح أهم هذه النسب:

1- نسبة التداول: وتسمى كذلك بنسبة السيولة العامة ويتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

نسبة التداول (السيولةالعامة) = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الإلتزامات الجارية بواسطة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مواعيد تتفق مع تواريخ إستحقاق هذه الإلتزامات ، ومن جهة نظر المقرضين فغن زيادة هذه النسبة يقلل من درجة المخاطرة المرتبطة بقروضهم كما أن انخفاضهاعن الحد اللازم قد يؤدي إلى عجز المؤسسة عن الفاء بإلتزاماتها القصيرة الأجل وبالتالي صعوبة حصولها على قروض قصيرة الأجل[1].

2-نسبة السيولة السريعة: وتحسب وفقا للعلاقة التالية[2]:

نسبة السيولة السريعة= الأصول المتداولة المخزون / الخصوم المتداولة

تعطي هذه النسبة مدلولا أدق وأوضح عن السيولة في المؤسسة لأنها تأخذ بعين الإعتبار الأصول المتداولة من حيث درجة سيولتها وذلك لأن الكثير من الأصول المتداولة لا تتحول بسهولة إلى نقدية ومن ثم لا يمكن إستخدامها في سداد الديون أو الإلتزامات القصيرة الأجل كالمخزون ، ومن ثم فإنه لإختيار القدرة الحقيقية للمؤسسة على سداد إلتزاماتها الجارية يتم حساب نسبة السيولة السريعة لأنها لا تأخذ في الحسبان إلا الأصول المتداولة شديدة السيولة ويتطلع المحللون الماليون إلى نسبة سيولة سريعة قدرها1.1 كمعيار مقبول لهذه النسبة و المؤسسات التي تحقق نسب أقل يجب النظر إليها بحذر شديد قبل أن يتخذ البنك قراره بمنح القرض.

3-نسبة السيولة الحالية : ويتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

نسبة السيولة الحالية= الأصول النقدية / الخصوم المتداولة

ويقصد بالأصول النقدية النقد الموجود في الصندوق و البنوك ، وبذلك توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الإلتزامات القصيرة الأجل ، وتختلف هذه النسبة عن كل من

[1]-فايز سليم حداد، الإدارة المالية ، الطبعة الثانية،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2009،ص،67.

[2] Caby Jérôme، koehl Jacky، analyse financière، Pearson éducation، France، 2003، p 125.

نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة بأنها تهتم بالعناصر النقدية فقط وهذا وتعتبر نسبة السيولة النقدية الأقل شيوعا و الأقل إهتماما من قبل المحللين الإئتمانيين في البنوك وذلك على إعتبار أن المؤسسات التي تتوفر لديها سيولة نقدية مناسبة لن تلجأ إلى الإقتراض.

4-رأس المال العامل: ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

رأس المال العامل= الأصول المتداولة –المطلوبات المتداولة

ويعتبر رأس المال العامل مقياس مطلق لسيولة المؤسسة ،حيث يستخدم في تقييم قدرتها على تمويل عملياتها اليومية و الوفاء بإلتزاماتها القصيرة الأجل ، ويشير رأس المال العامل الإيجابي إلى أن المؤسسة قادرة على الفاء بإلتزاماتها القصيرة الأجل، كما يدل على فعالية إدارة المؤسسة لعملياتها اليومية مما يوفر هامش أمان للمقرضين في الأجل القصير ، أما إذا كان رأس المال العامل سالب فهذا يعني أن المؤسسة لن تكون قادرة على الوفاء بإلتزامتها القصيرة الأجل مما يؤدي في هذه الحالة إلى تحفظ البنوك على منح القروض نتيجة لإرتفاع درجة المخاطرة المالية.

ثانيا: نسب المديونية: تولي البنوك إهتماما خاصا بهذه المجموعة من النسب وذلك لأنها تسمح بقياس مديونية المؤسسة على المدى الطويل و أهمية تلك الديون إلى رأس مال المؤسسة ، كما تسمح بإعطاء مؤشرات دقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة وتبين قدرتها على تسديد إلتزاماتها الطويلة الأجل و الممثلة أساسا في القروض المصرفية الطويلة الاجل والسندات، وتفضل البنوك أن لا تتجاوز نسب المديونية حدودا معينة لأنه في حالة حدوث ذلك يزداد إحتمال تخلف المؤسسة عن دفع الفوائد و اقساط القروض كما أن تغطية حقوق الملكية لهذه القروض سوف ينخفض عن المستوى المقبول فمثل هذه التغطية مهمة من وجهة نظر البنك وذلك لأن أموال الملكية تمثل هامش امان للبنوك ومختلف الدائنين في حالة تعرض المؤسسة لمصاعب مالية و يمكن تقسيم هذه النسب إلى مجموعتين هما:

أ-المجموعة الأولى: وتركز على العلاقة بين الديون من جهة و الموجودات وحقوق الملكية من جهة أخرى وتسمى بنسب المديونية أو الرفع المالي.

ب- المجموعة الثانية: وتركز على قدرة المؤسسة على خدمة ديونها و مواجهة الإلتزامات المرتبطة بهذه الديون من أقساط و فوائد و تسمى بنسب التغطية.

ثالثا: نسب الرفع المالي أو المديونية : وتتمثل أهم هذه النسب فيمايلي:

1-نسبة المديونية(الإقراض): وتحسب وفقا للمعادلة التالية[1]:

نسبة المديونية= مجموع الديون

مجموع الأصول

وهذه النسبة من أكثر المؤشرات إستخداما لقياس درجة إعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية في هيكلها التمويلي فهي تقيس نسبة الأصول الممولة بالقروض ، وتتضمن الديون المتداولة بالإضافة إلى جميع أنواع السندات وتعتبر نسبة 0.4 عادلة في معظم الصناعات ، وإرتفاع نسبة المديونية عن هذا الحد قد يؤدي إلى إحجام البنك عن إقراض المؤسسة.

2- نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة: وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة= الديون الطويلة الأجل

الاصول الثابتة

وتبين هذه النسبة مقدار مساهمة الديون في تمويل إمتلاك الأصول الثابتة ، والحصول على نسبة عالية يعني أن مساهمة الديون في إمتلاك الأصول الثابتة مرتفعة وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للمؤسسة لأنه يفترض أن تكون المساهمة الكبرى في إمتلاك الأصول الثابتة لمصادر التمويل الداخلية وبذلك فإن تحقيق المؤسسة لمؤشر منخفض لهذه النسبة يشجع البنك على منحها القروض حيث تكون الأصول الثابتة الممولة داخليا من قبل المؤسسة ضمانا جيدا لهذه القروض[2].

3- نسبة الديون إلى حقوق الملكية: وتحسب هذه النسبة وفقا للصيغة التالية [3]:

نسبة المديونية إلى حقوق الملكية= مجموع الديون

مجموع حقوق الملكية

وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في أصول المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك ، وكلما كانت مساهمة الملاك أكبر كلما زاد إطمئنان الدائنين على قدرة المؤسسة على تسديد إلتزاماتها وبالتالي فإنخفاض نسبة المديونية إلى حقوق الملكية يدل على إنخفاض إعتماد المؤسسة على الديون كمصدر من مصادر التمويل وانخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها كل من الدائنين والمساهمين وفي هذه الحالة لن تجد المؤسسة صعوبة في الحصول على اموال إضافية أو الإقتراض من البنك.

[1]-عبد العزيز محمدالمخلافي،أساسيات الإدارة المالية كلية التجارة والإقتصاد، جامعة صنعاء،اليمن،2011،ص80

[2]-مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطاونة، مرجع سابق،ص136

[3]-فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين،2008،ص53.

4-نسبة التغطية: وتتمثل أهم هذه النسب فيمايلي:

4-1-نسبة تغطية الفوائد : وتحسب وفقا للعلاقة التالية[1]:

نسبة تغطية الفوائد = الأرباح قبل الفائدة والضريبة

الفوائد السنوية المدفوعة

توفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة المؤسسة على دفع فوائد الديون بمعنى أنها تقيس عدد مرات تغطية فوائد الديون من الأرباح التي تحققها المؤسسة ، و لا شك أن معرفة هذه النسبة أمرا مهما من قبل إدارة الإئتمان لأن عدم قدرة المؤسسة على دفع الفوائد السنوية يمكن أن يؤدي إلى إفلاسها و يلاحظ أن النسبة تضمنت الأرباح قبل الضرائب و ذلك لأن الضرائب تف رض على الدخل بعد إقتطاع لفوائد
و بالتالي فإن قدرة المؤسسة على سداد الفوائد الجارية لا يتأثر بالضرائب[2].

4-2-نسبة تغطيةخدمة الدين: وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

نسبة تغطية خدمة الدين= الأرباح قبل الفائدة والضريبة الإستهلاكات

الفوائد السنوية المدفوعة القسط المستحق خلال السنة

تختلف هذه النسبة عن سابقتها في أنها لا تقيس فقط قدرة المؤسسة المقترضة على سداد الفوائد و إنما تقيس أيضا قدرتها على سداد أصل القرض ، و كلما إرتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على قدرة لمؤسسة على خدمة ديونها من الأرباح التي تحققها و بالتالي لا يوجد ما يمنع من تقديم المؤسسة.

ويلاحظ من خلال المعادلة أو الصيغة الخاصة بحساب نسبة تغطية خدمة الدين أنه يتم تعديل أقساط سداد القروض إلى ما قبل الضريبة و ذلك لأن سداد القرض في حقيقة الأمر يتم بعد دفع الضريبة في حين أن الفوائد تخصم من الوعاء الضريبي كما سبق و أشرنا لذلك يجب حساب أقساط سداد لقرض قبل الضريبة لتحقيق التماثل بين هذين العنصرين[3].

[1]-وليد ناجي الحيالي،الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق،ص،63.
[2]-عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،مصر،2007،ص،44.
[3]-حنفي علي،مرجع سابق،ص،92.

3-4-نسبة تغطية الأعباء الثابتة (معدل التغطية الشاملة): ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

معدل التغطية= الأرباح قبل الفائدة والضريبة الإستهلاكات أقساط الإيجار

الفوائد السنوية المدفوعة القسط المستحق خلال السنة / -ص الدفعات الإيجارية

وتعتبر هذه النسبة أكثر شمولا من ا لنسبة السابقة فهي تتضمن بالإضافة إلى الأعباء المترتبة عن المديونية الإلتزامات الثابتة و المترتبة على تأجير بعض الأصول حيث توجد العديد من المؤسسات التي تستأجر أصولا لفترة زمنية طويلة و تلزم نفسها بتكاليف الإيجار التي يجب أن تدفع سنويا، و يفضل محللي الإئتمان هذه النسبة لأن إستئجار الأ صول أصبح أمرا شائعا و منتشرا ا و الجدير و بالذكر أن الأقساط الإيجار تعفى من الضريبة لذلك لا يتطلب الأمر إجراء أي تعديلات على هذا البند كما يحدث بالنسبة لأقساط سداد أصل القرض[1].

- رابعا: نسب الربحية: تهتم إدارة الإئتمان بتقييم ربحية المؤسسات المقترضة لذلك فهي تهتم بنسب الربحية حيث تستخدم هذه النسب في تقييم قدرة هذه المؤسسات على توليد الأرباح و العوائد من أنشطتها التشغيلبية مقارنة بالنفقات والتكاليف التي تكبدتها خلال فترة زمنية معينة ، وبذلك تعتبر هذه النسب عن نتائج السياسات الإنتاجية و التشغيلية والقرارات المالية المالية التي إتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي و الواقع أن جميع النسب التي سبق التعرض لها تظهر بعض جوانب أو أبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة أما نسب الربحية فإنها تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة وفيما يتعلق بهذه النسب فإنه يمكن تقسيمها أيضا إلى مجموعتين[2]:

أ-المجموعة الأولى: وهي مجموعة النسب التي تتناول العلاقة بين الأرباح و لمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح.

ت- **المجموعة الثانية:** وهي مجموعة النسب التي تتناول العلاقة بين الأرباح و الأموال المستثمرة في المؤسسة سواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو المقرضين أو من الإثنين معا.

ث-

[1]- عبد الغفار حنفي،أساسيات التمويل والإدارة المالية،مرجع سابق،ص،82.

[2]-محمد مطر، مرجع سابق،ص ص،33،32.

1- نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات: وتشمل مايلي:

أ- نسبة مجمل الربح: ويحسب وفقا للعلاقة التالية[1]: إجمالي ربح العمليات / صافي المبيعات

نسبة مجمل الربح (هامش الربح الإجمالي) = مجمل الربح / صافي المبيعات

توضح هذه النسبة مقدار الأرباح المحققة عن كل وحدة من صافي المبيعات ، و للتحليل المستفيض يجب مقارنة هذه النسبة مع النسب المحققة في السنوات السابقة كما يجب مقارنتها مع النسب المعيارية المتفق عليها في الصناعة السائدة بالإضافة إلى مقارنتها مع النسب التي تحققها المؤسسات المماثلة أو المنافسة وذلك لتوضيح مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مناسبة مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

ب- هامش الربح قبل الفوائد و الضرائب:

وتقيس هذه النسبة حجم الأرباح التشغيلية المحققة قبل الفائدة و الضريبة عن كل وحدة من صافي تجدر الإشارة إلى أن هناك مؤشران مرتبطان بهامش الربح المبيعات[2] .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مؤشران مرتبطان بهامش الربح و يعتبر هذان المؤشران مكملين لنسب الربحية السابقة وهما : هامش الربح قبل الضرائب و هامش الربح بعد الضرائب ، كما يعتبر هذان المؤشران مقياسا حقيقيا لكفاءة إدارة المؤسسة المقترضة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات و مدى قدرتها على ضبطها و السيطرة عليها و ذلك لأنها لا تشمل فقط الأرباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها الرئيسية

بل تأخذ في الحسبان الأرباح و الإيرادات الأخرى غير العادية كإيرادات التنازل عن لإستثمارات أو بيع الأصول ، التعويضات الناتجة عن تغطية خسائر أو حرائق أو سرقة ،..... إلخ .

و يتم حساب هذان المؤشران على النحو التالي :

هامش الربح قبل الضرائب= صافي الربح قبل الضرائب / صافي المبيعات

هامش الربح بعد الضرائب (نسبة صافي الربح)= صافي الربح بعد الضرائب / صافي المبيعات

[1]-عبد العزيز النجار،مرجع سابق،ص،52.
[2]-فايز سليم حداد،مرجع سابق،ص،80.

2- نسب الربحية المرتبطة بالأموال المستثمرة: وتشمل ما يلي:

أ- معدل العائد على الأصول (ROA): ويحسب وفقا للعلاقة التالية[1]:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة / مجموع الأصول

و يعتبر هذا المعدل مقياسا شاملا لفعالية الإدارة في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة ، فهو يقيس إنتاجية الدينار المستثمر في الأصول(الموجودات) .

ب- معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

يوضح هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المؤسسة المقترضة في توظيف أموال المساهمين و تحقيق أرباح من هذه الأموال وعندما تتضمن حقوق الملكية أسهمها ممتازة فإن هذه النسبة تأخذ الشكل التالي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة توزيعات الأسهم الممتازة / حقوق الملكية

خامسا:نسبة النشاط: تهتم نسب النشاط بقياس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال مواردها المالية المتاحة و الرقابة عليها لذلك يطلق عليها البعض بنسب إدارة الموجودات أو الأصول ، كما يطلق على هذه النسب بنسب الدوران لأنها تقيس سرعة أو فترة الدوران لبعض عناصر النشاط التشغيلي في المؤسسة كالمخزون و العملاء و الموردين ، فتقيس قدرة المؤسسة على تصريف مخزونها من السلع و البضائع بالإضافة إلى قدرتها على تحصيل ديونها من العملاء وقدرتها على تسديد ديونها إلى الموردين[2] و تتمثل أهم هذه النسب فيمايلي:

[1]-محمود جلال احمد ،طلال الكسار، استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية ، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي السابع ، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية،جامعة الزرقاء، الأردن،2009،ص،8.

[2]-دريد درغام، أساسيات الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، الجزء الأول،دار رضا لنشر والتوزيع، دمشق، سوريا،1999،ص،111.

1-معدل دوران الأصول: ويحسب وفقا للعلاقة التالية[1]:

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

ويوضح هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام أصولها لتوليد المبيعات و الإيرادات حيث يقيس حجم المبيعات المتولدة عن كل وحدة مستثمرة من الأصول ، وإذا كان هذا المعدل أقل من النسبة المتوسطة للصناعة (معدل الصناعة) فإن هذا يعني أن المؤسسة الطالبة للإئتمان لا تستخدم إستثماراتها بشكل فعال ، أي أن مبيعاتها أو تقوم بالتخلص من بعض أصولها أو تقوم بالإثنين معا.

ومن خلال هذا المعدل يمكن إشتقاق مؤشرين أساسين للتعبير عن مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام أصولها المختلفة لتوليد المبيعات أو الإيردات وهما معدل دوران الأصول الثابتة و معدل دوران الأصول المتداولة حيث:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة

2-معدل دوران المخزون: ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون= صافي المبيعات / متوسط المخزون

حيث متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون آخر المدة)/2

ويقصد بمعدل دوران المخزون عدد مرات التي يتم فيها بيع المخزون خلال السنة ،ويستخدم هذا المعدل لقياس كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجات المؤسسة خلال السنة الواحدة، وكلما إرتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على مركز سيولة جيد بالنسبة للمؤسسة المقترضة ، أما إذا كان هذا المعدل منخفضا فإن هذا معناه أن المؤسسة تحتفظ بمخزون من بضاعة راكدة وغير مطلوبة.

[1]-عبد العزيز محمد المخلاقي،مرجع سابق،ص،78.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المحللين الماليين يدعون إلى إستخدام تكلفة البضاعة المباعة في حساب هذه النسبة بدلا من قيمة المبيعات تكون بالقيمة السوقية في حين أنه يتم تحديد المخزون على أساس التكلفة وبذلك يمكن حساب معدل دوران المخزون وفقا للصيغة التالية كذلك[1].

معدل دوران المخزون= تكلفة البضاعة المباعة

متوسط المخزون

ويساعد معدل دوران المخزون في حساب فترة الإحتفاظ بالمخزون المعروفة بإسم أيام الجرد المعلقة لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه المؤسسة في تحويل مخزونها إلى مبيعات ويتم حساب فترة الإحتفاظ بالمخزون وفقا للمعادلة التالية[2]:

فترة الإحتفاظ بالمخزون=تكلفة البضاعة المباعة(المبيعات)

رصيد المخزون

3-معدل دوران المدينين: يمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية:

معدل دوران المدنين = صافي المبيعات الآجلة

متوسط حسابات المدنين العملاء أوراق القبض

حيث :متوسط حسابات المدنين= (رصيد الذمم في أول المدة + رصيد الذمم في أخر المدة)/2

ويستخدم هذا المعدل للحكم على كفاءة المؤسسة في تحصيل الديون في مواعيد إستحقاقها و يرتبط ذلك بعد المرات التي يمكن فيها تحصيل الديون خلال السنة ، وكلما إرتفع هذا المعدل عن المعدلات المعيارية كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها وجودة وسيولة ذممها المدينة.

وكما هو الحال بالنسبة لمعدل دوران المحزون يساعد معدل دوران المدنين في حساب متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه المؤسسة في تحصيل ديونها ويتم حساب متوسط فترة التحصيل وفقا للمعادلة التالية:

[1]-محمد سامح، القوائم المالية وتقييم المشروعات، متاح على الموقع: http:/samehar.wordpress.com بتاريخ 2013/04/16 على الساعة18.50.

[2]-فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق،ص،62.

متوسط فترة التحصيل= 360

معدل دوران الذمم المالية

ومن خلال هذه الصيغة يتضح أن متوسط فترة التحصيل تهدف إلى تحديد عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ بيع البضاعة على الحساب وتاريخ تحصيل قيمتها، و الواقع أن تقييم هذه النسبة يجب أن يتم على أساس المقارنة بين متوسط فترة التحصيل وفترات الإئتمان الممنوحة للمؤسسة من قبل الدائنين و الموردين[1].

4- معدل دوران الدائنين: ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

معدل دوران الدائنين= تكلفة البضاعة المباعة أو المشتريات

متوسط حسابات الدائنين الموردين أوراق الدفع

ويستخدم هذا المعدل كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد إلتزاماتها التجارية القصيرة الأجل و يرتبط ذلك بعد مرات التسديد خلال فترة زمنية معينة(غالبا ما تكون سنة واحدة).

و يساعد معدل دوران الدائنين في حساب متوسط فترة الإئتمان أو فترة دفع الذمم الدائنة مما يعطي فكرة عن الزمن ال ذي تستغرقها المؤسسة في تسديد ديونها التجارية ، و يتم حساب هذه الفترة كما يلي

معدل دوران الدائنين بالأيام (متوسط فترة الإئتمان)=360

معدل دوران الذمم المالية

و تجدر الإشارة إلى أنها إضافة إلى مجموعات النسب المالية السالفة الذكر و التي يتم إشتقاقها من قائمتي المركز المالي و الدخل فإنها توجد نسب مالية أخرى يتم إشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية ، حيث تساعد هذه النسب على قياس السيولة و الربحية و القدرة على الإقتراض ، و بذلك تفيد محللي الإئتمان في تقييم قدرة المؤسسات المقترضة على سداد قروضها .

تتمثل هذه النسب التدفقات النقدية التي تستخدم لأغراض تحليل الإئتمان فيمايلي :

[1]- محمد إبراهيم عبد الرحيم،مرجع سابق،ص،144.

- **نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى القروض القصيرة الأجل** : و يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى القروض القصيرة الأجل = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
القروض قصيرة الأجل

و تبين هذه النسبة عدد مرات قابلية التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية على تغطى قروض المؤسسة القصيرة الأجل و يعتبر إرتفاع هذه النسبة مؤشرا جيدا على مستوى سيولة المؤسسة على قدرتها على تسديد إلتزاماتها القصيرة الأجل.

- **نسبة التغطية النقدية للقروض القصيرة الأجل:** تحسب كمايلي:

نسبة التغطية النقدية للقروض القصيرة الأجل= التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التوزيعات النقدية
القروض قصيرة الأجل

تعكس هذه النسبة سياسة التوزيعات النقدية الخاصة بحملة الأسهم العادية و الممتازة و مدى تأثيرهاعلى النقدية المتاحة لمقابلة القروض القصيرة الأجل للمؤسسة و بالتالي فإن هذه النسبة تظهر أيضا قدرة المؤسسة عل ى تسد يد قروضها القصيرة الأجل و كلما إرتفعت كلما زاد مستوى الأمان في تسديد لقروض القصيرة الأجل[1].

- **نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي القروض:** تحسب وفقا للصيغة التالية:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي القروض= التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
إجمالي القروض

و تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المؤسسة على تسديد قروضها بإستخدام التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية ، و كلما إنخفضت هذه النسبة كلما إنخفضت القدرة المالية للمؤسسة و زاد إحتمال تعثرها في تسديد قروضها.

و تجدر الإشارة إلى أن المقرضين بصفة عامة يركزون إهتمامهم على ثلاث مجموعات من النسب المالية وهي: نسبة الرفع المالي (الملاءة) ، نسب السيولة و نسب الربحية.

[1]-امين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق،ص ص،،400-401.

جدول رقم(2-1): أهم النسب المالية من وجهة نظر المقرضين

النسبة	نوع النسبة	ترتيب النسبة
الديون / حقوق الملكية	الملاءة	1
نسبة السيولة	السيولة	2
التدفق النقدي/ الأقساط المستحقة من الديون الطويلة الأجل	الملاءة	3
نسبة تغطية الأصول الثابتة	الملاءة	4
هامش صافي الربح بعد الضريبة	الربحية	5
نسبة تغطية الفوائد	الملاءة	6
هامش صافي الربح قبل الضريبة	الربحية	7
درجة الرفع المالي	الملاءة	8
فترة الإحتفاظ بالمخزون	السيولة	9
متوسط فترة التحصيل	السيولة	10

المصدر: محمد مطر ، مرجع سابق ، ص،74

على الرغم من الأهمية التي تحظى بها النسب المالية كأداة من أدوات لتحليل الإئتماني إلا أنها تعاني من بعض جوانب القصور التي تحد من فاعليتها في تقييم آداء المؤسسات الطالبة للإئتمان و إتخاذ قرارات الإقراض ، ويمكن حصر أهم جوانب هذا القصور في النقاط التالية :

- إن النسب المالية لا تعني شيئا في حد ذاتها إلا إذا تم ت مقارنتها مع معايير الصناعة أو مع المعايير التاريخية.

-وجود العديد من النسب المالية ذات المعنى المختلف و التفسير المتباين فضلا عن أن هذه النسب غير صالحة في جميع الأغراض وغير ملائمة لجميع القرارات مما يتعين على المحللين الماليين إختيار النسب المالية الأكثر ملائمة.

- إن النسب المالية تعطي صورة لآداء المؤسس ة المالي عند نقطة زمنية محددة و بالتالي فهي لا تأخذ بعين الإعتبار الطبيعة الديناميكية لنشاط المؤسسة، الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ بالإتجاهات المستقبلية لأنشطة المؤسسة .

- إختلاف المؤسسات التي تعمل في نفس الصناعة في اسس تصنيف العناصر وأسس الإعتراف بالأصول و الخصوم و إختلافها أيضا في أساليب القياس والإفصاح و مختلف المبادئ و النظم المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية التي تشتق منها النسب المالية مما يؤثر على عملية المقارنة و صدق دقة نتائجها حيث يصعب في هذه الحالة التوصل إلى معايير موحدة للنسب المالية تتم على أساسها عملية المقارنة لأن هذه المعايير التي يعبر عنها بمتوسطات الصناعة لا يمكن أن تكون موضوعية طالما أن البيانات التي استخدمت في تحديد هذه المتوسطات تعبر عن أحداث إقتصادية قيست بمقاييس مختلفة.

بالإضافة إلى ذلك فإن السماح بإستخدام أساليب و بدائل مختلفة في القياس المحاسبي و إجراء تغييرات في السياسات المحاسبية المطبقة يعطي للمؤسسات فرصا لإستغلال هذه الميزة في تحسين صورة ربحيتها و مركزها المالي مما يقلل حتما من مصداقية النسب المالية التي تستخدم في تقييم أداء هذه المؤسسات.

- المبادئ و الفروض المعتمدة في إعداد القوائم المالية تفقد النسب المالية المشتقة من البيانات المنشورة في هذه القوائم صفة الموضوعية ، ففرض القياس النقدي مثلا يحصر البيانات المسجلة في نطاق الأنشطة التي يمكن تمثيلها في صورة نقدية فقط ، هذا ما يجعل البيانات النوعية خارج نطاق هذه النسب علما أن مثل هذه المعلومات لا تختلف في أهميتها عن المعلومات و البيانات الكمية ، كما أن فرض ثبات وحدة النقد و مبدأ التكلفة التاريخية يجعلان البيانات المنشورة في القوائم المالية المعدة في فترات تسودها معدلات تضخم مرتفعة غير دقيقة م ما ينعكس سلبا على مدلول و نتائج النسب المالية المشتقة من هذه البيانات*.

---

* يتم مواجهة أثار التضخم على البيانات المالية بإتباع أسلوبين هما:أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة أو ما يطلق عليه بأسلوب وحدة النقد الثابتة ويتم وفقا لهذا الأسلوب تعديل البيانات المالية التاريخية بإستخدام أحد أنواع الأرقام القياسية أو معامل تعديل يتغير معامل التضخم و أسلوب التكلفة الجارية وبموجبه يتم تعديل كل بند من بنود القوائم المالية على جدى بإستخدام الرقم القياسي لكل بلد و المزيد من المعلومات عن هذين الأسلوبين انظر:محمد مطر،مرجع سابق،ص ص،141-151.

ـ إختلاف ظروف المقارنة و تأثير العوامل البيئية (الإقتصادية ، الإجتماعية و السياسية) المحيطة بنشاط المؤسسات و إختلاف حجم و فترة و نوعية هذا التأثير ، كل هذا يجعل من الصعب الإعتماد على نتائج المقارنة.

- إستخدام بعض المعايير و النسب النموذجية للحكم على النسب المالية قد يؤثر على سلامة تحليل و تفسير نتائج هذه النسب و هذا راجع لإختلاف الظروف الخاصة بكل مؤسسة.

- قد تؤدي النسب المالية إلى نتائج متناقضة مما يؤثر سلبيا على عملية إتخاذ القرار .

- و نتيجة لذلك نستنتج مدى محدودية فعالية النسب المالية في ترشيد القرارات الإئتمانية ، لذلك نجد ن البنوك التجارية الآن أصبحت تبحث عن طرق أخرى أكثر كفاءة و أكثر فعالية في تقدير خطرا لقروض المصرفية مستغلة في ذلك تطور الطرق و التقنيات التي أفرزتها البحوث و الدراسات المهتمة بهذا المجال و حداثة الوسائل التي سهلت من مهمة ا لبنوك في آداء وظيفتها التمويلية وبذلك ظهرت بعض الطرق الحديثة التي حققت نتائج جد إيجابية في ترشيد القرارات الإئتمانية وتخفيض المخاطر المصرفية وهذا ما سنحاول التطرق إليها في المبحث اللاحق.

المبحث الثالث:إتخاذ القرار منح الإئتماني بالإعتماد على أساليب حديثة

إن ضعف فعالية الطرق الكلاسيكية ا لقائمة على تحليل النسب المالية في تقدير مخاطر القروض المصرفية دفع بالبنوك إلى البحث عن طرق أخرى حديثة تكون أكثر دقة و أ كثر فعالية في تقدير هذه المخاطر و أكثر جدارة في التخفيف من نسبة الخطأ في عملية منح القروض ، و من هذه الطرق ما يقوم على النماذج الإحصائية الم بنية على التحليل الإحصائي و منها ما يقوم على النماذج الذكية المبنية على الحواسب الألية.

المطلب الأول: القرض التنقيطي

ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينات طريقة جديدة تعتمد في عملها على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة يتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلب القرض و رفضها، و تسمى هذه الطريقة بالقرض التنقيطي.

أولا:تعريف القرض التنقيطي وتطوره التاريخي:

1-تعريف القرض التنقيطي: هناك العديد من التعاريف التي قدمها الباحثين للقرض التنقيطي نذكر منها مايلي:

- القرض التنقيطي عبارة عن آلية يتم بموجبها تخصيص نقطة أو علامة للمقترضين المحتملين وذلك لتقدير قدرتهم على تسديد قروضهم في المستقبل.[1]

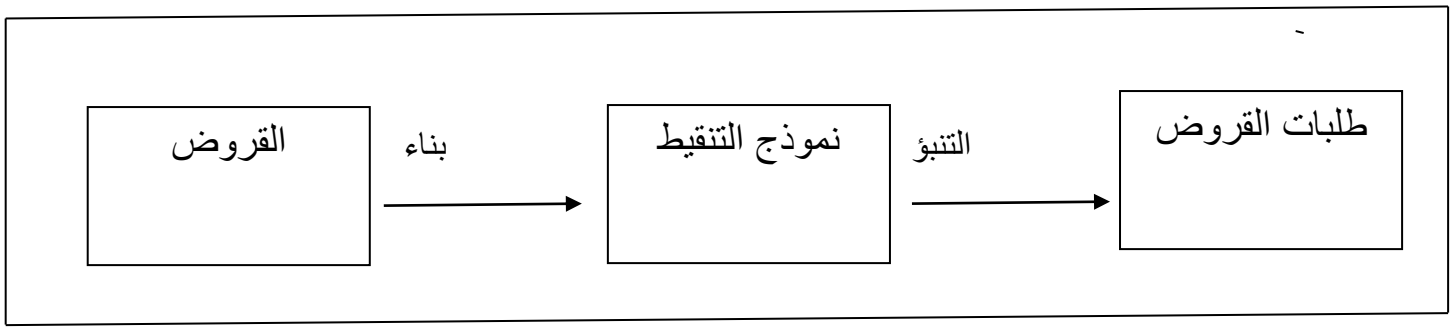
-القرض التنقيطي طريقة تستخدم التحليل الإحصائي و المعالجة المعلوماتية للبيانات و ذلك لمالي للمؤسسات و تسيير خطر القرض[2].

- القرض التنقيطي عبارة عن آلية تعتمد أساسا على التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخطيط نقطة أو علامة يستعملها البنك في تقدير الملاءة المالية لعملائها قبل منحهم القرض ، ما يستعملها في التنبؤ المسبق بحالات العجز التي يمكن أن تصيب هؤلاء العملاء.

و من خلال التعريف السابقة يمكن القول أن القرض التنقيطي هي طريقة من طرق التنبؤ الإحصائي تساعد البنوك على تخفيض ، مراقبة وتوقع عجز المقترضين عنالوفاء بالتزاماتهموتعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على تقنية إحصائية تتمثل في التحليل التمييزي*.

و بذلك ف القرض التنقيطي أداة لتسيير خطر القرض فهو يساعد على التنبؤ بإحتمال تعثر القروض المطلوبة بإستخدام بيانات و مميزات القروض الممنوحة سابقا والتي تساعد على بناء نموذج القرض التنقيطي الذي يسمح بدوره بالتمييز بين القروض الجيدة و القروض المشكوك فيها ،والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم(2-4): آلية القرض التنقيطي



Source : Diallo Boubacar, op – cit , P 4 .

حيث نلاحظ أن البنوك و المؤسسات المالية أصبحت تهتم بإستخدام التحليل الإحصائي للتنبؤ بقدرة العملاء على تسديد قروضهم مما يساعد على إتخاذ القرارات المناسبة سواء بمنح هؤلاء العملاء هؤلاء العملاء

[1] -Diallo Boubacar , un modèle de credit scoring pour une institution de micro-finance africaine ,laboratoire d'économie d'Orléans (LEO) , université d'Orléans ; France , 2006, p4

[2] - Elhama Azzouz , la gestion du risque de crédit par la méthode de scoring, magazine du Remarem, rabat,maroc , N291, 2009,p4.

القروض المطلوبة أو رفضها ، و يساعد التحليل الإحصائي على بناء نماذج تساعد على اتخاذ القرارات الائتمانية ،و يعتمد هذا التحليل على البيانات التاريخية الخاصة بالقروض الممنوحة سابقا كما يعتمد على مجموعة من المتغيرات التي تكون عادة كمية بالنسبة للمؤسسات(النسب المالية) ونوعية بالنسب للأفراد (العمر، المهنة ، الحالة العائلية،....الخ).[1]

2- التطور التاريخي لتنقيط

ترجع البحوث الأولى حول طريقة القرض التنقيطي إلى سنوات الخمسينات حيث ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية و تم تطبيقها خصوصا على القروض الإستهلاكية ، و قد كانت جهود فيشر في التحليل التمييزي عام 1941 الخطوة الأولى في إستخدام التحليل الإحصائي لتمييز بين المؤسسات السليمة و المؤسسات الفاشلة أي المؤسسات المتعثرة والمؤسسات غير المتعثرة ، بعدها عرفت طريقة القرض التنقيطي تطورا كبير وإتسعت مجالات إستخدامها حيث تم تطبيق أيضا في مجال القروض العقارية، البطاقات الإئتمانية ، .....الخ.

كما كان ل Altman إسهام كبير في خلق فهم أحسن لهذه الطريقة من خلال النموذج الذي إقترحه عام 1968(z– score) ، بعدها إنتشرت هذه الطريقة في السبعينات في الدول الأوروبية نتيجة جهود العديد من الباحثين الذين قدموا نماذج ساعدت على تقدير القروض و تنبؤ بتعثر المقترضين،و من بين هذه النماذج نجد : نموذج كولنجس عام 1976، نموذج كونان وهو لدار عام 1979بالإضافة إلى نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا.[2]

و تجدر الإشارة إلى أن التطور الذي عرفته طريقة القرض التنقيطي يخص فقط الدول المتقدمة و ذلك لأن إستخدام هذه الطريقة في الدول النامية كان و لا يزال محدودا ، و في هذا السياق نشير إلى النماذج الأولي للسكورينغ في إفريقيا كنموذج Vagano المقدم في الصندوق الوطني للقروض الزراعية (CNCA) لبوركينافاسو عام 1993، نموذج Shreiner et Nagarajan عام 1998 في غامبيا.

3-مراحل بناء دالة التنقيط:

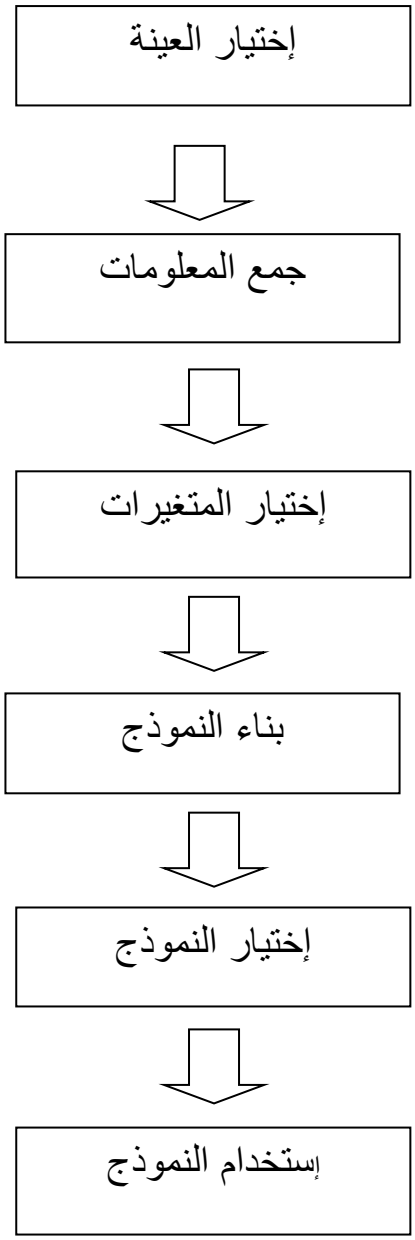
إن تحديد د الة القرض التنقيطي يتم بإتباع مجموعة من المراحل الخطوات و ذلك كما يوضحها الشكل التالي:

*التحليل التمييزي عبارة عن أسلوب إحصائي يوضح العلاقة بين متغير تابع و مجموعة من المتغيرات المستقلة وذلك لتحديد أفضل المتغيرات التي يمكن الإعتماد عليها في التمييز بين مفردات العينة.

[1] -saportta Gilbert, la notation statistique des emprunteurs ou scoring, disponible sur l'adresse :http:/cedric.cnam.fr,p1,consulte le 03/05/2013 a 22.20

[2] -Elhama Azzouz ,op-cit ,p5

شكل رقم(2-5): مراحل بناء دالة التنقيط



المصدر :

Gonzalez Pierre - ouis, calcul d'un score (scoring) application de techniques de

Discriminante: Maths - cnam – fr / IMG/ pdf / création- d - un score- 07 pdf, P 5 consulté le 20/05/2013 à 19:45

و فيما يلي نقوم بشرح مختلف المراحل الموضحة في الشكل السابق :

3-1- إختيار العينة : وهي مرحلة أساسية في تحديد دالة السورينغ حيث يتم في هذه المرحلة أخذ عينة من ملفات مؤسسات إستفادت من قروض من البنك و ذلك وفقا لإحدى طرق أخذ العينات ، و يجب أن تضم العينة مؤسسات سليمة و أخرى عاجزة:

أ- المؤسسات السليمة : هي تلك المؤسسات التي لم تعاني من أي صعوبات مالية في تسديد قروضها، أو تلك التي لم يسبق للبنك أن تعرض إلى خسارة عند التعامل معها .

ب- المؤسسات العاجزة : هي تلك المؤسسات التي عانت من صعوبات مالية في تسديد قروضها أو تلك التي سبق للبنك أن تعرض إلى خسارة عند التعامل معها ،و لإعداد دالة القرض التنقيطي لابد من وجود عينتين هما[1] :

-عينة لإعداد النموذج و تستخدم لتحليل البيانات و إستخراج دالة التنقيط و تسمى بعينة التحليل.

- عينة لقياس دقة النموذج و تستخدم لإختبار النموذج و التأكد من صحته و تسمى بعينة الإثبات .

3-2-جمع المعلومات :

بعد إختيار العينة ، يتم جمع المعلومات من ملفات المؤسسات المشكلة للعينة و بالتحديد من ملفات طلبات القروض و القوائم المالية لهذه المؤسسات .

3-3 ـ إختيار المتغيرات : يحاول البنك في هذه الحالة إنتقاء أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة على قدرة المؤسسات على تسديد قروضها وذلك لوضع نموذج أكثر دقة ومصداقية،وهناك نوعين من المتغيرات هما :

أ-المتغيرات الكمية : وهي متغيرات قياسية يتم حسابها من البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة ، و تتمثل هذه المتغيرات في النسب المالية.

ب- المتغيرات النوعية : و هي معلومات غير قياسية ذات طبيعة كيفية يتميز إستخراجها من ملفات طلبات القروض ، و يتم إدراج هذه المتغيرات في النموذج و ذلك بعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس و من أمثلة هذه المتغيرات نجد :عمر المقترض ، مهنته ، حالتها العائلية ، وضعيته في السكن ، ...الخ.[2]

[1]-محمد بوزيان ، يوسف الصوار ،محاولة تقدير خطر القروض المصرفية بإستخدام طريقة القرض التنقيطي ،بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر و إقتصاد المعرفة ،كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة ، الأردن، أيام 16-18 أفريل 2007،ص،5.

[2] -salgueiro Albert, les modes dévaluation de la dignité de crédit d'un emprunteur, thèse pour obtenir legrade de docteur , université Dauvergne, France,2004,pp223-233.

و تجدر الإشارة إلى أنها عادة ما يتم الدمج بين المتغيرات الكمية و المتغيرات النوعية عند بناء نموذج القرض التنقيطي و هذا لإثرائه ببيانات من طبيعة و مصادر مختلفة و إعطائه مصداقية أكبر، فبالنسبة للمؤسسات يتم إدراج بعض المتغيرات النوعية إلى المتغيرات الكمية الممثلة في النسب المالية و من أمثلتها نجد :

قطاع النشاط الإقتصادي التي تعمل فيه المؤسسة ، عمرها (تاريخ طلب القرض ،تاريخ إنشاء المؤسسة)، أقدميتها (تاريخ طلب القرض -تاريخ الدخول في علاقة مع البنك)، شكلها القانوني ، .....الخ ، أما بالنسبة للأفراد فمن الضروري النظر إلى دخل الفرد بإعتباره أهم عامل يؤثر على قرار منح القرض و ذلك لأنه يعبر عن وضعيته المالية و بالتالي عن قدرته على سداد أصل القرض و فوائده .

3-4- بناء النموذج : ويتم بناء دالة التنقيط بالإعتماد على التحليل التمييزي الذي يسمح بإختبار عدد كبير من المتغيرات لتشكيل أحسن توليفة خطية تضم المتغيرات الأكثر تأثيرا على قرار منح القروض و يستبعد منها المتغيرات الأخرى غير المؤثرة أو الأقل تأثيرا على قرار منح القروض[1].

و تشكل المتغيرات المؤثرة على القرار الإئتماني والتي تم تحديدها بناء على التحليل التمييزي دالة خطية و هي دالة القرض التنقيطي حيث تسمح هذه الدالة بإعطاء علامة أو نقطة لكل مؤسسة طالبة لإئتمان و تأخذ هذه الدالة الصيغة التالية :

$$Z = \Sigma + \alpha i + R i + \beta$$

αi = لمعاملات المرتبط بالنسب $R i$ (معاملات التسوية أو الترجيح).

$R i$ = النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية.

B = عدد ثابت .

و عليه فإن دالة القرض التنقيطي دالة خطية تقوم البنوك بإعدادها للفصل بين العملاء الجيدين و العملاء غير الجيدين و التقليل من حالات التعثر التي يمكن أن تتعرض لها ، و يمكن تحديد نقطة التمييز بين المؤسسات السليمة و المؤسسات العاجزة وفقا للصيغة التالية:

$$z=(n1z1 + n2\ z2)\div(n1+ n2)$$

$z\ 1$: متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة

$z\ 2$: متوسط التمييز للمؤسسات السليمة

$n1$: عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالج

$n2$: عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة

[1]-مزياني نور الدين و آخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية إتخاذ قرارات الإقراض ، بحيث مقدم في الملتقى العلمي الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 أوت1955،سكيكدة ،يوم27-28جانفي2009،ص،9.

3-5-إختبار النموذج: يتم إختبار صحة النموذج بواسطة عينة الإثبات ، حيث يتم حساب النقطة Z لكل مؤسسة وبناء على ذلك يتم تصنيفها ضمن المؤسسات العاجزة أو المؤسسات السليمة ، و من ثم يتم مقارنة نتائج التصنيف المتوصل إليها بإستخدام النموذج مع التصنيف الفعلي لهذه المؤسسات ،و كلما كانت نسبة التصنيف الصحيح للنموذج مرتفعة كلما دل ذلك على دقة النموذج و صحته.

3-6- إستخدام النموذج : بعد إختبار دقة النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل عميل طالب للإئتمان ، بعدها يتم مقارنة هذه النقطة مع نقطة الفصل و بناء على ذلك يتخذ القرار بمنح هذا العميل القرض أو رفضه.

و الجدير بالذكر أنه هناك بعض الإعتبارات لابد من مراعاتها عند بناء دالة القرض التنقيطي و ذلك للحصول على دالة تتمتع بمصداقية أكبر في التنبؤ بموقف ومستقبل المؤسسات ، و من أهم هذه لإعتبارات نجد: [1]

- أن يكون حجم العينة كبير.- أن يتم إختيار النسب المالية التي لها قدرة أكبر على التنبؤ و التمييز بين المؤسسات الناجحة و المؤسسات الفاشلة- أن تكون فترة الدراسة طويلة مما يسمح بملاحظة التطورات التي تحدث في سلوك و آداء المؤسسات محل الدراسة و تسجيل و قياس أثر هذه التطورات .

4- عرض بعض نماذج السكورينغ:

نظرا للأهمية التي إكتسبتها طريقة القرض التنقيطي في التوقع بخطر القروض المصرفية فقد تم صياغة العديد من النماذج و التطبيقات لهذه الطريقة من قبل بعض الباحثين ،و نميز بين نوعين من هذه النماذج :نماذج إحصائية و نماذج تجريبية .[2]

4-1- النماذج الإحصائية :

و هي نماذج تقوم على التحليل التمييزي لمجموعة من النسب المالية ، حيث يساعد هذا التحليل على تشكيل توليفة خطية تضم النسب الأكثر دلالة و الأكثر إرتباطا بإحتمال التعثر و العجز ، و الجدول التالي يوضح أهم هذه النماذج :

[1] -verni men pierre , finance d'entreprise, dalloz,6 édition, paris,2005,pp198-199.

[2] -مهدي بلوطار،محاولة توقع خطر القرض بطريقة السكورينغ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري،قسنطينة ، 2003،ص،87.

اسم الباحث	سنة الدراسة	فترة الدراسة	حجم العينة	متغيرات الدراسة
Altman	1968	1965-1946	66مؤسسة	X1: صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول X2:الأرباح المحتجزة /إجمالي الأصول X3:الأرباح قبل الفائدة و الضريبة/إجمالي الأصول X4:القيمة السوقية للأسهم /إجمالي الديون X5:المبيعات/إجمالي الأصول
Collongue	1976	1975-1973	70مؤسسة	X1:مصاريف المستخدمين /القيمة المضافة X2:مصاريف مالية /رقم الأعمال خارج الرسم X3:صافي رأس المال العامل/مجموع الميزانية
Conan & Holder	1979	1975-1970	190 مؤسسة	X1:الفائض الإجمالي للإستغلال /مجموع الديون X2:أموال دائمة /مجموع الميزانية X3:قيم قابلة للتحصيل +قيم جاهزة/ مجموع الميزانية X4:مصاريف مالية /رقم الأعمال خارج الرسم X5:مصاريف المستخدمين /القيمة المضافة
بنك فرنسا	1983	1997-1972	3000مؤسسة	X1 :مصاريف مالية /النتيجة الإقتصادية الإجمالية X2:أموال دائمة /إجمالي الإستثمارات + إحتياجات رأس المال العامل X3:القدرة على التمويل الذاتي

				/إجمالي الديون X4:النتيجة الإقتصادية الإجمالية / رقم الأعمال خارج الرسم X5:ديون تجارية /مشتريات خاضعة للرسم X6:معدل التغير في القيمة المضافة X7:(أشغال قيد الإنجاز –تسبيقات للعملاء +حقوق العملاء)/إنتاج الدورة X8: الأصول الثابتة /القيمة المضافة

المصدر :منير شاكر و آخرون ، مرجع سابق ، ص ص ، 187- 191 بتصرف

يوضح الجدول السابق أهم نماذج السكورينغ التي تمت صياغتها من قبل بعض الباحثين و الهيئات ، و فيمايلي نقوم بعرض موجز لهذه النماذج:

أ- نموذج ألتمان(Altman): يعتبر نموذج Altmanعام 1968

أول و أهم النماذج التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل والتي تعتمد على نسبة مالية واحدة في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، و قد قام الباحث بإختيار عينة مؤلفة من 66 مؤسسة صناعية مدرجة في السوق المالي : 33مؤسسة سليمة و 33أخرى فاشلة مماثلة لها من حيث الصناعة و حجم الأصول ،كما قام بإختيار 22نسبة مالية تمثل المتغيرات المستقلة للنموذج ، و قد إستطاع بإستخدام التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات إيجاد أفضل النسب المالية التي لها قدرة أكبر على التنبؤ و التمييز بين المؤسسات السليمة و المؤسسات العاجزة و هي النسب الموضحة في الجدول السابق و بذلك توصل Altmanإلى نموذجه Z Scoreالذي يأخذ الصيغة التالية [1]:

$$Z= 1.2X1+1.4\ X2+3.3\ X\ 3+0.6\ X4+1.0\ X5$$

[1] الشريف ريحان ،لعيوني الزبير، النماذج الكمية للتنبؤ بإفلاس المؤسسة الإقتصادية ومدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية،مجلة التواصل،كلية الإقتصاد، جامعة باجي مختار، عنابة ،عدد20ديسمبر2007،ص،40.

و قاعدة التصنيف وفقا لهذا النموذج هي كمايلي[1] :

ـ إذا كانت Z > 2.675 تعتبر المؤسسة ناجحة و قادرة على الإستمرار.

ـ إذا كانت Z < 2.675 تعتبر المؤسسة فاشلة و يوجد إحتمال لفشلها و إفلاسها.

ب- نموذج كولنجس(collongues): قام Yves collongues بإعداد هذا النموذج عام 1976و ذلك إنطلاقا من عينة تتكون من 70مؤسسة 35 مؤسسة سليمة و 35مؤسسة عاجزة ، و يقوم هذا النموذج على ثلاث نسب مالية كما هو موضح في الجدول السابق و يأخذالصيغة التالية:

S1 = 4.983R1+ 60.0366R2- 11.8348R3

إذا كانت S > 5.455 فالمؤسسة تعتبر عاجزة ،أما إذا كانت S < 5.455 فالمؤسسة سليمة.[2]

و تجدر الإشارة إلى أنها لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة و قدرتها على الإستمرار بشكل أدق تم صياغة نموذج آخر يتكون كذلك من ثلاث نسب مالية حيث تم إستبدال النسبتين R2 , R3بالنسبتين R4 , R5و ذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (2-2):متغيرات نموذج كولنجس S2

رقم النسبة	النسبة	وزنها النسبي
R1	مصاريف المستخدمين/ القيمة المضافة	4.6159+
R2	نتيجة الإستغلال/ رقم الأعمال خارج الرسم	22-
R3	صافي رأس المال العامل/المخزون	1.9626-

المصدر :إعداد الطالبتين إعتمادا على

[1] ST-Cyr Louise, Pinsonneault David, mesure et analyse du risque dinsolvabilite, Ecole des hautes études commerciales(HEC), Montral, Canada, 1997, p10.

[2] - Bousabaa Abdelkader, la notation d'entreprise : ftp:// sitelftp.unine.ch/fif2009,pp14-15 consulte le 23/05/2013a16 :40.

babou Isabel , un indice de développement d'entrprise ,1ére journée scientifique de tourisme durable en partenariat avec L'ADERSE et L'AFEST, Nantes , France , 16 Avril 2010 , P 5.

وبذلك تتمثل الصيغة الثانية لنموذج كولنجس :

S2 = 4.6159R1-22R4– 1.9626R5

فالمؤسسة سليمة[1].3.0774 > S2فالمؤسسة تعتبر عاجزة،أما إذا كانت 3.0774 < S2كانت إذا

ج- ـنموذج كونان وهولدار(Conan & Holder):

في فرنسا كانت هناك العديد من الدراسات التي إستخدمت التحليل التمييزي للتنبؤ بفشل المؤسسات الفرنسية إلا أن دراسة كونان و هولدار عام1979كانت أهم هذه الدراسات ،حيث قام الباحثان بإختيار عينة مؤلفة من190مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم تنتمي إلى قطاعات مختلفة :صناعة،تجارة ، خدمات ، نقل كما قاما بإختبار 50نسبة مالية من النسب المتعارف عليها و قد توصلا الباحثان ـ بإستخدام التحليل التمييزي ـإلى نموذج السكورينغ الذي عرف بإسمهما و الذي يشمل خمسة نسب مالية أعطي لكل منها وزن نسبي ليأخذ بذلك هذا النموذج الصيغة التالية :

Z= 0.24 X1+ 0.22 X2+ 0.16 X3– 0.87 X4– 0.10 X5

و قاعدة التصنيف وفقا لهذا النموذج يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (2-3):قاعدة التصنيف وفقا لنموذج كونان و هرلدار

قيمة z	وضعية المؤسسة	إحتمال العجز
Z>0.16	جيدة جدا	أقل من 10%
0.10< Z < 0.16	جيدة	ما بين 10%و 30%

[1] - babou Isabel,op-cit,p5

$0.04 < Z < 0.10$	صعبة	ما بين30%و 65%
$-0.05 < Z < 0.04$	خطيرة	ما بين65% و90%
$Z < -0.05$	سيئة جدا	أكثر من 90%

Source : Melania Silvia, catalina Camélia, models for the asses ment of the entreprise bankruptcy risk in crisis situation, The Annals of the "Stefan cel Mare», Faculté of Economiques and Public Administration, Université of Suceava, Romania, 2009, P168.

4- 2- النماذج التجريبية : و تقوم هذه النماذج على إستخدام عامل الخبرة الذي يقضي بإضافة مؤشرات أخرى نوعية إلى جانب المؤشرات الكمية الممثلة في النسب المالية و هذا بهدف إثراء النموذج و زيادة دقتها و مصداقيتها، و تتمثل أهم هذه النماذج فيمايلي :

أ- نموذج:Crédit men : ظهر نموذجCrédit men في الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينيات من القرن الماضي ، و يقوم هذا النموذج على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المتغيرات النوعية (الكيفية) و بعض المتغيرات الإقتصادية المتعلقة بالبيئة الإقتصادية المحيطة إلى المتغيرات المالية التي تعكس الأداء المالي للمؤسسة ، بعدها يتم إعطاء وزن نسبي لهذه المتغيرات ليتم في الأخير تنقيط كل مؤسسة طالبة للإئتمان و إتخاذ القرار المناسب بمنحها القرض أو رفضه .

و بذلك فطريقة Crédit men تقوم على إعطاء نقطة لكل مؤسسة تحدد قيمتها بناء على ثلاث عوامل أساسية هي[1]:

- العامل الشخصي :يتعلق هذا العامل بتقييم كفاءة المسيرين و العاملين في المؤسسة ، و معامل ترجيح هذا العامل يقدر بـ .40%.

[1] -Necib Redjem, méthodes d'analyse financière, édition Dar El-Ouloum, Annaba, Algérie, 2005, p113.

❖ العامل الاقتصادي : و يتعلق هذا العامل بموقع المؤسسة في المحيط الإقتصادي العام ، أي وضعيتها العامة في القطاع الإقتصادي الذي تنتمي إليها و مركزها التنافسي ، و معامل ترجيح هذا العامل يقدر بـ 20%.

❖ العامل المالي :و يتعلق بتقييم الوضع المالي للمؤسسة و ذلك بتحليل عناصر ميزانيتها و معامل ترجيح هذا العامل يقدر بـ 40%.

يتم تقييم الوضع المالي للمؤسسة بناء على نقطة تركيبية Nتمثل المعدل المرجح لخمسة نسب مالية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-4) :مؤشرات تقييم الوضع المالي للمؤسسة وفقا لطريقةCrédit men

رقم النسبة	النسبة	معامل الترجيح
R1	قيم جاهزة /الديون +قيم قابلة للتحقيق القصيرة الأجل	25%
R2	أموال خاصة /الديون المتوسطة و الطويلة الاجل	25%
R3	أموال خاصة /الأصول الثابتة الصافية	10%
R4	رقم الاعمال السنوي /المخزونات	20%
R5	رقم الأعمال الخاضع للرسم / حقوق على الزبائن	20%
R6	المجمـــــوع	100%

المصدر :إعداد الطالبة إعتمادا على Necib Redjem , op-cit , P 114:

أي أن:

N= 0.25 R1+ 0.25 R2+ 0.1R3+ 0.2R4+ 0.2R5

حيث تتمثل نقطة التمييز لـ Nفي 100%و بذلك فإن :

ـ إذا كانت N ≤ 100%فوضعية المؤسسة سليمة و بإمكانها الحصول على قروض من البنك .

ـ إذا كانت N > 100%فوضعية المؤسسة سيئة و بالتالي فحظوظها في الحصول على قروض ضئيلة جدا .

و تتميز هذه الطريقة بالشمولية في دراستها لوضعية العميل الطالب للإئتمان فهي لا تقتصر على دراسة العامل المالي فقط بل تعدت ذلك إلى عاملين آخرين مكملين هما العامل الإقتصادي الذي يسمح بالتنبؤ بالصعوبات التي ستواجها المؤسسة مستقبلا و العامل الشخصي الذي يعكس أداء المسيرين و العاملين و مهاراتهم ،و بالتالي أضافت هذه الطريقة عوامل نوعية إلى جانب العوامل المالية السابقة و التي بإمكانها أن تزيد في درجة دقة النتائج المتحصل عليها ، إلا أن هذه الطريقة تواجه صعوبات كبيرة في تطبيقها خاصة في الدول النامية و هذا راجع لعدم توفر نظام معلوماتي كفيل بتقديم المعلومات الخاصة بالعاملين الإقتصادي و الشخصي و التي لا يمكن إيجادها في ملفات طلبات القروض.

ب- نموذج نقاط المخاطرة :و هو عبارة عن نموذج يهتم بتقييم المؤسسات وفقا لمجموعة من المعايير النوعية و ذلك بتخصيص سلم تنقيط لكل معيار من المعايير المستخدمة يحدد من خلالها نقطة المؤسسة التي تكون مساوية لمجموع نقاط المعايير المستخدمة في التقييم.

و قد ظهر نموذج أو طريقة نقاط المخاطرة بعدما تبين أنه لا يمكن الإعتماد في عملية التنبؤ بظاهرة العجز على المؤشرات المالية فقط بل لابد من تقييم العناصر النوعية الخاصة بالمؤسسة كعمر المؤسسة شكلها القانوني ، نوعية الزبائن ، ....الخ ، و يتم إعداد هذا النموذج بإتباع المراحل التالية[1]:

- ❖ إختيار المعايير النوعية المستعملة في التحليل و يستند هذا الإختيار على عاملين هما :أهمية المعيار في تقييم المخاطرة و مدى توفر المعلومة و تكلفتها .
- ❖ إنشاء سلم التنقيط الخاص بهذه المعايير .
- ❖ حساب النقطة النهائية (N) الخاصة بكل مؤسسة حيث:

النقطة (N)= مجموع النقاط /عدد المعايير المدروسة

وفي الأخير يتم إتخاذ القرار بمنح القرض أو رفضه بناء على مقارنة هذه النقطة مع النقطة الفاصلة .

[1]-سليم يوسف أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية متاح على الموقع: http://iefpedia.com/arab/xp-content/uplosds/2009 بتاريخ 2013/06/15 على الساعة22:10.

المطلب الثاني: مزايا و عيوب طريقة القرض التنقيطي :

أولا: مزايا طريقـة القرض التنقيطي:

تعتبر طريقة ـالقرض التنقيطي أكثـر فعالية مقارنة ـبالطرق الكلاسيكية المستخدمة في البنـوك أغراض اتخاذ القرار الإئتماني والتي تعتمد على النسب المالية البسيطة حيث تحقق هذه الطريقة المزايا التالية [1]:

ـترشيد القرارات الإئتمانية و بالتالي التقليل من حالات التعثر في البنك .

- تسيير خطر القرض و التنبؤ بإحتمال العجز عن السداد .

-ـ تجنب طريقة القرض التنقيطي في بعض الأحيان البنوك.

- نظرا لفعاليتها في ترشيد قرارات الإقراض ـطلب الضمانات خاصة و أن لجوء البنوك إلى هذا الإجراء يحملها العديد من التكاليف .

-سرعة معالجة البيانات مما يساعد على توفير الوقت بالنسبة للبنك و العملاء على السواء ، فهذه الطريقة تساعد على معالجة العديد من ملفات القروض في وقت قصير و بالتالي يستطيع العملاء الحصول بسرعة على الإجابة (القرار)المتعلق بطلب القرض.

-إمكانية إختبار نموذج القرض التنقيطي قبل إستخدامه.

ثانيا: عيوب طريقة القرض التنقيطي:

رغم مزايا هذه الطريقة و دورها في تقدير المخاطر الإئتمانية إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب التي نوجزها فيما يلي[2]:

- بناء نموذج القرض التنقيطي يتطلب وجود ملفات عديدة من القروض الممنوحة سابقا من قبل البنك كما

- يتطلب وجود معلومات كثيـرة عن كل قرض،هذا و يتطلب بناء نموذج القرض التنقيطي أو السكـورينغ معرفة كبيرة بالإحصاء ،الرياضيات و المالية.

- لابد من تطوير نموذج السكورينغ من حين لآخر و هذا إستجابة للتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة.

-تقوم طريقة القرض التنقيطي كتقنية إحصائية على أساس أن الحاضر ولى الماضي و هذا غير صحيح جميع الأحوال.

-ـ يظهر القرض التنقيطي نتائج محتملة (احتمالات)و ليس نتائج أكيدة.

[1] -Elhama Azzouz,op-cit,pp5-6.

[2] -schreiner Mark, les vertus et faiblesses de l'évaluation statistique (crédit scoring) en microfinance, centre de développement sociale, université de ST-louis, Washington, 2003, pp15-33.

المطلب الثالث:أساليب تصنيف مخاطر الإئتمان

المساعدة على إتخاذ القرار يعتبر أسلوب تصنيف مخاطر الإئتمان من الأساليب الهامة لإتخاذ قرار منح الإئتمان، و يقصد بهذا الأسلوب عملية تحليل المخاطر الناتجة عن منح الإئتمان أو عملية تقييم مستوى المخاطر المتعلقة بالإئتمان ، كما يقصد به تصنيف القرض و المخاطر المحيطة به بهدف تحديد رتبته و من ثم تحديد مصير طلب القرض بالموافقة أو الرفض على ضوء هذه الرتبة ،ويوجد العديد من أساليب تصنيف مخاطر الإئتمان سنقوم بالتطرق إليها في هذا المطلب .

أولا: تصنيف المخاطر على أساس تقييم إستراتيجية المؤسسة :

يعتمد هذا النوع من التصنيف على تقييم إستراتيجية المؤسسة المتبعة ، و في هذا الصدد لابد على محللي الإئتمان مراعاة الإعتباريين التاليين :

- أن تتسم هذه الإستراتيجية بالواقعية ، بمعنى أن تكون الإستراتيجية منسجمة مع إمكانيات المؤسسة.
- أن تتسم الإستراتيجية بالمرونة ، بمعنى أن يكون بمقدور المؤسسة تكييف أو تعديل إستراتيجيتها وفقا للظروف المستجدة في المؤسسة نفسها أو في البيئة المحيطة بها .

و يمكن الإسترشاد في تقييم إستراتيجية المؤسسة بالمصفوفة التالية الممثلة في الشكل التالي:

شكل رقم(2-6):مصفوفة تصنيف مخاطر الإئتمان على أساس تقييم إستراتيجية المؤسسة

(2)	(1)
أ-نوع الصناعة : صناعة حديثة في طور النمو (تصنيع الحواسب الشخصية) ب: المركز التنافسي للمؤسسة ذات حصة سوقية مرتفعة نسبيا ج: الهدف الإستراتيجي: النمو والسعي نحو إبتكارات جديدة **درجة مخاطرة الإئتمان متوسطة**	أ- نوع الصناعة: صناعة مستقرة في قطاع المقاولات و الإنشاءات ب: المركز التنافسي للمؤسسة ذات حصة سوقية مرتفعة نسبيا ج: الهدف الإستراتيجي: المحافظة على هذه الحصة السوقية **درجة المخاطرة الإئتمان منخفضة**

(4)	(3)
أ-نوع الصناعة : صناعة في طور الإنضمحلال ب- المركز التنافسي للمؤسسة : ذات حصة سوقية متدنية جدا ج- الهدف الإستراتيجي: الإنسحاب من الصناعة أوالإندماج درجة مخاطرة الإئتمان عالية جدا	أ- نوع الصناعة: صناعة حديثة في طور النمو ب- المركز التنافسي للمؤسسة: ذات حصة سوقية متدنية ج- الهدف الإستراتيجي: إما تحسين الحصة السوقية أو الإنسحاب منالصناعة **درجة المخاطرة الإئتمان منخفضة**

المصدر:محمد مطر، مرجع سابق، ص،385 .

و يتضح من الشكل السابق أن المصفوفة تربط بين المتغير التابع ممثلا في مخاطر الإئتمان و ثلاث متغيرات مستقلة ممثلة في نوع الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة ، المركز التنافسي و الإستراتيجية المتبعة ، و في ضوء العلاقة التي تنشأ بين هذه المتغيرات تتحدد درجة مخاطرة الإئتمان التي يمكن تصنيفها في أربع مستويات (منخفضة ـمتوسطة ـ عالية ـ عالية جدا)و ذلك على النحو التالي:

- ✓ المؤسسات التي تعمل في القطاع رقم (1)أو في القطاع رقم (2)تتميز بمخاطر إئتمانية منخفضة نسبيا ، حيث يضم القطاع رقم (1)مجموع المؤسسات التي تحوز على الجانب الأكبر من إهتمام البنوك نظرا لكبر حجمها و تمتعها بدرجة عالية من كفاية رأس المال و إحتلالها لمراكز تنافسية قوية في السوق تجعلها تحقق تدفقات نقدية مرتفعة تنعكس في صورة سيولة مرتفعة تخفض إلى حد كبير من مخاطر الإئتمان ، كل هذا يجعل البنوك تمنح هذه المؤسسات قروضا بدون أي تردد كما تقوم بمنح هذه القروض بفائدة منخفضة نسبيا عن المعدلات السائدة في السوق و ذلك لأن هذا النوع من المؤسسات يكون محل تنافس كبير بين البنوك لإجتذابها كعملاء .
- ✓ أما القطاع (2) فيضم مؤسسات في طور النمو تتميز حصتها السوقية بالإرتفاع مما يؤدي إلى زيادة الإحتياجات المالية اللازمة لتمويل النمو المستهدف ، و رغم إنخفاض مستوى مخاطرة الإئتمان بالنسبة لهذه المؤسسات في الأجل الطويل ، إلا أنه يتوجب على محللي الإئتمان توخي الحيطة و الحذر قبل إتخاذ قرار منح الإئتمان و هذا راجع لإحتمال تعرض هذه المؤسسات إلى ضغط على السيولة في الأجل القصير نتيجة الحاجة لتمويل أغراض النمو و التوسع .

- ✓ في حين يضم القطاعان رقم (3)و (4)مؤسسات يحيط التعامل معها بمخاطر إئتمانية مرتفعة ، فالقطاع رقم (3)مثلا يشمل مؤسسات تكون إحتياجاتها التمويلية كبيرة كتلك المؤسسات التي يضمها القطاع رقم (2)و لكن الفرق بينهما هو أنه في حين تحتل المؤسسات في القطاع رقم (2)مراكز تنافسية قوية تتيح لها تحقيق تدفقات نقدية مرتفعة تمكنها من تسديد قروضها ، فإن المراكز التنافسية لمثيلاتها في القطاع رقم (3)متدنية لدرجة تزيد من مستوى المخاطرة الإئتمانية ، و لذلك يتوجب على محللي الإئتمان وضع نصب عينية قبل التوصية بمنح الإئتمان ، هذا و مع أنه يجوز تبرير منح الإئتمان للمؤسسات التي يضمها القطاع رقم (3)إلا أنه لا يجوز تبرير ذلك إطلاقا بالنسبة للمؤسسات التي يضمها القطاع رقم (4)و هذا راجع لتدهور مراكزها التنافسية حيث لا يكون أمام هذه المؤسسات فرصا سوى الإندماج في مؤسسات أخرى أو التصفية ، و في كلتا الحالتين تكون مخاطر الإئتمان مرتفع جدا.

و ما يعاب على هذا التصنيف أنه يهمل الجوانب الأخرى للمؤسسة و يركز على جانب واحد ، كما أن إستعمال هذا التصنيف مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد يلغي نهائيا تعامل البنك معها و ذلك لحداثة نشأتها و صغر حصصها السوقية [1].

ثانيا: تصنيف المخاطر على أساس عوامل الجدارة الإئتمانية للمقترض :

نظرا لأهمية عوامل الجدارة الإئتمانية بالنسبة للمقترض كما سبق و أن أشرنا فقد تم إقتراح نموذج لتصنيف المخاطر الإئتمانية للعملاء بناء على هذه العوامل ،و يعتمد هذا النموذج على ثلاثة عوامل من عوامل الجدارة الإئتمانية و هي :

الشخصية ، القدرة و رأس المال،حيث ينتج عن دمجها تسع درجات للمخاطرة الإئتمانية يتخذ البنك على أساسها قراره بمنح القرض أو رفضه و ذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (2-5):تصنيف المخاطر الإئتمانية حسب عوامل الجدارة الإئتماني

العوامل	درجة المخاطرة الإئتمانية	قرار البنك
الشخصية + القدرة +رأس المال	مخاطر إئتمانية منخفضة جدا	قبول القرض
الشخصية +القدرة - رأس المال	مخاطر إئتمانية منخفضة إلى متوسطة	قبول القرض
االشخصية + رأس المال+ قدرة	مخاطر إئتمانية منخفضة إلى	قبول القرض

[1]- ايمان صحراوي ، سهام حرفوش دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الإئتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الازمة المالية الحالية، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009،ص،12.

غير كافية	متوسطة	
قدرة +رأس المال+شخصية ضعيفة	مخاطر إئتمانية متوسطة	مراجعة القرض
قدرة+رأسالمال-شخصية	مخاطر إئتمانيةمرتفعة	رفض القرض
الشخصية+ رأس المال- القدرة	مخاطر إئتمانية مرتفعة	رفض القرض
قدرة –الشخصية –رأس المال	مخاطرة إئتمانية مرتفعة جدا	رفض القرض
الشخصية – رأس المال-القدرة	مخاطرة إئتمانية مرتفعة جدا	رفض القرض
رأس المال –الشخصية - القدرة	مخاطرة إئتمانية مرتفعة جدا	رفض القرض

مصدر: سامر جلدة، مرجع سابق، ص ص،145 - 146

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه يتم تحديد مصير طلب القرض بالقبول أو الرفض أو المراجعة بناء على درجة المخاطر الإئتمانية التي تحدد بدورها بناء على عوامل الجدارة الإئتمانية للمقترض(القدرة ، الشخصية و رأس المال).

أ- تصنيف المخاطر باستخدام النظم :تقوم هذه النظم على مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية التي تستخدم في تقييم و تصنيف مخاطر الإئتمان المتعلقة بالعملاء المقترضين ، و في هذا الصدد سنقوم باستعراض نموذجين من نماذج تصنيف مخاطر الإئتمان باستخدام النظم و هما :النظام الكمي (نموذج Sherrord) و النظام النوعي .

- النظام الكمي لتصنيف مخاطر الإئتمان (نموذج Sherrord): يستخدم هذا النموذج من قبل البنوك التجارية لتقييم المخاطر الإئتمانية قبل منح القروض إلى العملاء و ذلك لتقييم مراكزهم المالية من واقع البيانات المالية التي ترفق بطلب القرض ، و يقوم النموذج على ست متغيرات رئيسية عليها أعطي لكل منها وزن نسبي محدد كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (2-6): متغيرات نموذج Sherrord

رقم النسبة	النسبة	معامل الترجيح
X1	رأس المال العامل/إجمالي الأصول	17
X2	الأصول السائلة/ إجمالي الأصول	9
X3	صافي حقوق المساهمين / إجمالي الخصوم	3.5

X4	صافي الربح قبل الضرائب/ إجمالي الأصول	20
X5	إجمالي الأصول /إجمالي الخصوم	1.2
X6	صافي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول الثابتة	0.1

المصدر :وليد ناجي الحيالي ، الإتجاهات الحديثة للتحليل المالي ، مرجع سابق ، ص،256 بتصرف .

و بذلك يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.1X6$$

وبناء عل عدد النقاط Zيتم تصنيف القروض المصرفية حسب درجة مخاطرتها إلى خمس فئات كماهو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-7):تصنيف القروض المصرفية حسب درجة المخاطرة وفقا لنموذج Sherrord

الفئة	درجة مخاطرة القروض	قيمة z الفاصلة	قرار البنك
الأولى	قروض ممتازة عديمة المخاطرة	$Z \geq 25$	قبول القرض
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$25 > Z \geq 20$	قبول القرض
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$20 > Z \geq 5$	مراجعة القرض
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$5 > Z \geq -5$	رفض القرض
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	$Z < -5$	رفض القرض

المصدر :وليد ناجي الحيالي ، الإتجاهات الحديثة للتحليل المالي ، مرجع سابق ، ص ، 255 بتصرف

- النظام النوعي لتصنيف مخاطر الإئتمان : ينتهج محللي الإئتمان حاليا منهجا جديدا في تقييم المؤسسات الطالبة للإئتمان يختلف من حيث المضمون عن المنهج التقليدي الكمي الذي طالما إعتادوا عليها في هذا المجال ، و يطلق على هذا المنهج بالتحليل النوعي ، و طبقا لهذا النوع من التحليل لم يعد إهتمام محللي الإئتمان في البنوك محصورا في المحتوى الكمي للبيانات المالية المنشورة بل تعدى إهتمامهم إلى البحث عن بعض البيانات والمؤشرات النوعية الخاصة بكل مؤسسة كقطاع النشاط التي تعمل فيه المؤسسة،مركزها التنافسي،كفاءة الإدارة ،....الخ .و في هذا الصدد نقوم بعرض نظام نوعي لتصنيف مخاطر الإئتمان ،حيث يعتمد هذا النظام على مجموعة من المعايير و المؤشرات النوعية أعطي لكل منهما وزن نسبي و ذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(2-8): متغيرات النموذج النوعي لتصنيف مخاطر الإئتمان

العناصر	الوزن النسبي
الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة	10%
المركز التنافسي للمؤسسة	15%
الأداء التشغيلي	20%
التدفق النقدي	25%
الوضع المالي	15%
الإدارة	15%
المجموع	100%

المصدر:محمد مطر ، مرجع سابق ، ص،739.

و يقصد بالوزن النسبي في هذا النموذج مدى إعتماد المحلل الإئتماني على كل عنصرمن العناصر الموضحة في الجدول و مدى أهميته في التحليل ، فكلما كان الوزن النسبي للعنصر أكبر كلما وجب الإهتمام بهذا العنصر أكثر ، و يتم تصنيف القروض المصرفية وفقا هذه العناصر في ست فئات رئيسية هي :

- قرض إستثنائي أو عديم المخاطرة .
- قرض ممتاز أو قليل المخاطرة .
- قرض جيد بمخاطر عادية أو متوسطة.
- قرض مقبول بمخاطرة ضمن المستوى المقبول إلى حد ما.

- قرض ضعيف أو مشكوك فيه و يكون بمخاطر مرتفعة .

قرض معدوم بمخاطرة مرتفعة جدا .

و يتم هذا التصنيف عن طريق الإسترشاد بالمؤشرات التالية على المؤسسة المقترضة :

الجدول رقم(2-9): تصنيف القروض وفقا للنموذج النوعي

فئة القرض	المؤشرات
إستثنائي	- درجة إستثنائية من الإستقرار ، كما أن المؤسسة قائدة في صناعة مستقرة جدا. ـ البيانات المالية أفضل جدا من مؤشرات الصناعة. ـ تدفق نقدي ملموس ومستمر في كافة مراحل دورة النشاط . ـ قدرة كافية على الحصول على التمويل من الأسواق المالية
ممتاز	درجة عالية من الإستقرار و المؤسسة قائدة في صناعة مستقرةجدا . ـ بيانات مالية أفضل من مؤشرات الصناعة . ـ الميزانية العمومية و العمليات تتأثر بالتغيرات السلبية للدورة الإقتصادية . ـ قدرة جيدة على الحصول على التمويل من الأسواق المالية.
جيد	الوضع المالي ومركز المؤسسة في السوق جيد . ـ درجة مرضية نسبيا من الإستقرار لكن مع بعض الإستثناءات. ـ البيانات المالية الحالية أفضل من مؤشرات الصناعة . ـ القدرة على الحصول على التمويل من الأسواق المالية في الظروف العادية .
مقبول	-بعض نقاط الضعف من عناصر المخاطر الخاصة بالصناعة و المؤسسة .

	ـ بعض البيانات المالية أدنى من مؤشرات الصناعة . ـ متانة التدفق النقدي و ملائمة الأصول ـ وجود عناصر للخطر مع إحتمال إنعكاسها على الإيرادات . ـ توفير تمويل بديل ولكن محدودية للموارد الخاصة
ضعيف(مشكوك فيه)	-تعثر في تسديد الإلتزامات . ـ الخضوع لمعايير التصنيف كحساب مشكوك فيه حسب سياسة البنك .
معدوم	ـ المؤسسة تحت التصفية مع إستمرار الإجراءات القانونية . ـ إحتمال إعدام القرض في المستقبل ـ الخضوع لمعايير التصنيف كقرض معدوم حسب سياسة البنك.

:

المصدر محمد مطر، مرجع سابق، ص،399 .

بإستخدام المتغيرات الست المشار إليها في الجدول رقم 10يمكن توضيح النموذج النوعي لتصنيف مخاطر القروض المصرفية

جدول رقم:(2-10): النموذج النوعي لتصنيف المخاطر

فئة القرض	الصناعة	المركز التنافسي للمؤسسة	الأداء التشغيلي	التدفق النقدي	الوضع المالي	الإدارة
إستثنائي	ـ تأثرمنخفض جدا بالتغيرات التكنولوجية و الإقتصادية المتاحة. ـ كثافة رأس المال و الرفع التشغيلي متدني جدا . ـ البيئة التشريعية و قوانين العمل مناسبة جدا .	-تتمتع بمركز إحتكاري في السوق و قائدة في السوق. ـ تؤثر في أسعار السوق.	جميع المؤشرات التشغيلية أعلى من السوق.	ـ تدفق نقدي ملموس و مستمر يكفي لسد الإحتياجات الإستثمارية و توزيعات الأرباح و خدمة الدين.	المؤشرات المالية أفضل بكثيرمن مؤشرات الصناعة.	-إدارة مؤهلة جدا و رضا مرتفع لدى الموظفين.

ممتاز	-تأثر منخفض بالتغيرات التكنولوجية و الإقتصادية المتاحة. -كثافة رأس المال و الرفع التشغيلي منخفض. - البيئة التشريعية و قوانين العمل مناسب.	- قائدة في السوق - لها بعض التأثير على الأسعار.	-معظم المؤشرات التشغيلية أعلى من السوق	- تدفق نقدي مناسب يكفي لتسديد خدمة الدين و برامج الإستثمارو الأرباح الموزعة.	- المؤشرات المالية أفضل من مؤشرات الصناعة.	-إدارة بمؤهلات عالية
جيد	-تأثر معتدل بالتغيرات التكنولوجية و الإقتصادية المتاحة -كثافة رأس المال و الرفع التشغيلي متوسط. - البيئة التشريعية و قوانين العمل مناسبة إلى حدا ما.	- لا تتأثر كثيرا بالتغيرات التي تحدث في السوق - لها تأثير محدود على الأسعار.	- معظم المؤشرات التشغيلية متطابقة مع مؤشرات السوق و البعض أعلى منها	-تدفق نقدي يكفي لخدمة الدين و توزيعات الأرباح و تغطية جزء من برامج الإستثمار.	- المؤشرات المالية مقاربة لمؤشرات الصناع.	-إدارة بمؤهلات مناسبة ومعقولة
مقبول	-تأثر بشكل واسع بالتغيرات التكنولوجية و الإقتصا.دية المتاحة - كثافة رأس المال و الرفع التشغيلي المالي. - البيئة التشريعية و قوانين العمل غير مستقرة.	-مارس نشاط مميز و يمكن أن تكون قائدة في صناعة ناشئة أو مستقلة. - وجود بعض المرونة في التسعير.	- معظم المؤشرات التشغيلية حول معدلات الصناعة.	تدفق نقدي كاف إلى حد ما .	المؤشرات المالية مقبولة بالمقارنة مع مؤشرات الصناعة.	إدارة في حدود المعقول.
ضعيف	نشاط متراجع عن	فقدت تأثيرها في	المؤشرات	تدفق نقدي سالب	مؤشرات مالية	- إدارة

	مستويات الصناعة ـ كثافة رأس المال و الرفع التشغيلي عالي جدا. ـ البيئة التشريعية و قوانين العمل غير ملائمة تماما .	السوق و يجب أن تخرج من السوق. ـ تأثيرها معدوم على التسعير	التشغيلية أقل بكثير من معدلات الصناعة ـ هامش ربح سالب.		تقل بكثير من مؤشرات الصناع	ضعيفة و مهددة بالمقاضاة

المصدر:محمد مطر، مرجع سابق، ص، 400.

يعاب على هذا النموذج أنه يحتاج لمعلومات كثيرة قد يصعب الحصول عليها مرة واحدة مما طيل عملية التحليل و تطبيق النموذج .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة أهمية التحليل الإئتماني في البنوك التجارية كما يلعب دورا أساسيا في ترشيد قرار منح القروض في هذه البنوك.حيث يساعد هذا التحليل بمختلف اساليبه على دراسة الوضع المالي للمؤسسات المقترضة.وتقييم قدرة هذه المؤسسات على توليد تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل القرض و فوائده حيث يستند هذا التقييم على تحليل مجموعة من النسب المالية و مقارنتها مع المعايير المستهدفة، لما لها من تأثير مباشر على اتخاذ قرارات إئتمانية صائبة.

ومع ذلك التحليل المالي يضمن الوقاية من المخاطر القروض المتعثرة التي تعتبر من أكبر المشاكل التي تتعرض لها البنوك التجارية و التي تؤدي في الغالب الى وقوعها في أزمة السيولة وبالتالي إلى افلاسها.

وإلى جانب ذلك لا يتوقف التحليل بل يستمرالى دراسة رقابية متابعة للقرض بعد منحه وإستخدامه من قبل العميل تساعد على التنبؤ بأي حالة تعثر.

ولكن حتى يحقق التحليل الائتماني هذه المزايا لابد على البنوك ان تعمل على استخدام الطرق و التقنيات الحديثة التي افرزتها البحوث و الدراسات المهتمة.

.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بالقرض الشعبي

الجزائري – وكالة المدية– CPA

تمهيد

في إطار توطيد التكامل بين النظري والتطبيقي وباعتبار أن تنسيق بين المعلومات بعد من الأولويات تحتاج الدراسة التي جاءت في الفصول السابقة إلى الدراسة ميدانية يتم من خلالها الكشف عن واقع التحليل الإئتماني في البنوك التجارية وأهميته في ترشيد قرار منح القروض.

حيث سنقوم بدراسة عملية منح قروض في هذه الوكالة قصد التعرف على الأساليب والخطوات المعتمدة في دراسة طلبات القروض المقدمة وتوضيح مدى مساهمة هذه الأساليب في إتخاذ قرار منح البنك.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين.حيث خصصنا:

- المبحث الأول: لمحة حول البنك القرض الشعبي الجزائري ووكالة المدية
- المبحث الثاني:دراسة حالة منح القروض الإستغلال للمؤسسة قيد الدراسة وكالة المدية- C.P.A-

المبحث الأول:لمحة حول البنك القرض الشعبي الجزائري

من خلال المبحث سنحاول تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري، حيث سنتطرق من خلاله إلى نشأته وأهم الوظائف التي يمارسها البنك بالإضافة إلى هيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.

المطلب الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري

لقد عرفت سنة1967 تأميم الجزائر للبنوك الأجنبية، حيث ظهرت العديد من البنوك التجارية ومنها القرض الشعبي الجزائر.

أولا:نشأة ووظائف القرض الشعبي الجزائري

1- تعريف ونشأة القرض الشعبي الجزائري

تأسس الشعبي بموجب القرار366/66بتاريخ 29ديسمبر1966 وذلك عقب تأميم جهاز المصرفي الجزائري برأس مال يقدر ب15مليون دينار جزائري وذلك انطلاقا من عدة شبكات البنكية عهد الاستعمار وهي:[1]

- البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر BPCIA
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة BPVIAN
- البنك الشعبي والتجاري والصناعي لوهرانBPCIO
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة BPCIC

كما أدمجت فيه لاحقا ثلاث بنوك أجنبية أخرى وهي:

- شركة مرسيليا للقرض في سنة 1968
- البنك الجزائري المصري MISRفي سنة1968
- الشركة الفرنسية للقرض والبنوك CFCB في سنة1971في سنة 1985.عن القرض الشعبي الجزائر بنك التنمية المحلية حيث تم التنازل لفائدته عن40 وكالة وتحويل 550موظف إطار وكذلك 8900حساب جاري لزبائن

[1] حياة نجار،إدارة مخاطر الصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس1،الجزائر 2004،ص242.

بعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا .وطبقا لإحكام هذا فإن مهمة البنك القرض الجزائري تكمن في المساهمة لترقية قطاع البناء والأشغال العمومية ،قطاع الصحة .

وفي فترة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية عضويا وماليا بتقدير القطاع البنك نتيجة تخصيصها أكثر بإنشاء بنوك مكلفة بقطاعات محددة، انبثق في القرض الشعبي الجزائري 1985/04/30بنك التنمية المحلية BDLوهذا بموجب مرسوم 61/85.

وابتدءا من سنة 1996 وبمقتضى مرسوم القانون الخاص بإدارة الأموال التجارية لدولة وضعف المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية وبعدما في البنك بكل شروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض(قانون10/90) الصادر في أفريل 1990تحمل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح ثاني بنك ودائع معتمد في الجزائر يهتم بإعطاء كل أشكال القروض لمختلف القطاعات.

للبنك مقر رئيسي في 01 نهج عميروش بالجزائر العاصمة ،وله فروع ووكالات أو مكاتب تبرر وتحقق نشاطه الاقتصادية ،حيث بلغت عدد وكالاته 101وكالة ،أما عن فروعه بلغت 144فرعا في بداية عام 1995،ولكن تقلصت إلى 78 فرع بعد تأسيس بنك التنمية المحلية ،وفي 2001قدرت ب15فرع كما بلغ رأسمال البنك من مليون دينار عام 1980،أما سنة 2001أصبح 21مليار 60مليون ووصل سنة 2006إلى 253000000000كما بلغ عدد الموظفين في البنك عام 1985ب2630،وفي سنة2001بلغ 4515فردا من بينهم 1259متحصلين على شهادة جامعية ومن مدارس كبرى،ترقية هؤلاء تتم حسب التنظيم الداخلي المعمول به والشروط المتوفرة لدى المعنى بالترقية (كفاءة ،أقدميه وسلوك)،بالنسبة للتكوين فهناك فرع جهوي مكلف بالتكوين

2-وظائف القرض الشعبي الجزائري

تتمثل وظائف القرض الشعبي الجزائري في:[1]

- القيام بجميع العمليات البنكية التي تقوم بها البنوك التجارية
- إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات (غير الزراعية) في مختلف ميادن

وبالإضافة إلى هذه الوظائف التي ذكرنها ووفقا للتطور الحاصل في القرض الشعبي الجزائري في تمويل قطاع الخاص و العام، فلقد وضع أهداف لمسايرة هذا التطور ونذكر أهمها فيما يلي:

[1] شاكر القزويني،محاضرات إقتصاد البنوك،ط5،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2011،ص60.

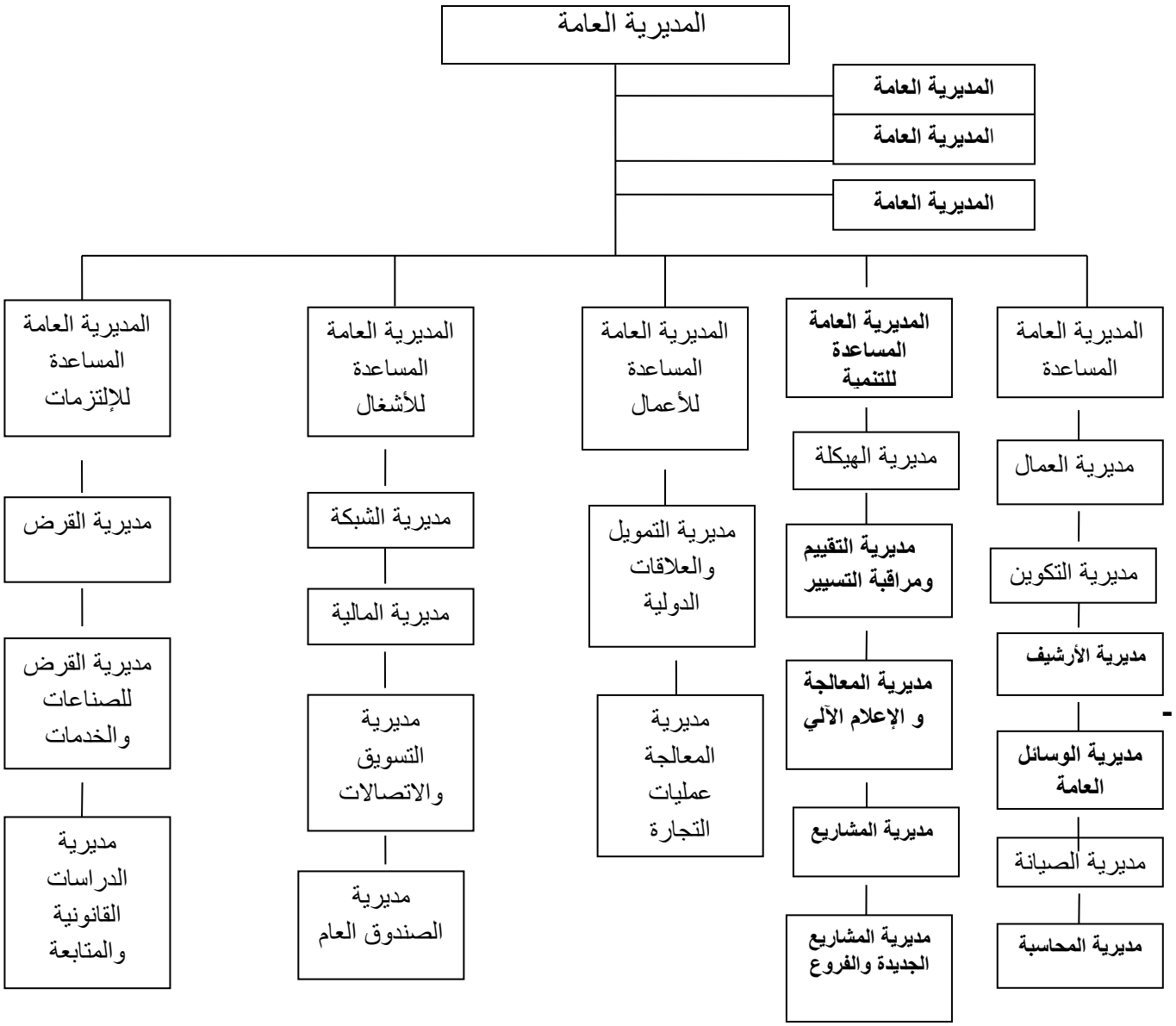
- تحقيق لامركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزبائن.

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة.

- تحسين وتطوير الشبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة.

3- تنظيم بنك تجاري، لقرض الشعبي الجزائري هيكل تنظيمي يحدد العلاقات الأطراف المكونة له كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1):الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري



المصدر:وكالة القرض الشعبي الجزائري المدية-CAP

3-1-المديرية العامة :

يترأسها الرئيس المدير العام (P.D.G)الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي والقيادي،حيث يقوم بعمليات الربط والمراقبة والتسيير بصفة عامة وهو الذي يصدر القرارات والأوامر، كما يعمل على تطبيق إستراتيجية البنك وتنفيذ المخططات ومراقبتها ،وإلى جانب الرئيس المدير العامة تضم المديرية العامة هيئة استشارية و مفتشيه عامة إضافة إلى خلية مراجعة ، كما تضم خمس مديريات مساعدة تعمل إلى جانب المديرية العامة.

3-2- المديريات العامة المساعدة:

وهي المديريات المساعدة للمديرية العامة منها متخصصة في مجال ما:

- المديرية العامة المساعدة للالتزامات.

وهي المديرية متخصصة في أعمال القرض وما يتبعها من نزعات قانونية،كما تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات الوطنية،لتقوم بتحضير ودراسة السياسة العامة الإقراض وتحديد الواجهة العامة للقروض ومتابعتها.

- المديرية العامة المساعدة للتنمية:

تسهر على تحسين وتنمية هياكل البنك وتطوير نمط التشغيل وتنظيمه وتكون كعنصر أساسي في إعداد مخططات نمو البنك ودراستها، كما تقوم أيضا بدراسة الميزانية البنك ومراقبتها ،وهي المديرية المكلفة بمراكز الإعلام الآلي وتنمية نظام المعلومات بشكل عام وتسييره ، ومن مهامها أيضا دراسة مشاريع الفروع الجديدة .

- المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية:

ومهمتها تتمثل في التمويل الخارجي وتسيير عملة الصرف ، وتسعي لتنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية ،كما تشارك في ترقية الصادرات الوطنية،وتفاوض من أجل الضمانات البنكية الدولية،وضمان التحويلات للمراسلين الأجانب وتقوم أيضا بتمويل التجارة الخارجية.

- المديرية العامة المساعدة للاستغلال:

وهدفها الأساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الربط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال، كما تشارك في إعداد مخطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال،وتقوم الدراسة السوق وتطوير المنتجات وتحسين نوعية الخدمات، وتشارك أيضا في تحديد الأهداف التجارية للبنك وفي إعداد ميزانية الاستغلال.

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل:

من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية ومخطط التشغيل،وتكوين المستخدمين كما أنها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية ،وتوضع مخططا لصيانتها وتطويرها،كما تختص هذه المديرية بإجراء المحاسبة البنكية،وهي المكلفة بعمليات الطباعة وحفظ الأرشيف.

المطلب الثاني: تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري -C.P.A-بالمدية

لقد تطرقنا في المطلب الأول على إعطاء لمحة عامة حول القرض الشعبي الجزائري وسنحاول في المطلب الثاني تسليط الضوء على وكالة المدية رقم110التي تعتبر إحدى الوكالات التابعة للقرض الشعبي الجزائري.

أولا:التعريف بالوكالة

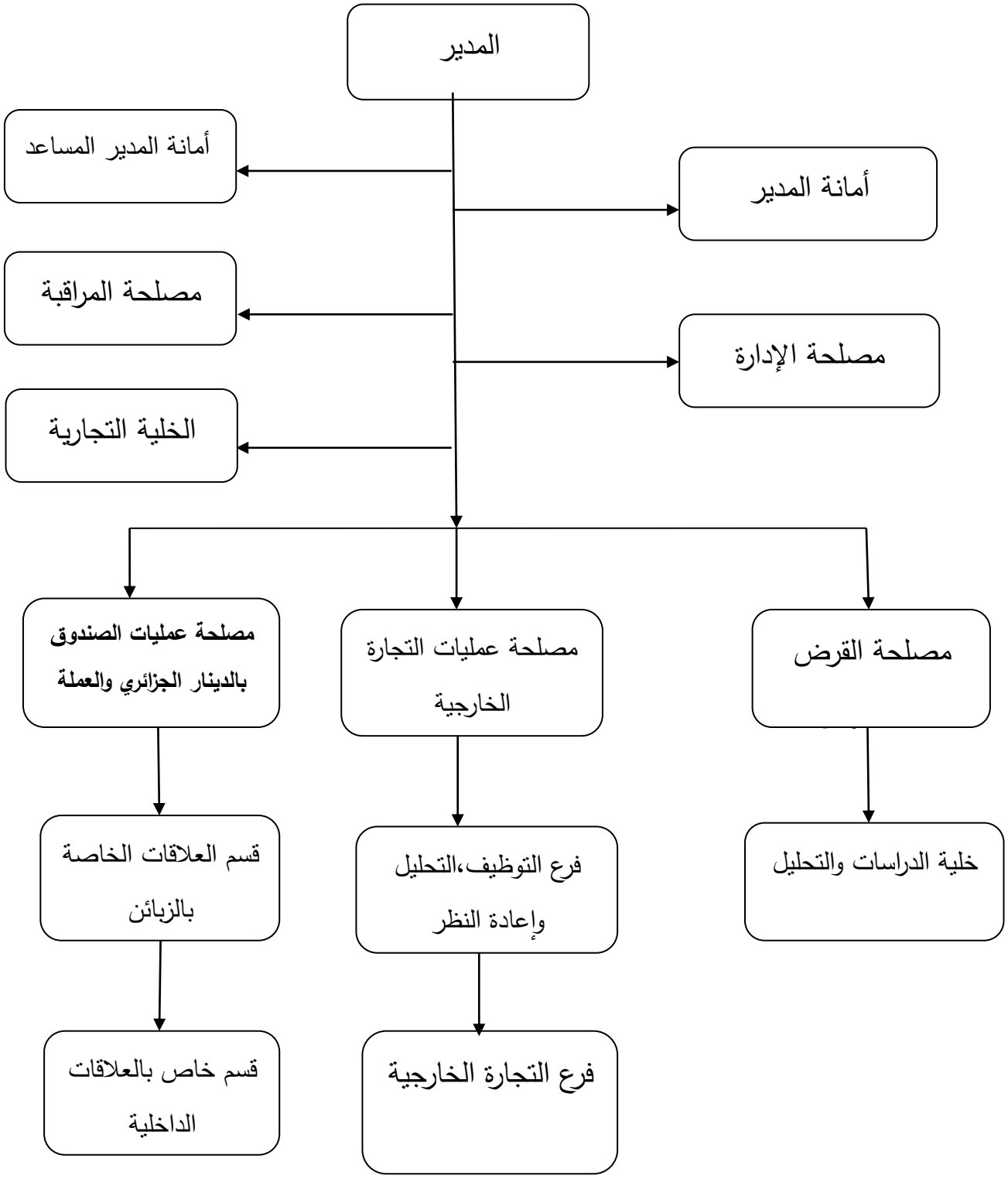
تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 110 مباشرة بعد إنشاء القرض الشعبي الجزائري في 1967/05/14 من بين الخمس الوكالات المتواجدة على مستوى ولاية المدية والتابعة للمديرية الجهوية بالبليدة ،ويوجد هذا مقرها أبناء كلاش وسط المدينة يبلغ عدد عمالها حاليا 22 عامل .

تقوم الوكالة بالعديد من النشاطات تتمثل هذه النشاطات في قبول الودائع ومنح القروض وتسهيلات ائتمانية مختلفة كما تقوم بتقديم خدمات عديدة كإصدار الشيكات،فتح الحسابات...إلخ.

ثانيا :هيكل التنظيمي للبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية

تقوم وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية بتنظيم وتسيير أعملها من خلال هيكل تنظيمي عام يساعد على تنظيم العلاقات وتبادل المعلومات بين مختلف المصالح والأقسام والموظفين في الشاوكالة كما يساعد على القيام بمختلف الوظائف والأنشطة الموكلة إليها:والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة.

الشكل رقم (3-2):الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية



المصدر :وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية-CAP-

يظهر الشكل رقم(6) الهيكل التنظيمي لوكالة المدية القرض الشعبي الجزائري لوكالة المدية،والتي تتكون من:

- المدير:وهو العضو المركزي داخل الوكالة حيث يقوم بالتنسيق بين كل المصالح؛
- أمانة المدير:وهي سكرتارية المدير حيث تقوم باستقبال كل أعمال المدير والكفل بكل مواعيده؛
- المدير المساعد:يقوم بمساعدة المدير في أعماله وأخذ مكانة في حالة غيابه؛
- مصلحة المراقبة:تقوم بمراقبة كل عمليات ونشاطات الوكالة؛
- مصلحة الإدارة:تقوم بتحضير ودراسة المخططات المتبعة من طرف الوكالة؛
- الخلية التجارية:تقوم بتدعيم النشاط التجاري وإحيائه؛
- مصلحة عمليات الصندوق بالدينار الجزائري والعملة الصعبة:وهي المصلحة الأكثر نشاطا في الوكالة حيث تقوم باستقبال ودائع الأفراد ودفع مبالغ لشيكات ولها قسمان العلاقات الخاصة بالزبائن وقسم خاص بالعلاقات الداخلية.
- مصلحة عمليات التجارة الخارجية:وهي القسم المكلف بالعمليات الخارجية والعقود تتكون من قسمين:قسم التوظيف وإعادة النظر وقسم التجارة الخارجية.

-مصلحة القرض:ينحصر نشاط هذه المصلحة في مجال الإعتمادات ولك حسب المعايير الأساسية التالية:

- أخذ القرار في أقرب الآجال لطلبات القروض المتعددة من طرف الزبائن؛
- تأمين الأموال المقترضة بأخذ الضمانات اللازمة؛
- تطبيق قرارات الإعتماد المتخذة من طرف اللجان؛
- مراقبة التطبيقات القانونية الخاصة بالقروض؛

إذا تحتوي مصلحة القروض على خلية الدراسات والتحليل مكونة من مكلفين بالدراسات مصنفون حسب مختلف تقسيمات الزبائن سواء كانت مؤسسة كبيرة، متوسطة أو صغيرة، مهن حرة أو خواص.

ثالثا:القروض الممنوحة من طرف الوكالة

يقدم البنك القرض الشعبي الجزائري ثلاث أنواع من القروض والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1-قروض الاستغلال

وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها السنة التي يمنحها البنك لتمويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، وتنقسم قروض الاستغلال إلى نوعين رئيسيين هما:

1-1-قروض الصندوق:وهي قروض يمنحها البنك القرض الشعبي للمؤسسات التي تواجه صعوبة مالية مؤقتة وذلك لتسوية توازنها المالي، وتتمثل قروض الصندوق فما يلي:

أ- قروض موسمية: عبارة عن قروض يمنحها القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات في بعض المواسم التي تزيد فيها احتياجاتها للتمويل المؤقت.

ب- تسبيقات على البضائع: هي عبارة عن قروض يقدمها البنك القرض الشعبي الجزائري لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على ضمان ممثل في البضائع.

ت- تسبيقات على الفاتورة: هي عبارة عن قروض يمنحها بنك القرض الشعبي الجزائري لعملائه لمواجهة الحاجة إلى السيولة مقابل ضمتن تسديد الفاتورة في وقت لاحق.

ث- تسبيقات على الصفقات العمومية: تمنح هذه التسبيقات للمقاولين وأصحاب المشاريع ذات طابع عمومي.

ج- الخصم التجاري:يتمثل الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق مقابل الحصول على فائدة تعرف بسعر الخصم تطبق على المدة الفاصلة بين تاريخ تقديم الورقة للخصم وتاريخ الاستحقاق.

1-2- قروض الإمضاء:في هذا النوع من القروض لا يقوم البنك بمنح القروض فعلية وإنما يتمثل في الضمان الذي يمنحه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على القروض من جهة أخري،وتشمل قروض الإمضاء الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري ما يلي:

أ- الكفالة:وهي عبارة عن التزام مكتوب يتعهد فيه البنك بتسديد ديون ناشئة عن العميل في حالة عدم قدرته على الوفاء بها.

ب- الضمان الاحتياطي:وهو عبارة عن التزام مكتوب يتعهد فيه البنك بضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وبالتالي فهو عبارة عن شكل من أشكال الكفالة إلا أنه يتعلق بالأوراق التجارية.

2-قروض الاستثمار:

وهي قروض يمنحها البنك لغرض تمويل الأصول الثابتة للمؤسسات وتدعيم طاقتها الإنتاجية (المباني، الآلات والتجهيزات الفنية) وتكون هذه القروض إما متوسطة أو طويلة.

3-الاعتماد المستندي:

يمنح القرض الشعبي الجزائري الاعتماد لمستندي لتمويل عمليات التجارة الخارجية حيث يحل البنك محل المستورد في تسديد واردته إلى المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام كافة الوثائق والمستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.

كما يمنح البنك أنواع أخري من القروض تتمثل في القروض الاستهلاكية التي تمنح للأفراد ذوي الدخل الثابت والقروض العقارية التي تمنح لغرض شراء أراضي أو سكنات.

المطلب الثالث:خطوات وحصيلة القروض الممنوحة

يعرف اتخاذ القرار الإقراض في بنك القرض الشعبي الجزائري مجموعة من المراحل والخطوات التي يحاول فيها البنك دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالقرض وتقييم حجم المخاطر المحيطة، وعلى هذا الأساس سنحاول توضيح هذه المراحل والخطوات:

أولا: خطوات منح القروض:

إن اتخاذ القرار الإقراض في القرض الشعبي الجزائري لايتم مباشرة بل تسبقه العديد من المراحل والخطوات التي يحاول فيها البنك دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالقرض وتقييم حجم المخاطر المحيطة،وعل هذا الأساس سنحاول توضيح هذه المراحل والخطوات فيما يلي:

1-الدراسة الأولية لطلب القرض

تتميز هذه المرحلة بفحص ملف طلب القرض المقدم من طرف العميل للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة من البنك، كما تتميز بتلخيص المعلومات عن هذا العميل، وتتميز هذه المرحلة العميل دراسة قانونية واقتصادية.

- ✓ لفحص الأولي لطلب القرض: يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بفحص ملف القرض المقدم من طرف العميل وذلك للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة إلى التأكد من مدى موافقته للشروط المعمول بها في البنك.

أ- الوثائق الإدارية والقانونية: تتمثل فيما يلي:

- طلب خطي ممضي من طرف العميل أو ممثل المؤسسة.
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري.

- نسخة مصادق عليها من القانوني الأساسي للمؤسسة.
- نسخة مصادق عليها من عقود الملكية وعقود الإيجار.
- نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية

ب- الوثائق الجبائية وشبه الجبائية: وتتمثل في الوثائق تبين الوضعية اتجاه مصلحة الضرائب وصندوق الضمان الاجتماعي لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر.

ج- الوثائق المحاسبية والمالية

❖ بالنسبة لقرض الاستغلال: وتتمثل فيما يلي:

- الميزانيات الختامية للسنوات السنوات الثلاثة الأخيرة ممضية من طرف مدير المؤسسة.
- الميزانيات التقديرية للسنةN+1
- جدول الحسابات النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة.
- جدول الحسابات النتائج التقديري للسنةN+1
- مخطط الخزينة التقديري للسنةN+1

❖ بالنسبة لقرض الاستثمار: تتمثل الوثائق المحاسبية والمالية فيما يلي:

- الميزانيات الختامية للسنوات الثلاثة الأخيرة ممضية من طرف المؤسسة
- الميزانيات التقديرية خمس سنوات لاحقة.
- جدول حساب النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة.
- جدول حسابات النتائج التقديري لخمس السنوات لاحقة.
- مخطط التمويل.
- بالإضافة إلى الوثائق أخرى تتمثل فيما يلي:
- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع.
- برنامج انجاز المشروع.
- الفواتير والعقود الخاصة بحيازة التجهيزات بالإضافة إلى رخصة ومخطط بناء المشروع.

✓ لدراسة القانونية لملف القرض: بعد فحص ملف القرض يقوم البنك بدراسة المؤسسة من الجانب القانوني،وفي هذا الجانب يهتم البنك بمعرفة الشكل القانوني للمؤسسة ،نوعها تاريخ إنشائها قيمة رأس مالها ،عدد مساهمين فيها ونسب مساهمتهم،مجلس إدارة المؤسسة،عدد المسيرين ومؤهلاتهم العلمية وعمل كل واحد منهم.

- ✓ الدراسة الاقتصادية: من جانب الاقتصادي يهتم البنك بدراسة المؤسسة من حيث نوع نشاطاتها رقم أعمالها،أهم العملاء والموردين الذين تتعامل معهم هذه المؤسسة،طريقة التسديد بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تتوفر عليها المؤسسة من إطارات وعمال.
- ✓ دراسة طبيعة القرض: يقوم البنك بدراسة القرض المطلوب من حيث قيمته،ونوعه،الغرض منه وطريقة استعماله.
- ✓ دراسة الضمانات: يقوم البنك بدراسة الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة وذلك من حيث طبيعتها، نوعها وقيمتها ويشترط أن تكون القيمة السوقية الضمانات المقدمة أكبر من قيمة القرض حتى يكون للبنك هامش أمان في حالة تدهور القيمة السوقية لهذه الضمانات.

وتتمثل الضمانات التي يطلبها بنك القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

أ- **الضمانات العينية:** وتشمل جميع الأصول العينية الملموسة التي تمنح على سبيل الرهن ونميز بين نوعين من الضمانات العينية:

- الرهن الحيازي: ويتعلق بالمنقولات من معدات وتجهيزات وبضائع وسائل نقل وأوراق المالية.
- الرهن العقاري: ويخص العقارات من مباني، أراضي ومحلات، غيرها.

ب- الضمانات الشخصية: وتتمثل في تعهد شخص آخر سواء كان طبيعيا أو معنويا بتسديد القرض في حالة عجز العميل عن السداد، وتتمثل أشكال الضمانات الشخصية التي يقبلها بنك القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

- الكفالة: وهي عبارة عن عقد من شخص آخر يسمى الكفيل يتعهد فيه هذا الأخير بالتكفل بدفع مبلغ القرض إلى البنك عن النيابة عن العميل إذا لم يوفي إذا الأخير بالتزامه في الموعد المتفق عليه،ويمكن أن تكون الكفالة من شخص واحد أو من عدة أشخاص، كما يمكن أن تتعلق بكامل مبلغ القرض أو بجزء منه فقط.
- التأمين ضد المخاطر: وفي هذه الحالة تتولى شركة التأمين التعويض لصالح البنك عند حدوث الخطر.

2- دراسة المالية لطلب القرض

وتعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل اتخاذ القرار الائتماني في البنك وأكثرها حساسية حيث تساعد هذه الدراسة على تشخيص الوضعية المالية للعميل وتقدير جدارته الائتمانية وتقييم المخاطر المحيطة بالقرض ،ويقوم بنك القرض الشعبي الجزائري خلال هذه المرحلة بدراسة مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة الطالبة للقرض للسنة N+1والميزانيات المالية للسنوات الثلاث الأخيرة وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات بالإضافة إلى حساب مختلف النسب والمؤشرات المالية وتفسيرها.

❖ **اتخاذ القرار**

بعد دراسة ملف القرض من مختلف جوانبه القانونية والاقتصادية والمالية يقوم المحلل الائتماني بإعداد تقرير يوضح فيه أهم نتائج التحليل المتوصل إليها وانطلاقا من هذه النتائج يتم صياغة القرار بمنح أو رفضه.

ويتضمن التقرير الذي يعده المحلل الائتماني العناصر التالية:

- المعلومات خاصة بالمؤسسة والنشاط الذي تمارسه.
- مبلغ القرض وسبب طلبه والغاية من استعماله.
- عرض النتائج المقدمة للحصول على القرض .
- الضمانات المقدمة للحصول على القرض.
- درجة الخطر المحيطة بالقرض.
- القرار الذي يتم اقتراحه من طرف المحلل على ضوء النتائج المتوصل إليها.

ثانيا :حصيلة القروض الممنوحة

تقدم الوكالة أنواع مختلفة من القروض وعليه سنقوم بعرض حصيلة القروض الممنوح من طرف الوكالة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2018إلى غاية2019.

جدول رقم(3-1):يبين حصيلة القروض الممنوحة

أنواع القروض	عدد القروض الممنوحة
القروض العقارية	120
القروض الاستثمارية	03
قروض الاستغلال	10

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	09
الوكالة الوطنية للقرض المصغر	08
الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة	16

المصدر:معلومات مقدمة من وكالة

من خلال الجدول نلاحظ أن النوع الغالب على القروض الممنوحة من طرف الوكالة تتمثل في القروض العقارية.

في حين نلاحظ أن قروض الاستغلال الممنوحة من طرف وكالة جيدة مقارنة بقروض الاستثمار في الولاية.

كما يمكن الملاحظة أن الوكالة تساهم تمويل المشاريع المدعمة من مختلف ولايات الوكالات (الوكالة الوطنية لدعم والتشغيل، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية للقرض المصغر)

المبحث الثاني:دراسة منح القروض الاستغلال المؤسسة قيد الدراسة

تمر عملية منح القروض الاستغلال من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري مصلحة القروض بعدة مراحل وخطوات وهي على شكل مطلبين كالتالي:

المطلب الأول:الدراسة الأولية لطلب القرض

تتميز هذه المرحلة بفحص ملف طلب القرض المقدم من طرف العميل لتأكيد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة حيث يقوم العميل بتقديم نفسه إلى المكلف بالدارسات على مستوى مصلحة القروض وتكون هناك مقابلة خاصة معه الهدف منها معرفة الدافع الأساسي الذي أدى به إلى طلب القرض وتحديد المشروع ومكان تواجده ومناقشة الزبون من حيث إمكانيته المادية والمالية حيث يمكن للبنك أن يرفض المشروع بعد المناقشة وفي حالة الموافقة هنا تقدم له نشرة دعائية خاصة بوكالة متعلقة بمكونات الملف .

حيث تقدم هذا الأخير بطلب لدى الوكالة القرض الشعبي الجزائري بغية الحصول على قرض الاستغلال المتخصص في مجال بيع الأثاث.

يتكون الملف من:

- طلب خطي من طرف الزبون أو ممثل المؤسسة .

- نسخة مصادق عليها من سجل التجاري .

-الميزانية المالية لثلاث سنوات 2018-2019-2020

- رقم الحساب البنكي للزبون وإذ كان هذا الأخير لا يملك حسابا مفتوحا لدى البنك فسيفتح له حساب.

- الوثائق تبين له الوضعية المؤسسة اتجاه مصلحة الضرائب.

وفي هذه الحالة يقوم البنك بإجراء بدراسة الأولية للملف بعد تأكده من سلامة ومصداقية الوثائق.وتشمل الدراسة ما يلي:

1-الدراسة القانونية: بعد قيام البنك بدراسة العميل الطالب للقرض من الجانب القانوني تبين ما يلي:

- اسم المؤسسة: xxxx

- الرقم التسلسلي:[1]xxxx

- عنوان المؤسسة:xxxx

- نوع المؤسسة:مؤسسة صغيرة ومتوسطة

- نوع النشاط الذي تمارسه: مؤسسة صناعة حسب الطلب

- الشكل القانوني للمؤسسة:شخص طبيعي

- تاريخ إنشاء المؤسسة:xxxx

2-الدراسة الاقتصادية:

أ-نشاط المؤسسة : يتمثل في بيع أثاث

ب-رقم أعمال المؤسسة: قدر في ثلاث سنوات كما يلي:

- سنة 2018: 219 682 16دج
- سنة 2019: 219 682 16دج
- سنة:2020 : 219 682 16دج

[1] كل العناصر إليها بالرمزx لم يتم الكشف عليها من قبل وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية.

ج- الأدوات والوسائل: وتحتوي هذه الأخيرة على مجموعة أو وسائل منها:

- ✓ موارد بشرية: تضم المؤسسة ما يقارب 17عامل.

ثالثا:دراسة طبيعة القرض

يبلغ قيمة القرض الذي طلبته المؤسسة الذي هو قرض الاستغلال 000 380وهذا بتاريخ

رابعا: دراسة الضمانات المقدمة

وتشمل هذه الضمانات التي قدمتها المؤسسة للبنك مقابل حصولها على القرض ضمانات حقيقية وتشمل رهن الأراضي ومسكن،في حين ضمانات الشخصية تمثلت في كفالة جزافية والتأمين على المخاطر.

المطلب الثاني:الدراسة المالية للقرض

من خلال دراستنا للمؤسسة من جانبيها القانوني والاقتصادي في الدراسة الأولية تأتي مرحلة الدراسة المالية والتي تلعب دور الأهم في التحلي الائتماني باعتبارها النقطة التي تحدد مصير طلب القرض القبول أو الرفض وتحتوي الدراسة المالية لملفات طلبات القروض في البنك القرض الشعبي الجزائري عل مايلي:

أولا:دراسة المخطط الخزينة التقديري

يعتبر مخطط الخزينة التقدير من أهم العناصر التي يقوم القرض الشعبي الجزائري بدارسته بغية تحديد الاحتياجات النقدية لهذه المؤسسة وتحديد نوع القرض اللازم لسد هذه الاحتياجات،حيث أن الإيرادات المؤسسة ونفقاتها تظهر في هذا المخطط على مستوى كل ثلاثي وتكون الدراسة قائمة على أساس مقارنة إيرادات المؤسسة ونفقاتها إذا كانت المؤسسة تحقق عجز أم فائض.

في حالة تحقيق المؤسسة لفائض على مستوى ثلاثي فإنها ليست بحاجة إلى تمويل وذلك حسب درجة الفائض،أما في حالة عدم تحقيق المؤسس فائض(عجز) فمعناه أن المؤسسة تعاني من مشاكل وصعوبات مالية ناتجة بدرجة الأول على عدم كفاية رأس المال لتغطية الإحتياجاتها الدورة الاستغلالية أو أن هذه الاحتياجات مرتفعة جدا ،في هذه الحالة تكون بحاجة تمويل قصير الأجل لتغطية وتسوية هذا العجز.

وعلى هذا الأساس يقوم البنك بتحديد نوع القرض اللازم لتمويل العجز المؤقت في الخزينة المؤسسة شرط أن تعمل المؤسسة على زيادة إيراداتها وانخفاض نفقاتها من أجل تحسين رأس المال العامل وتسديد القرض في الفترة التي تحقق فيها فائض.

ملاحظة:

نظر لسرية المعلومات وتحفظ مسيري الوكالة وعدم تزويدنا بالوثائق الكافية وذلك نتيجة التزامهم بالقانون الداخلي للوكالة، وعليه فقمنا بعرض الجانب النظري لكيفية دراسة المخطط التقدي للميزانية دون تطبيق ذلك على دراستنا لعدم حيازتنا على هذه الوثيقة.

ثانيا: دراسة الميزانية المالية

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بدراسة الميزانيات المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة سنوات2020،2019،2018،وذلك لاستنباط نسب تطور البنود والعناصرالتي تحتويها هذه الميزانيات من سنة إلى أخرى وتحدد نسبة تطور أو تغير كل عنصر:

1- دراسة ميزانية المؤسسة

أ- إنجاز الميزانية المالية للسنوات الثالثة:،20192018،2020.

- **جانب الأصول**

جدول (3-2): الميزانية المالية جانب الأصول لسنوات (2018-2019-2020).

الوحدة دج

السنوات / الأصول	2018	2019	2020
الأصول الغير الجارية			
أراضي			
مباني			
تثبيتات معنوية أخرى	2 732 349	2 064 701	1 451 977
تثبيتات عينية	49 081 006	49 081 006	49 081 006
تثبيتات مالية	00	00	00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	1 820 162	599 090	594 628

ضرائب مؤجلة على الأصل	00	00	00
مجموع الأصول الغير الجارية	53 633 518	51 744 797	51 127 611
أصول جارية			
البضائع المخزنة	15 916 000	35 315 579	40 830 449
منتجات مصنعة	00	00	00
الزبائن	36 415 421	6 642 930	6 642 930
المدينون الأخرون	200 000	203 700	463 900
الضرائب و ما شبهها	26 748	161 964	213 005
حسابات دائنة أخرى	00	00	00
الخزينة	148 184	3 269 995	-596 396
مجموع الأصول الجارية	52 706 353	45 594 169	47 580 888
المجموع العام للأصول	106 339 871	97 338 967	98 708 499

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المقدمة

جدول (3-3) :الميزانية المالية جانب الخصوم لسنوات(2018-2019-2020).

الوحدة دج

السنوات / الخصوم	2018	2019	2020
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر	16 682 219	16 682 219	16 682 219
فارق إعادة التقييم	00	00	00
النتيجة الصافية	349 380	34 477	186 847
الترحيل من جديد	3 507 493	3 856 873	3 891 350
حصة الأقلية	00	00	00

مجموع 1	20 539 092	20 573 569	20 760 417
الخصوم الغير الجارية			
قروض و ديون مالية ضرائب مؤجلة	22 700 000 00	23 030 000 00	23 030 000 00
مجموع الخصوم	22 700 000	23 030 000	23 030 000
الخصوم الجارية			
موردو الحسابات الملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم	44 806 911 3 503 311 14 432 213 358 343	44 547 781 1 162 216 8 025 398 00	44 773 357 1 016 793 8 197 447 930 484
مجموع الخصوم الجارية	63 100 779	53 735 397	54 918 082
المجموع العام للخصوم	106 339 871	97 338 967	98 708 499

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المقدمة

جدول(3-4): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

الوحدة دج

السنة / البيان	2018	%	2019	%	2020	%
الأصول الثابتة	53 633 518	50%	51 744 797	53%	51 127 611	52%
الأصول المتداولة	52 706 353	50%	45 594 169	47%	47 580 888	48%
قيم الاستغلال	15 916 000	15%	35 315 579	36%	40 830 449	41%
القيم الغير الجاهزة	36 642 169	34%	70 085 94	7%	73 198 35	7.4%
القيم الجاهزة	148 184	1%	3 269 995	3%	-596 396	-0.6%
مجموع الأصول	**106 339 871**	**100%**	**97 338 967**	**100%**	**98 708 499**	**100%**

المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية المقدمة

جدول (3-5) : الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم الوحدة دج

البيان	2018	%	2019	%	2020	%
الأموال الدائمة	20 539 092	19%	20 573 569	21%	20 760 417	21%
الأموال الخاصة	20 539 092	19%	20 573 569	21%	20 760 417	21%
ديون ط أ	22 700 000	21%	23 030 000	24%	23 030 000	24%
ديون ق أ	63 100 779	59%	53 735 397	55%	54 918 082	55%
مجموع الخصوم	**106 339 871**	**100%**	**97 338 967**	**100%**	**98 708 499**	**100%**

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية المقدمة

ب- **انجاز جدول تطور عناصر الميزانية المالية للمؤسسة**

جدول (3-6): تطور عناصر الميزانية المالية للمؤسسة الوحدة دج

البيان / العناصر	2018	2019	2020	2018	2019	2020
الأصول الثابتة	53 633 518	51 744 797	51 127 611	-	-3.52	-1.19
الأصول المتداولة	52 706 353	45 594 169	47 580 888	-	-13.49	4.35
الأموال الخاصة	20 539 092	20 573 569	20 760 417	-	0.16	0.90
ديون طويلة الأجل	22 700 000	23 030 000	23 030 000	-	1.45	00
ديون قصير الأجل	63 100 779	53 735 397	54 918 082	-	-14.8	2.20
الأموال الدائمة	20 539 092	20 573 569	20 760 417	-	0.16	0.90
الخصوم المتداولة	63 100 779	53 735 397	54 918 082	-	-14.8	2.20

المصدر :من إعداد الطلبتين بناءا على الميزانيات المقدمة

نلاحظ من خلال هذا الجدول انخفاض في قيمة الأصول الثابتة سنتين2019و2020 بنسبة 3.52% و1.19% لكنن نلاحظ تحسن في سنة 2020 حيث ارتفعت بفارق 2.33.

أما بالنسبة للأصول المتداولة شهدت إنخفاض بنسبة 13.49% في سنة 2019 في حين ارتفعت سنة 2020 بنسبة 17.29% وهذا راجع إلى إرتفاع قيم الإستغلال و البقيم الجاهزة بنسبة معتبرة في سنة 2020 وهذا يعني ان المؤسسة لها سيولة جيدة.

وفيما يخص الأموال الخاصة إرتفعت في كلتا السنتين في 2019 بنسبة 0.16% وفي 2020 بنسبة 0.90% وهذا راجع لزيادة رأس المال.

أما الخصوم المتداولة فقد شهدت إنخفاض سنة 2019 بنسبة 14.8% في حين إرتفعت في سنة 2020 بنسبة 2.20 وهذا نظرا لإرتفاع قيمة موردو الحسابات الملحقة.

2-دراسة جدول حساب النتائج للمؤسسة

جدول (3-7): جدول حساب النتائج للمؤسسة

الوحدة دج

جدول حسابات النتائج	2018	2019	2020
رقم الأعمال	28 635 700	290 000	1 460 000
المبيعات من البضائع	/	/	
إنتاج المخزن	1 475 800-	+13 764 200	+11 468 300
الإنتاج المثيت	/	/	
الإعانات الإستغلال	/	/	/
الانتاج السنة	**27 159 900**	**14 054 200**	**12 928 300**
المشتريات مستهلكة	/	/	8 512 999-
مواد أولية	18 378 196-	5 272 698-	/
تموينات	/	/	/
الإستهلاكات الأخرى	665 904-	1 123 080-	/
التقاول العام	335 331-	353 629-	/

الإيجارات	−245 660	−10 000	/
الصيانة والإصلاحات	−6 302	−15 053	/
أقساط التأمينات	−321 324	−407 518	/
أجور الوسطاء وأتعاب	/	−204 000	/
الإشهار والنشر	−30 110	−30 110	/
التنقلات والمهمات	/	/	/
خدمات خارجية أخرى	−409 652	−429 307	-307 984
إستهلاك السنة المالية	−20 392 483	**−7 845 396**	**-8 820 984**
القيمة المضافة للاستغلال	**6 767 416**	**6 208 803**	**4 107 315**
أعباء المستخدمين	−5 094 691	−5 175 355	-3 216 212
الظرائب والرسوم	−182 946	−287 026	-16 689
إجمالي فائض الإستغلال	**1 489 779**	**746 421**	**874 414**
المنتجات العملياتية	/	/	/
أعباء العملياتية	−41 645	−13 000	-33 346
الإهتلاك ومخصصات وخسائر القيمة	−982 620	−667 648	-612 723
استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات	/	/	/
النتيجة العملياتية	**465 513**	**65 778**	**228 344**
المنتوجات مالية	/	/	/
أعباء المالية	−9 958	−6 305	-9 114

النتيجة المالية	**9 958**	**6 305**	**9 114**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**455 555**	**59 473**	**219 229**
الضرائب الواجب دفعها	-91 175	-17 496	-32 382
ضرائب المؤجلة	/	/	/
مجموع منتوجات الأنشطة	/	/	12 928 300
مجموع الأعباء			-12 741 452
8-صافي الدخل من الأنشطة العادية			186 847
عناصر غير عادية منتوجات	/	/	/
عناصر غير عادية أعباء	**-15 000**	**-7 500**	/
نتيجة غير عادية	**15 000**	**7 500**	**/**
النتيجة الصافية	**349 380**	**34 477**	**186 847**

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على الميزانية المقدمة

جدول رقم (3-8):تطور عناصر جدول حساب النتائج للمؤسسة

يبين هذا الجدول نشاط المؤسسة خلال فترة معينة ويجمع كل الحسابات التي تؤثر على نتيجة هذا النشاط بالزيادة أوالنقصان بين المستويات التي تحدد هذه النتيجة و المتمثلة فيما يلي:

الوحدة دج

البيان / العناصر	2018	2019	2020	2018	2019	2020
رقم الأعمال	28 635 700	290 000	1 460 000	-	-98.98	4.03

القيمة المضافة	6 767 416	6 208 803	4 107 315	-	-99.90	-33.84
إجمالي فائض الإستغلال	1 489 779	746 421	874 414	-	-49.89	17.14
النتيجة الصافية	349 380	34 477	186 847	-	-90.13	4.41

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الميزانية المقدمة

نلاحظ من خلال الجدول إنخفاض في جميع عناصر جدول حساب النتائج في سنة 2019 أما بالنسبة لسنة 2020 شهدت إرتفاع في رقم الأعمال ب 4.03% وإجمالي الفائض بنسبة 17.14% مما أدى إلى الوصول إلى نتيجة جيدة وهذا راجع إلى إرتفاع رقم الأعمال في هاته السنة.

3- تحليل التوازن المالي للمؤسسة

ويتم تحليل التوازن المالي للمؤسسة عن طريق حساب المؤشرات التالية :

أ- حساب رأس المال العامل

يتم حساب رأس الدال العامل للمؤسسة وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل=الأصول المتداولة –الخصوم المتداولة

والجدول التالي يوضح رأس المال لثلاث سنوات:

جدول رقم (3-9): حساب رأس المال العامل للمؤسسة

الوحدة دج

السنة / البيان	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	52 706 353	45 594 169	47 580 888
الخصوم المتداولة	63 100 779	53 735 397	54 918 082
رأس المال العامل	-10 394 426	-8 141 228	-7 337 194

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على الميزانيات المقدمة

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم(05) نلاحظ أن رأس المال العامل سالبا دائما ومتزايد قليل في سنة 2019 و2020 مقارنة بسنة 2018 سبب زيادة راس المال في 2020 راجع إلى النقص في الاصول الثابتة ورغم هذا التزايد إلا أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية أصولها الثابتة باموالها الدائمة أي أنه لا يوجد فائض في السيولة على المدى القصير وبالتالي عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل.

ب- حساب إحتياجات رأس المال العامل : تحسب حسب العلاقة التالية

إحتياجات رأس مال العامل = (الأصول المتداولة –القيم الجاهزة)–(ديون قصيرة الأجل –خزينة سالبة)

والجدول التالي يوضح احتياجات رأس الدال العامل للمؤسسة في السنوات الثلاث للدراسة

جدول رقم (3-10): حساب احتياجات راس المال العامل للمؤسسة

الوحدة دج

البيان / السنة	(الاصول المتداولة- القيم الجاهزة)-(ديون قصيرة الأجل- خزينة سالبة)	المجموع
2018	(353 706 52- 184 148)-(779 100 63)	-27 878 310
2019	(169 594 45-995 269 3) – (397 735 53)	-11 411 223
2020	(888 580 47- 396 596-) -(082 918 54)	-6 740 798

المصدر :من إعداد الطالبتين بناءا على الميزانيات المقدمة

نلاحظ من خلال الجدول ان إحتياجات رأس المال سنة 2018-2019-2020 سالبة وهذا يؤثر على تراجع نشاط المؤسسة وانكماشها أليا وبالتالي تعمل على تراجع الأرباح.

ج-حساب الخزينة الصافية:
يتم حساب الخزينة الصافية لتحديد إجمالي النقدية الموجودة في خزينة المؤسسة ويتم حسابها وفق لعلاقة التالية :

الخزينة= رأس المال العامل –احتياجات رأس المال العامل

-خزينة 2018: (426 394 10-) – 310 878 27- = 884 483 17
-خزينة2019 : (228 141 8-) -223 411 11- = 995 269 3
-خزينة2020: (194 337 7-) - 798 740 6- = 396 596-

4-تحليل النسب المالية للمؤسسة

يتم حساب النسب المالية للمؤسسة الطالبة للقرض من اجل تقييم أداءها الحكم على وضعها المالي وبذلك نقوم بعرض أهم النسب التي يقوم البنك بتحليلها:

أ- حساب نسب السيولة

يقوم البنك بحساب نسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة الطالبة للقرض على الوفاء بإلتزماتها وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

جدول رقم (3-11): جدول حساب السيولة

الوحدة دج

السنة / البيان	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	52 706 353	45 594 169	47 580 888
الخصوم المتداولة	63 100 779	53 735 397	54 918 082
السيولة العامة	83.52%	84.84%	86.63%
القيم الجاهزة	148 184	3 269 995	-596 396
ديون قصيرة الأجل	63 100 779	53 735 397	54 918 082
السيولة الحالية	%0.23	6.08%	-1.08%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الميزانيات المقدمة

ب- حساب نسب النشاط

يتم حساب نسب النشاط لقياس كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها ومدى قدرتها على توليد المبيعات من هذه الأصول وتتمثل فيما يلي:

جدول رقم (3-12): حساب نسب النشاط

الوحدة دج

السنة / البيان	2018	2019	2020
صافي المبيعات	28 635 700	290 000	1 460 000
مجموع الأصول	106 339 871	97 338 967	98 708 499
معدل دوران الأصول	0.26	0.002	0.014

المصدر :من إعداد الطالبتين بناءا على الميزانيات المقدمة

ج- حساب نسب المديونية

جدول رقم(3-13): حساب نسب المديونية

الوحدة دج

السنوات / البيان	2018	2019	2020
مجموع الديون	85 800 779	76 765 397	77 948 082
مجموع الاصول	106 339 871	97 338 967	98 708 499
نسبة المديونية	80.68%	78.86%	78.96%

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءاعلى الميزانيات المقدمة

د- حساب نسب الربحية

يهتم البنك بحساب نسب الربحية لتقيم الدؤسسة على توليد الأرباح والعوائد من الموارد المتاحة، وتتمثل نسب الربحية في ما يلي:

جدول رقم(3-14): حساب نسب الربحية الوحدة دج

النسبة	طريقة الحساب	2018	2019	2020
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الاموال الخاصة	1.70%	0.16%	0.90%
هامش صافي الربح	نتيجة الصافية / رقم الأعمال	1.22%	11.88%	12.79%
المردودية الإقتصادية	نتيجة الصافية / مجموع الأصول	0.32%	0.03%	0.18%

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على الميزانيات المقدمة

د- حساب الإستقلالية المالية

تعكس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة من دائنها وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$= \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

و النتائج المسجلة مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-15): جدول حساب الإستقلالية المالية

الوحدة دج

البيان	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	20 539 092	20 573 569	20 760 417
مجموع الخصوم	106 339 871	97 338 967	98 708 499
نسبةالإسقلالية المالية	19.31%	21.13%	21.03%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الميزانيات المقدمة

تحليل نتائج النسب المالية للمؤسسة

نلاحظ من الجدول رقم (01)أن نسبة السيولة العامة مرتفعة فهي أكبر من الواحد في السنوات الثلاث وهذا يعني أن المؤسسة لها قدرة على تسديد ديون قصيرة الأجل.

أما بالنسبة لسيولة الحالية عرفت إنخفاض في السنة الأخيرة وهي أقل من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة خزينتها سالبة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن معدل دوران الأصول في إنخفاض مستمر في السنوات الثلاث وهذا راجع إلى إنخفاض في رقم الأعمال.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن نسبة المديونية في السنوات الثلاث غير ملائمة لإستفادة المؤسسة على القرض نظرا لعدم إنخفاض بشكل المطلوب حيث إنخفضت بالنسبة 1.72 .%

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن المردودية الماليةفي حالة تدهور خلال ثلاث السنوات وفي سنة 2019 إنخفضت بنسبة كبيرة أما في سنة 2020 بدأت تتحسن ولكن وضعية المالية للمؤسسة في تدهور مستمر.

كما نلاحظ تطور في هامش صافي الربح للمؤسسة وهذا ما يؤكد على إرتفاع الأرباح المحققة من طرف المؤسسة.

وبالنسبة للمردودية الإقتصادية نجد ان المؤسسة عرفت إنخفاض في سنة 2019 وهذا راجع إلى إرتفاع تكاليف المؤسسة.

نلاحظ من خلال أن المؤسسة حققت نسبة الإستقلالية مالية لم تفوق 50%.

المطلب الثالث : إتخاذ القرار

عد دراسة ملف القرض دراسة شاملة ومفصلة، يتم صياغة قرار منح القرض انطلاقا من نتائج التحليل المتوصل إليها، حيث لم تتم الموافقة على منح القرض للمؤسسة من طرف الوكالة وهذا عن طريق مصلحة القروض وهذا لعدةأسباب أهمها:

- هشاشة الهيكا المالي للمؤسسة
- إنخفاض مستوى النشاط لدى المؤسسة
- إنخفاض مردودية المؤسسة
- سوء تسيير التكاليف و الاعباء الخاصة بالمؤسسة (تكاليف المستخدمين) ممايؤثر سلبا على القيمة المضافة للمؤسسة.

1- نتائج التحليل الإئتماني:

إن التحليل الإئتماني لسنوات 2018-2019-2020 وجدول حساب النتائج لنفس السنوات قد سمح لنا الوقوف على أهم مؤشرات التي من خلالها الحكم على الوضعية ونشاط المؤسسة ومردوديتها .

ومن ناحية التوازن المالي نجد المؤسسة غير متوازنة لأن رأس المال العامل سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تستطيع تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة لأن الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة سالب وهذا ما يفسر و ما يعكس الوضعية المالية للمؤسسة على أنها غير جيدة وغير مؤهلة للإستفادة من القرض الذي يساعدها في تغطية دورة الإستغلال.

ومن ناحية المردودية فقد بينت الميزانيات وجود رقم الأعمال جيد في سنة 2018 و لكن منخفض في السنتين 2019و2020 حيث قدر في سنة 2018 ب700 635 28دج و في 2019 ب 000 290دج و 2020 ب 000 460 1دج، مما حقق نتيجة صافية قدرت ب:

2018 ← 380 349دج

2019 ← 477 34دج

2020 ← 847 186دج

وبالرغم أن السيولة المؤسسة أعطت مؤشرات إيجابية لاكن إحتمالية وقوع المؤسسة في خطر أثناء فترة الإستغلال وهذا راجع إلى هشاشة الهيكل المالي للمؤسسة حيث أدى إلى الوصول إلى خزينة سالبة.

2- تقرير المحلل المالي:

بناءا على نتائج التحليل المتوصل إليها يلجأ المحلل الإئتماني بإعداد تقرير موضح فيه رأيه حول طلب القرض المقدم كما يقوم بإعطاء تبريرات موضوعية لهذا الرأي.

3- إتخاذ القرار النهائي

بعد إتخاذ القرار بشأن طلب القرض الخاص بالمؤسسة محل الدراسة من طرف مصلحة القروض الخاصة بالوكالة يتم إرسال الملف مرفق بدراسة الإئتمانية و مختلف التقارير الخاصة بهذه الدراسة إلى لجنة القروض الخاصة بالمدرية العامة لبنك الجزائري بالجزائر العاصمة وهي الوحيدة التي يكون لها صلاحية إتخاذ القرار النهائي وهناك تم رفض الملف وعدم موافقة في منح القرض إلى مؤسسة محل الدراسة.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية يتضح لنا أن التحليل الإئتماني في هذا البنك يقوم على دراسة المؤسسات الطالبة للائتمان في مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية والمالية بإعتبارها أهم الركائز التي يبني عليها البنك قراره بالموافقة على منح قرار أو رفضه ،ويتضح ذلك من خلال مختلف التقارير التي طالب فيها البنك المؤسسة محل الدراسة بتقديم ضمان آخر يفوق قيمة القرض المطلوب وذلك لتغطية المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها هذه البنك إذا أقر بمنح القرض.

وفي دراستها للجانب المالي الذي يعتبر من أهم جوانب التحليل الإئتمان يركز البنك على أسلوب تحليل النسب المالية من نسب الهيكل مالي ،نسب الخزينة ،نسب النشاط المردودية والاستقلالية المالية ويقوم دراسته الإئتمانية من خلال تقييم هذه النسب ،وبذلك فإن الدراسة التي يقوم يجريها البنك في الكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة الإئتمان وتقييم قدرتها على تسديد التزاماتها المتعلقة بأصل القرض وفوائده وبالتالي تساعد البنك على إتخاذ القرار المناسب يمنحها القرض أو رفضه .

الخاتمة العامة

يعتبر الإئتمان البنكي أهم نشاط بالنسبة للبنوك التجارية و جوهرعملية التنمية وعصب الحياة الإقتصادية والمصدر الرئيسي لإيراداتها ،كما تساهم الإئتمان البنكي في تحريك عجلة الإقتصاد الوطني وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو مشاريع الإستثمارية التي تؤدي إلي تحسين الأداء الإقتصادي للدولة وتحقيق نموها.

كما يعتبر قرار منح الإئتمان من أهم القرارات التي تتخذها البنوك التجارية وأكثرها حساسية وأصعبها لما تحمله من مخاطر جمة يمكن أن تؤدي إلى تعثر القروض البنكية ووقوع البنوك في أزمة سيولة كما يمكن أن تؤدي إلى إفلاسها ، الأمر الذي يعكس سلبيا على القطاع المصرفي والإقتصاد البنكي والإقتصاد الوطني ككل بإعتبار أن هذا القطاع يمثل أهم القطاعات الإقتصادية التي توجد في أي دولة.

كما يجب أن تحظي القرارات منح القروض بإهتمام كبير من طرف البنوك التجارية ،ولابد أن تعمل هذه الأخيرة على ترشيد هذه القرارات حتى تتفادى جميع المخاطر التي يمكن أن تتعرض وتضمن توظيف موردها المالية بدرجة عالية من الأمان.

وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها اختبار صحة الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة الدراسة ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع من خلال الوصول إلى مجموعة نتائج ومحاولة تقييم بعض التوصيات.

اختبار الفرضيات:

نستنتج من خلال دراستنا أنه تم إثبات صحة الفرضيات المذكورة والمتمثلة في:

- ✓ الفرضية الأولى: الائتمان البنكي هو مجموع العمليات والخدمات التي يقدمها البنك التجاري لزبون وليتمكن البنك من تقديمه لابد من تسطير السياسات الائتمانية محكمة.

  تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث أن البنك يقوم على سياسات الائتمانية محكمة من أجل تقديم خدمات ترتقي إلى مستوى الزبون
- ✓ الفرضية الثانية: يعتبر التحليل المالي كأداة لترشيد القرارات الإئتمانية في البنوك التجارية.

  تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث يعتبر التحليل المالي من أهم العوامل وأدوات التي تلعب دور كبير وفعال في إتخاذ القرارات التي تساعد البنوك التجارية.
- ✓ الفرضية الثالثة : يعتمد البنك القرض الشعبي الجزائري في دراسة طلبات الإئتمان على مؤشرات ونسب مالية .

تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث يقوم بدراسة مالية لطالب القرض .

- ✓ الفرضية الثالثة: تقوم إدارة الائتمان بدراسة طالبات الإقراض قبل منحها للإئتمان لمعرفة الوضعية المالية للعميل ومدى قدرته على السداد.

تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث في حالة عدم إهتمام بهذا الشق في البنوك التجارية قد تقع في مشاكل كبيرة وهي خطر السداد أي عدم قدرة الزبون على الوفاء بالدين.

نتائج الدراسة:

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج حاولنا تلخيصها فيما يلي:

الجانب النظري: تمثلت دراستنا في هذا الجانب إلى معرفة أهم المخاطر الإئتمان الذي تتعرض لها البنوك التجارية .وللحد منها توجب علينا تحليل البيانات المالية للعملاء وإستنباط مجموعة من المؤشرات و النسب المالية بإستخدام القوائم المالية التي تساعد على دراسة الوضع المالي للمؤسسات الطالبة للإئتمان وتقييم قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل القرض و فوائده.رغم أن نتائج التحليل الإئتماني لا تعني شيئا في حد ذاتها إلا أنها تمت مقارنتها مع مجموعة من النسب النموذجية والأساليب ، لذلك يجب على البنوك أن تعمل على إستخدام الطرق و الأساليب الحديثة في الدراسات الإئتمانية التي تجريها على طلبات القروض المقدمة .

الجانب التطبيقي: استوجب في هذا الجانب القيام بدراسة حالة لإحدى البنوك التجارية الجزائرية حيث يقوم على دراسة طلبات القروض من مختلف الجوانب القانونية، الإقتصادية و المالية التي تحدد نوع وغرض هذه القروض بالإضافة إلى دراسة طبيعة الضمانات المقدمة حيث يقوم هذا الاخير على تحليل النسب المالية و تقييمها بمختلف الطرق التي يستخدمها البنك في ترشيد قرار منح القروض.

الإقتراحات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها ومن خلال الدراسة الميدانية يمكننا أن نقدم مجموعة من التوصيات التالية:

- ✓ وضع سياسة إئتمانية مكتوبة تتسم بالشمول والوضوح والمرونة الواقعية تسعي إلى تحقيق أهداف البنك
- ✓ الاستمرار في متابعة القروض بغض النظر عن حالة العميل والكشف المبكر عن للمخاطر يساعد في الحد منها.
- ✓ ضرورة عدم الاعتماد على الضمانات بشكل رئيسي في منح الائتمان،وأن يكون مستندا على الجدوى الاقتصادية للمشروع.

- ✓ العمل على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة تتولى الإستعلام والتحري عن العملاء المقترضين وتساعد البنوك على الحصول على معلومات خاصة بيهم.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لفعالية استخدام مؤشرات التحليل الائتماني في اتخاذ قرار منح الائتمان لدى البنك وبعد استخلاصنا لنتائج المذكورة فلقد توصلنا على أن هناك بعض النقاط يمكن التطرق إليها مستقبلا وتكون محل لبحوث لاحقة وتتمثل في أهمية الطرق الحديثة والكلاسيكية ومدى اعتماد البنوك التجارية لها في صنع وصياغة قرارات الائتمان.

والحمد لله لها ختام*** ثم الصلاة بعد والسلام
على النبي المصطفى المختار***وآله وصحبه الأطهار

قائمة
المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

الكتب:

1. صلاح الدين حسن السيسي،"قضايا مصرفية معاصرة "الطبعة 1،دار الفكر العربي ،القاهرة،2004
2. عبد المعطي رضا الرشيد محفوظ أحمد جودة،"إدارة الإئتمان، الطبعة1،دار وائل للطباعة ،عمان ،الأردن،1999.
3. عبد المطلب عبد الحميد،"البنوك الشاملة وعمليات وإدراتها،دار الجامعة الإسكندرية،مصر،2008.
4. حمزة محمود الزبيدي،"إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني،الطبعة2،مؤسسة الوراق للنشروالتوزيع،عمان،الأردن،2002.
5. عادل أحمد حشيش،"الإقتصاد النقدي المصرفي"،دار الجامعة الإسكندرية،مصر،2004.
6. أحمد غنيم،"صناعة قرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للمصرف "،الطبعة2،مطابع المستقبل،القاهرة،1999.
7. -فلاح حسن الحسيني،مؤيد عبد الرحمان الدوري،"إدارة البنوك مدخل الكمي وإستراتيجي معاصر"،الطبعة3،دار النشر والتوزيع،عمان،الأدردن،2006.
8. وفاء يحي أحمد حجازي،"المحاسبة عن القروض الإئتمان"،كلية التجارة ،جامعة مها،مصر،2009.
9. أحمد علي غنيم،"إقتصاديات البنوك "،مكتبة مديولي ،القاهرة،مصر،
10. سوزان سميرذيب وآخرون،"إدارة الإئتمان "،الطبعة 1،دار الفخر ،عمان الأردن،2012.
11. أحمد بوراس،"تمويل المنشآت الإقتصادية "،دار العلوم للنشر والتوزيع ،االجزائر،2008.
12. لطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر2005.
13. عبد الحق بوعتروس،"الوجيز في البنوك التجارية"،ديوان المطبوعات،الجزائر،2000.
14. خالد أمين عبد الله،إسماعيل إبراهيم الطرد،"إدارة العمليات المصرفية،الطبعة 1،دار وائل،عمان ،الأردن،2006.
15. مدحت صادق،"الأدوات وتقنيات المصرفية"،دار عزيب للنشروالتوزيع،القاهرة،مصر،2001
16. أسعد حميد العلمي،"إدارة المصارف التجارية ،مدخل إدارة المخاطر"،الطبعة1،الذاكرة للنشر والتوزيع،بغداد العراق،2013.
17. منير إبراهيم الهندي،"إدارة البنوك التجارية،مدخل إتخاذ القرار"،مكتب العربي الحديث،الإسكندرية،مصر،2000.

18. محمد صالح الحناوي،عبد السلام عبد الفتاح،"المؤسسات المالية ،البورصة والبنوك التجارية"،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر،2000.
19. محمد خليل الحمزاوي،"إقتصاديات الائتمان المصرفي،منشأة المعارف ،الإسكندرية،مصر،1997.
20. فرج خير الله،"إدار افئتمان بالمصارف"،الطبعة1،دار أمجدللنشر والتوزيع عمان الأردن،2015
21. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف،"الإدارة الحديثة في المصارف التجارية،الدار الجامعية،مصر،2004.
22. محسن أحمد الخضيري،"الإئتمان المصرفي،الطبعة 1،مكتبة الأنجلو مصرية،مصر،
23. إيهاب نظمي صابر وآخرون،"قضايا إقتصادية وإدارية معاصرة مطلع القرن21،التحديات القرض،الآفاق"،الجزء الأول،مكتبة المجتمع العربي،للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2009.
24. محمدعلي العامري،"الإدارة المالية"،الطبعة 1،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2007.
25. عدنان تايه النعيمي وآخرون،"الإدارة المالية"،الطبعة1،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان الأردن،2007.
26. محمد يونس خان،هشام صالح غرابية،"الإدارةالمالية"،مركز الكتاب،الأردن1995.
27. حماد طارق عبد العال،"التقارير المالية"،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،
28. خالد جمال الجعارات،"معايير التقارير المالية الدولية"،الطبعة1،دار إثراء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2007.
29. محمد مطر،:الإتجاهات الحديثة لتحليل المالي والإئتماني"،الطبعة 2،دار وائل للنشر والتوزيع عمان،الأردن،2006
30. محمد إبراهيم،عبد الرحيم،إقتصاديات الإستثمار ةالتمويل والتحليل المالي مؤسسة ،شباب الجامعة،الإسكندرية،مصر،2008.
31. مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطاونة،"تحليل القوائم المالية ،مدخل نظري وتطبيقي"،
32. الطبعة3،دار الميسر للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن 2011.
33. عدنان تايه النعيمي،أرشد فؤاد التميمي،"التحليل والتخطيط المالي وإتجاهات معاصرة "،دار البازوري للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2007.
34. أمين السيد لطفي،"التحليل المالي لأغراض تقييم ومراحله الأداء والإستثمار في البورصة ،الدار الجامعيةالإسكندرية،مصر،2008.
35. عبد الوهاب يوسف أحمد، "التمويل وإدارة المؤسسات المالية"،الطبعة1،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2008.

36. مفلح محمد عقل،"مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"،الطبعة1،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن2006.
37. منير شاكر وآخرون ،"التحليل المالي مدخل صناعات القرارات،دار وائل للنشر والتوزيع عمان ،الأردن،2005.
38. 3حسن سمير عشيش،"التحليل الإئتماني،ودوره في ترشيد عملية الإقراض والتوسع النقدي في البنوك"الطبعة1،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان-الأردنن2008.
39. فايزة سليم حداد،"الإدارة المالية"،الطبعة2،دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن،2009.
40. فهمي مصطفى الشيخ،"التحليل المالي"،الطيعة1،رام الله ،فلسطين،2008.
41. عبد العزيز النجار،"أساسيات الإدارة المالية "المكتب العربي الحديث،
42. ،الإسكندرية،مصر،2007.
43. -دريد درغام،"أساسيات الإدارة المالية الحديثة"،الطبعة1،الجزء الأول،دار رضا للنشر والتوزيع،دمشق،سوريا،1999.

المذكرات:

.محمود الكحلوت،مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،
غزة،2005.
2- قويدر إبتسام،دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية،مذكرة الماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة،الجزائر،2014.
3- سلاوي منى ،عزاب فريد،مخاطر القروض البنكية وسبل مواجهتها،مذكرة الماستر ،العلوم المالية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قالمة،2009.
4- عبد العزيز ،محمد المخلاقي،أساسيات الإدارة المالية،كلية التجارة والإقتصاد ،جامعة صنعاءاليمن،2011.
5-مهدي بلوطار،محاولة توقع خطر القرض طريقة السكورينغ،رسالة ماجستير،غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،قسنطينة،الجزائر،2003
6- سراي مليكة،خميسة أسماء،دور القرض التنقيطي في إدارة القرض التنقيطي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية ،مذكرة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،الجزائر،2020.

7- حياة النجار ، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة لنيل شهادة دكتورة ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس1، الجزائر 2004،ص242.

المجلات:

- عبد العزيز دغيم ،ماهر إيمان نجرو،التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عملية إقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي والسوري،مجلة تشرين الدراسات والبحوث العلمية،سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد(28)،العدد(3)،2006.

2-إبراهيم محمد شاشو،بطاقة الائتمان حقيقتها وشرعيتها ،مجلة جامعة دمشق ،الإقتصادية والقانونية،المجلد(27)،العدد(20).

3- صالح طاهر زرقان،التحليل المالي وأثره في المخاطر الإئتمانية ،دراسة تطبيقية على عينة البنوك التجارية الأردنية،مجلة كلية بغداد،للعلوم الاقتصادية،الجامعةالعراق،العدد(23)،2010.

4- الشريف ريحان لعيوني الزبير،الكمية لتنبؤ بإفلاس المؤسسة الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية،مجلة التواصل ،كلية الاقتصادية ،جامعة باجي مختار،عدد 20 ديسمبر 2007.

6- وليد ناجي الحيالي،منشورات أكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2007.

7- شاكر القزويني ، محاظرة إقتصاد البنوك ، ط 5 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص60.

الملتقيات:

1- رابح خوني،رقية حساني،واقع آفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميةكالبديل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،بحث مقدم في الملتقى الدولي حول متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،يومي17-18أفريل2006.

2-مفتاح صالح ،معر فريدة،الخاطر الإئتمانية،بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي،السابع حول إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة ،كلية الإقتصادية والإدارية ،جامعة الزيتونة،الأردن،16-18 أفريل2007.

3- أبو بكر خوالد،أمال عياري،إدارة المخاطر الإئتمانية بين مفاهيم والتجسيد دراسة حالة الجزائر،الملتقى الوطني حول المخاطرة في المؤسسات الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة،الجزائر21-22أكتوبر2012.

4- طه عبد العزيز،مرايمي محمد،إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل تطورات العالمية الراهنة،الملتقي العلمي الدولي الثاني ،كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية،جامعة ورقلة،2008.
5- شريف مصباح أبو كرش،إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي،ورقة عمل مفدمة إلى مؤتمر العالمي الأول حول الإستثمار والتمويل في فلسطين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة ،جامعة خليل فلسطين،2005.
6- محمود جلال أحمد الكسار،إستخدام النسب المالية في تقييم الأداء والتنبؤ بالأزمات المالية ،بحث مقدم في المؤتمر العلمي ،الدولي السابع،كليةالإقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الزرقاء،الأردن2009.
7- محمد بوزيان،يوسف الصوار،محاولة تقدير خطر القروض المصرفية باستخدام طريقة القرض التنقيطي،بحث مفدم في المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة،كلية إقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة الزيتونة،الأردن16.17أفريل2007.
8- مزياني نور الدين وآخرون،أهمية إستخدام طريقة التنقيط،بحث مقدم الملتقى العلمي الوطني السادس حول إستخدام الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدراية ،جامعة20أوت سكيكدة يوم27.28 جانفي 2009.
9- إيمان صحراوي،سهام حرفوش،دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الإئتمانية للبنوك في الخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية ،بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية والحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس سطيف يومي20.21أكتوبر
10-رحيم حسين ، سليم حمودة ، استخدام الأساليب فاتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية ، الملتقى الوطني السادس ، حول الأساليب الكمية ودورها في القرارات الإدارية ، يومي 27-28 جانفي 2009جامعة سكيكدة ، الجزائر ص4.

المواقع الإلكترونية:

1-Site: http://imdourgla ahlaamontata.com, 28/04/2021.
2-Sitte: http://samhar. wordpress.com
3-Sitte: http:// iefpedia.com/Arab/xp-content/uploads/2009.
4-Bousabaa Abdelkader, la notation d entreoris:ftp://sitelftp .unine.ch/fif2009

مراجع بالغة الفرنسية:

1-pour plus de détails voir : Hubert de la Brulerie, Analyse financières et risque de crédit Dounod paris, 1999.
2-Tairo Akim Analyse et décisions financiers mémoire master faculté de Séances encosmiques université de France.2005.
3-Sylvie de coussergues, cestion de la banqué, du diagnostic a la Stratégie, 3editionsdound, paris ,2002.
4-Marion Alain, analysé financière, dound 2edition paris.2001.
5-caby yeomen, kaell
6-babou isabel, un indice de développement entreprise 1ere journee scientifique de tourismedurable en partenariat avec ladres nanties 16 aveil2010.
7-Necib Redjem, méthodes d analyse financière édition dar EL-Qulom Annaba. Algérie.2005.
8-Elhama, Azzouz, la gestion du rique de crédit par la méthode de Scoring magazine du Remarem Rebat. Maroc.291.2009.
9-ST-Cyr louis ,pinsonneault David,mesure et analyse du risque dinsolvailite,Ecole hautes etudes commerciales(HEC) ,Montral,Canada ,1997

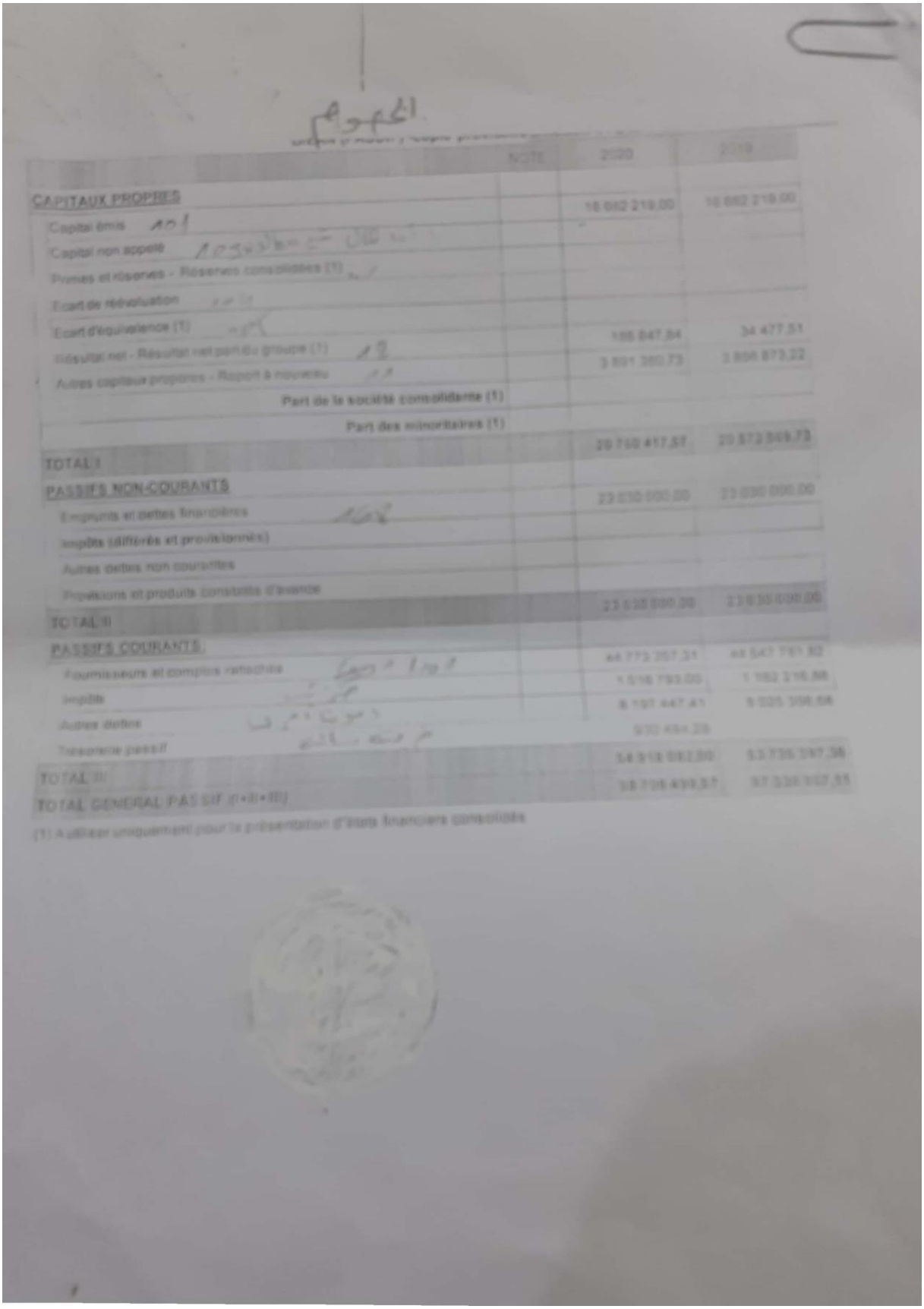
قائمة الملاحق

الملحق 01

BILAN (ACTIF) -copie provisoire DESTINE POUR LA BANQUE

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net 2020	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles		72 621 456,00	71 169 478,81	1 451 977,19	2 064 701,15
Immobilisations en concession		50 614 787,00	1 533 781,00	49 081 006,00	49 081 006,00
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		594 628,13		594 628,13	599 090,63
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		123 830 871,13	72 703 259,81	51 127 611,32	51 744 797,78
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		40 830 449,29		40 830 449,29	35 315 579,66
Créances et emplois assimilés					
Clients		6 642 930,00		6 642 930,00	6 642 930,00
Autres débiteurs		463 900,03		463 900,03	203 700,00
Impôts et assimilés		213 005,41		213 005,41	161 964,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		-569 396,48		-569 396,48	3 269 995,67
TOTAL ACTIF COURANT		47 580 888,25		47 580 888,25	45 594 169,33
TOTAL GENERAL ACTIF		171 411 759,38	72 703 259,81	98 708 499,57	97 338 967,11

الملحق 02



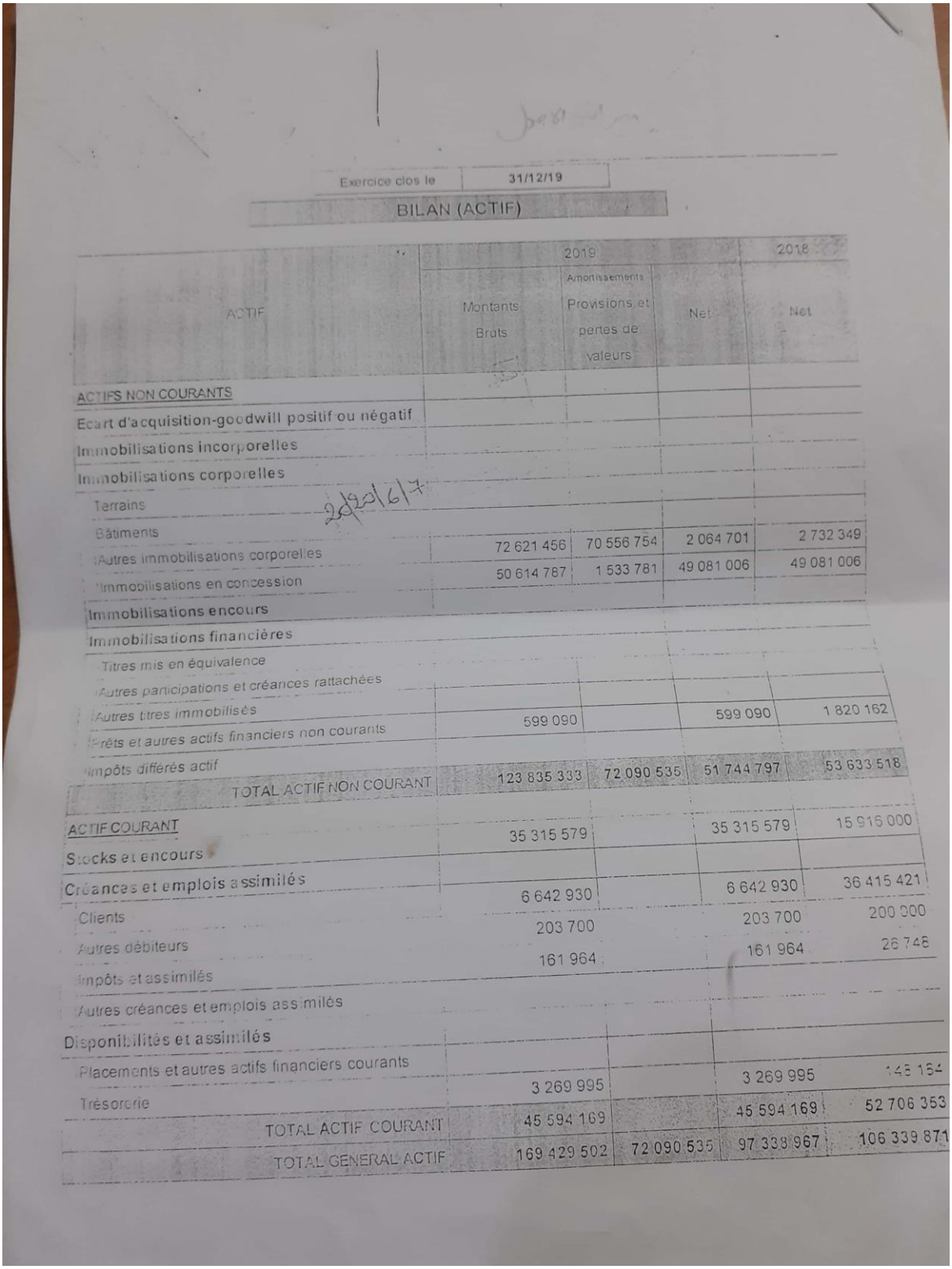
	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		10 662 219.00	10 662 219.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		188 847.84	34 477.51
Autres capitaux propores - Report à nouveau		3 891 360.73	3 856 873.22
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		29 760 417.57	29 873 569.73
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		23 030 000.00	23 030 000.00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		23 030 000.00	23 030 000.00
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		44 773 257.31	44 547 781.82
Impôts		1 516 793.05	1 182 216.88
Autres dettes		8 797 447.41	9 525 398.68
Trésorerie passif		532 494.26	
TOTAL III		54 919 992.03	53 736 397.38
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		107 710 409.61	106 639 967.11

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق 03

	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		1 460 000,00	290 000,00
Variation stocks produits finis et en cours		11 468 300,00	13 764 200,00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		12 928 300,00	14 054 200,00
Achats consommés		-8 512 999,44	-6 395 778,95
Services extérieurs et autres consommations		-307 984,88	-1 449 617,91
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-8 820 984,32	-7 845 396,86
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		4 107 315,68	6 208 803,14
Charges de personnel		-3 216 212,41	-5 175 355,59
Impôts, taxes et versements assimilés		-16 689,00	-244 026,09
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		874 414,27	789 421,46
Autres produits opérationnels			6,30
Autres charges opérationnelles		-33 346,27	-13 000,54
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-612 723,96	-667 648,38
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		228 344,04	108 778,84
Produits financiers			
Charges financières		-9 114,20	-6 305,33
VI-RESULTAT FINANCIER		-9 114,20	-6 305,33
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		219 229,84	102 473,51
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-32 382,00	-17 496,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		12 928 300,00	14 054 206,30
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-12 741 452,16	-13 257 278,54
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		186 847,84	796 927,76
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			-7 500,00
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			-7 500,00
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		186 847,84	789 427,76

الملحق 04



Exercice clos le 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019 Montants Bruts	2019 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	2019 Net	2018 Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	72 621 456	70 556 754	2 064 701	2 732 349
Immobilisations en concession	50 614 787	1 533 781	49 081 006	49 081 006
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	599 090		599 090	1 820 162
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	123 835 333	72 090 535	51 744 797	53 633 518
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	35 315 579		35 315 579	15 916 000
Créances et emplois assimilés				
Clients	6 642 930		6 642 930	36 415 421
Autres débiteurs	203 700		203 700	200 000
Impôts et assimilés	161 964		161 964	26 748
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3 269 995		3 269 995	148 184
TOTAL ACTIF COURANT	45 594 169		45 594 169	52 706 353
TOTAL GENERAL ACTIF	169 429 502	72 090 535	97 338 967	106 339 871

الملحق 05

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)	2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		290 000		28 635 700
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			290 000		28 635 700
Production stockée ou déstockée			13 764 200	1 475 800	
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			14 054 200		27 159 900
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		5 272 698		18 378 196	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		1 123 080		665 904	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale	353 629		335 331	
	Locations	10 000		245 660	
	Entretien, réparations et maintenance	15 053		6 302	
	Primes d'assurances	407 518		321 324	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	204 000			
	Publicité	30 110		30 110	
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		429 307		409 652	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		7 845 396		20 392 483	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			6 208 803		6 767 416

/ la suite sur la page suivante

الملحق 06

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)	2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		290 000		28 635 700
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			290 000		28 635 700
Production stockée ou déstockée			13 764 200	1 475 800	
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			14 054 200		27 159 900
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		5 272 698		18 378 196	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		1 123 080		665 904	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale	353 629		335 331	
	Locations	10 000		245 660	
	Entretien, réparations et maintenance	15 053		6 302	
	Primes d'assurances	407 518		321 324	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	204 000			
	Publicité	30 110		30 110	
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		429 307		409 652	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		7 845 396		20 392 483	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			6 208 803		6 767 416

/ la suite sur la page suivante

Exercice du	01/01/19	au	31/12/19

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel 63	5 175 355		5 094 691	
Impôts et taxes et versements assimilés 64	287 026		182 946	
IV-Excédent brut d'exploitation		746 421		1 489 779
Autres produits opérationnels		6		
Autres charges opérationnelles	13 000		41 645	
Dotations aux amortissements 68	667 648		982 620	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		65 778		465 513
Produits financiers				
Charges financières	6 305		9 958	
VI-Résultat financier	6 305		9 958	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		59 473		455 555
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)	7 500		15 000	
VIII-Résultat extraordinaire	7 500		15 000	
Impôts exigibles sur résultats	17 496		91 175	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		34 477		349 380